EP

الأمم المتحدة

UNEP/GCSS.XII/14

Distr. General
2 March 2012

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢٠ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢

محضر أعمال مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة

مقدمة

١ - عقدت الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في نيروبي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢. وعُقدت الدورة عملاً بالفرع الأول من مقرر مجلس الإدارة ١٧/٢٦ والفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ بشأن خطة المؤتمرات، ووفقاً للمادتين ٥ و٦ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة.

أولاً - افتتاح الدورة

٢ - افتتح ممثل الأمانة الذي عمل رئيساً للمراسم، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة في الساعة ١٠/٣٥ صباح يوم الاثنين ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٣ - وبدأت أعمال الدورة بعرض من أداء مجموعة أطفال من عدد من المدارس الكينية بعنوان ''لدينا حلم''، وهي أغنية كتبتها فرقة أبا السويدية عام ١٩٧٢، وهي السنة التي تأسس فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤ - وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيدة غراسيلا موسليرا، وزيرة الإسكان وتخطيط الأراضي والبيئة في أوروغواي ورئيسة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالنيابة، والسيدة أمينة محمد، نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالنيابة عن السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد جوان كلوس، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ والسيدة سالي وورك زويدي، مدير عام مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ والسيد هنري جومبو، وزير التنمية المستدامة والغابات والبيئة في الكونغو، بالنيابة عن

السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو الذي لم يتمكن من حضور الدورة؛ والسيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيد موای كيباكي، رئيس جمهورية كينيا.

٥ - وأعربت السيدة موسليرا في بيانها عن تقديرها للمدير التنفيذي والأمانة لما بذلوه من جهود وتصميم للتحدث عن البيئة في جميع أنحاء العالم في لحظة من لحظات صنع القرار في التاريخ، وأظهروا للحكومات وجميع قطاعات المجتمع أنه من الممكن وقف التدهور البيئي وبناء مستقبل أكثر استدامة. وبمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أعربت عن تقديرها لدور المديرين التنفيذيين السابقين للبرنامج الذين حضروا هذه المناسبة، والذين ساهمت أفكارهم ورؤاهم في إظهار برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالصورة التي عليها الآن.

٦ - وانتقلت إلى التحديات التي تواجه اقتصادات العالم ومعدلات التدهور البيئي المزعجة، فقالت إن المفاهيم الجديدة التي تقوم على استدامة الموارد الطبيعية يمكن أن تعزز النظم الاقتصادية، فتوفر وظائف جديدة وفرصاً للنمو. وبعد التأكيد على الحالة الملحة للموقف، قالت إن العالم يتطلع إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل الإرشاد والتوجيه، ومن الأمور الحيوية اغتنام فرصة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة القادم للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، البرازيل، لمضاعفة الجهود وإيجاد سبل جديدة ومبتكرة لمواجهة التحديات المتزايدة. وأضافت أنه جرت مناقشات هامة حول الموضوعين الرئيسيين للمؤتمر، وهما الاقتصاد الأخضر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وأشادت بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذين المجالين. وسلطت الضوء على التحديات التي تواجه البيئة بسبب المواد الكيميائية والنفايات، والجهود التي يبذلها بلدها لمواجهة المشاكل المرتبطة بها، قائلة إنه ينبغي عدم تجاهل مثل هذه التحديات في المناقشات التي تسبق المؤتمر. ونظراً لأن الدورة الحالية لمجلس الإدارة/المنتدى هي الفرصة الأخيرة أمام وزراء البيئة للتأثير على المؤتمر ونتائجه، فإنها تحث جميع المشاركين على التحدث بصوت واحد عن ضرورة إيجاد إطار مؤسسي أقوى للتنمية المستدامة وللحوكمة البيئية في هذا السياق.

٧ - وسلط الأمين العام، في بيانه، الضوء على أهمية تعزيز برنامج التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأهمية المنعطف الحالي للذكرى السنوية الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر القمة القادم. وأضاف أنه يعتبر التنمية المستدامة أحد أولويات فترة ولايته لأنها ضرورية لرفاه سكان العالم، وقال إن المؤتمر يتيح فرصة لوضع الكوكب على طريق مستدام. ومع التشديد على التحديات المتوقعة، طالب وزراء البيئة بنقل رسالة واضحة وعملية وتحويلية إلى المؤتمر قوامها العلم، واحتياجات الأجيال القادمة، والتقدم بحلول جريئة لتحقيق المستقبل الذي يتطلع إليه الجميع.

٨ - وأشار السيد كلوس، في بيانه، إلى المقررات الخاصة بوضع كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة في نيروبي اعترافاً بأن أفريقيا تواجه الكثير من التحديات البيئية، وبأن ولايتي المنظمتين متشابكتان بصورة وثيقة. وعلى ضوء التوسع الحضري السريع في هذه القارة، لم يكن التعاون بين المنظمتين أقوى مما هو عليه الآن في مجالات من قبيل ممارسات البناء المنخفضة الكربون، والتنقل الحضري، والنقل العام. واستشهد أيضاً بأمثلة عن التعاون على مدى سنوات عديدة في مجال تغير المناخ والعمل المشترك بشأن الاقتصاد الأخضر، مع استخدام التحليل الذي أجرته المنظمتان على المستويين الوطني والمحلي في صنع القرار بشأن البيئة، والتخطيط الحضري، والحصول على اعتراف دولي متزايد. ولا يمكن التصدي للتدهور البيئي الناتج عن انتشار الأحياء الفقيرة والتكدس السكاني ألا بجعل المدن

تعمل بصورة أفضل استناداً إلى الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وبعد أن هنأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ذكراه السنوية الأربعين، قال إنه أظهر قيادة عالمية قوية في حماية البيئة.

٩ - وشكرت السيدة زويدي في بيانها رئيس وشعب جمهورية كينيا على استضافة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومقري برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة بصورة سخية، كما يتضح من الموقع الرائع للمكاتب، والأمن المتوفر، والدور الحاسم الذي يقوم به ممثل كينيا في الجمعية العامة لتأمين موارد كافية للمكتب. وبعد أن أشارت إلى إنشاء المكتب وتطوره، أعربت عن تصميمها على النهوض بولايتها باعتبارها أول من شغل منصب المدير العام الذي أنشئ حديثاً. وعلى ضوء الأزمة المالية العالمية، أصبح دور المكتب باعتباره الحارس والمنظم لموارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة له ما يبرره أكثر من أي وقت مضى، ولكن هناك توقعات مشروعة من جانب الدول الأعضاء تتمثل في ضرورة تحقيق الكفاءة، والقضاء على الازدواجية. وطبقاً للبرنامج الذي وضعه الأمين العام، قالت إنها تتعهد بتبسيط عمل المكتب، واستخدام الخدمات بشكل أفضل، وإعطاء الأولوية للمجالات التي حددتها الاستعراضات والمراجعات على أنها تحتاج إلى إصلاح فوري أو تعزيز. وسيسعى المكتب إلى مواصلة العمل كمظلة مشتركة لأنشطة الأمم المتحدة في كينيا، وتعزيز اتصاله بحكومة كينيا، والتواصل مع الجمهور فيما يتعلق بعمل الأمم المتحدة في كينيا وعلى نطاق القارة.

١٠ - وأشاد السيد ساسو نغيسو في بيانه بالزعيمين الكينيين البارزين، السيد جومو كينياتا والسيدة وانغاري ماثاي على رؤيتهما وقيادتهما وأعمالهما دعماً للبرنامج والبيئة. واعترف أيضاً بالتقدم الهائل الذي حققه البرنامج منذ إنشائه في عام ١٩٧٢، وخاصة دعمه للدول الأعضاء في مجال بناء القدرات، وإعداد أطر للإدارة البيئية، والتخطيط والتشريع، والمساهمة في النقاش حول الكثير من القضايا الجديدة والناشئة.

١١ - وانتقل إلى مؤتمر الأمم المتحدة القادم للتنمية المستدامة، فأشار إلى أن الدول الأفريقية اعتمدت في الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقودة في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، موقفاً مشتركاً ستعلنه في المؤتمر، وتؤيد أفريقيا الاقتصاد الأخضر باعتباره سبيلاً للتنمية يتيح فرصاً للتنوع الاقتصادي، ويوفر وظائف لائقة، ويحارب الفقر. وتعترف أفريقيا أيضاً بالحاجة إلى تعزيز الحوكمة البيئية العالمية، وتشجيع التكامل المتوازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. ويلزم تهيئة ظروف مواتية وبيئة سليمة للأعمال تتيح النمو الأخضر، وهناك مخاوف من أن تستخدم البلدان المتقدمة الأزمتين المالية والاقتصادية الحاليتين كذريعة للتراجع عن التزاماتها تجاه البلدان النامية. ولا تريد أفريقيا أن ترى المؤتمر القادم وقد انتهى بوعود لا تتحقق، ولا تزال القارة مستعدة للحوار البناء مع مناطق ومنظمات أخرى للتوصل إلى توافق في الآراء وإلى قرارات مسؤولة.

١٢ - ورحب المدير التنفيذي في بيانه بالمديرين التنفيذيين السابقين الذين حضروا الدورة بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين للبرنامج. وقال إن الدورة الحالية تتيح فرصة للاستفادة من السنوات الأربعين الماضية، والإعداد لمؤتمر التنمية المستدامة، وضمان نتائج مفيدة وحاسمة. وأضاف أن البرنامج ليس لديه الوقت ولا الموارد لإقامة احتفالات ضخمة بذكراه السنوية، ولكنه احتفل بهذه المناسبة بإقامة معارض للصور ووضع دليل للأشجار الموجودة في المقر والتي قُدمت كهدايا من زعماء وشخصيات عالمية. وقال إنه إذا نظرنا إلى السنوات الأربعين الماضية من تاريخ البرنامج والسنوات العشرين للتنمية المستدامة، فإن

هناك الكثير من الإنجازات التي يفخر المرء بها، وهناك أيضاً الكثير من الأسباب التي تدعو للقلق من الحالة الراهنة للعالم. وشكر حكومة كينيا على استضافة البرنامج طوال أربعة عقود، وعلى دعمها له خلال الفترات الصعبة، وعلى إلهام آخرين عن طريق دعم الانتقال إلى اقتصاد أخضر من خلال تطبيقها بعض السياسات الأكثر جرأة في أفريقيا.

١٣ - ووصف السيد كيباكي في بيانه الدورة الحالية بأنها أحد المعالم الهامة، بوصفها تصادف الذكرى السنوية الأربعين للبرنامج، وباعتبارها آخر تجمع عالمي لوزراء البيئة قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهو ما يتيح فرصة فريدة لتحقيق توافق في الآراء، وتقرير ما سيتمخض عنه المؤتمر. وبعد التحذير من أن التدهور البيئي لا يزال يحد من خيارات التنمية في بلدان كثيرة، بل ويهدد بانتكاس المكاسب التي تحققت في القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، طالب السيد كيباكي بتكثيف الجهود لتحقيق صون البيئة. وقد تبنت كينيا النمو الأخضر باعتباره أولوية وطنية لتوجيه التنمية في المستقبل، وتحقيق الصمود في مواجهة المناخ، وتشجيع التنمية الاقتصادية والمعجّلة، والقضاء على الفقر، وتحسين الرفاه الاجتماعي. غير أن التنمية الخضراء تتطلب مؤسسات قوية وإصلاحات في مجال الحوكمة البيئية الدولية. ولهذا السبب، اعتمد الاتحاد الأفريقي موقفاً مشتركاً يؤيد تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة مقرها في نيروبي، وطالب مجلس الإدارة/المنتدى بدعم الموقف الأفريقي. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الإدارة/المنتدى السعي للارتقاء بالمنتدى البيئي الوزاري العالمي ليصبح الصوت الرسمي العالمي الذي يعبر عن الاستدامة البيئية، وحلقة وصل بين تقرير السياسات البيئية العالمية والتمويل البيئي العالمي.

ثانياً - تنظيم العمل

ألف - إقرار جدول الأعمال

١٤ - أقر المجلس/المنتدى، في جلسته العامة الأولى المعقودة صباح يوم الاثنين، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، جدول الأعمال التالي للدورة، وذلك على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GCSS.XII/1):

١ - افتتاح الدورة.

٢ - تنظيم العمل:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ج) تنظيم العمل.

٣ - وثائق تفويض الممثلين.

٤ - القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية.

٥ - المسائل الأخرى.

٦ - اعتماد التقرير.

٧ - اختتام الدورة.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

١٥ - انتهت فترة ولاية هنغاريا كعضو في مجلس الإدارة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وبما أن ممثل هنغاريا كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة، فإن مقعد مجموعة دول أوروبا الشرقية في المكتب أصبح شاغراً اعتباراً من ذلك التاريخ. وتبعاً لذلك، فقد انتخب المجلس/المنتدى في الجلسة الافتتاحية للدورة الاستثنائية، المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، السيد لازلو بوربيلى (رومانيا) نائباً للرئيس، عملاً بأحكام المادتين ١٨ و١٩ من نظامه الداخلي.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ انتخابهما في الدورة السادسة والعشرين للمجلس/المنتدى، شغر منصبا السيدة روزا أغويلار ريفيرو (أسبانيا)، رئيسة المكتب والسيدة ليانا براتاسيدا (إندونيسيا)، نائبة رئيسة المكتب. وتبعاً لذلك رشحت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى السيد فريدريكو راموس دي آرماس (أسبانيا) رئيساً للمكتب ورشحت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ السيد دانا أ. كارتاكوسوما (إندونيسيا) نائباً للرئيس لإكمال فترتي كل من السيدة ريفيرو والسيدة براتاسيدا.

١٧ - وتم انتخاب المرشحين الثلاثة أعضاء في المكتب بالتزكية، وسيعملون بهذه الصفة حتى انعقاد الدورة العادية السابعة والعشرين للمجلس/المنتدى في عام ٢٠١٣.

١٨ - وقال الرئيس في خطاب القبول إنه يتشرف بتكليفه بهذه المسؤولية الهامة قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيحدد مسار النقاش حول البيئة والتنمية المستدامة لعقود قادمة. وأضاف أن العملية التحضيرية الجارية تتيح فرصة فريدة للتأثير على المناقشات في المؤتمر وعلى نتائجه، وحث الممثلين على استخدام الدورة الحالية لتعميق الجهود في هذا الصدد. وأكد التزامه بضمان أن يظل مقررو السياسات، والمجتمع المدني، والأوساط العلمية، والمجتمع العالمي الأوسع على معرفة بالتحديات البيئية التي تواجه العالم. وقال إنه يُعرف الكثير عن ضخامة التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه المجتمع الدولي، ومن المسلم به بشكل عام أن الموارد الطبيعية محدودة، وأنه يلزم إيجاد نماذج اقتصادية تعمل على زيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وحماية البيئة في الوقت نفسه. وأضاف أن تزويد شعوب الأرض بالوسائل اللازمة للعيش الكريم دون تهديد صحة البيئة أصبح هدفاً قريب المنال؛ ويمكن، بل وينبغي أن يكون عام ٢٠١٢ علامة بارزة في تحديد الاستجابة العالمية لتحدي الاستدامة.

١٩ - وبمناسبة الذكرى السنوية الأربعين للبرنامج، أعرب الرئيس عن امتنانه للمدير التنفيذي الحالي والمديرين التنفيذيين السابقين، مشيداً بقيادتهم، والتزامهم، وتفانيهم. وأعرب عن تقديره للمجتمع المدني على دوره في مساعدة البرنامج كي يصبح صوت الأمم المتحدة المعبر عن البيئة، ونشر رسائله على نطاق واسع. وأضاف أن مشاركة المجتمع المدني تعد حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة للجميع، شأنها شأن المبادرات التي تشجع وتعزز التعاون بين البلدان. وبرغم الإنجازات الهامة العديدة التي حققها البرنامج، إلا أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة، كما يتضح من تقرير التقييم الخامس لتوقعات البيئة العالمية. وأشاد في ختام كلمته بالمدير التنفيذي على نهوضه المستمر بجدول أعمال البرنامج وجهوده الدؤوبة لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد خيارات ناجعة لإطار دولي للتنمية المستدامة.

جيم - تنظيم العمل

٢٠ - نظر المجلس/المنتدى إبان جلسته العامة الأولى في تنظيم عمل الدورة ووافق عليه في ضوء التوصيات الواردة في جدول الأعمال المشروح (UNEP/GCSS.XII/1/Add.1/Rev.1).

٢١ - وعملاً بإحدى التوصيات، تقرر أن يعقد المجلس/المنتدى مشاورات وزارية ابتداء من بعد ظهر يوم الاثنين ٢٠ شباط/فبراير وحتى صباح يوم الأربعاء ٢٢ شباط/فبراير، في إطار البند ٤ من جدول الأعمال (القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية). وسيكون الموضوع الرئيسي الذي تتركز عليه هذه المشاورات هو ''جدول أعمال البيئة في عالم متغير: من ستكهولم (١٩٧٢) إلى ريو (٢٠١٢)'' مع ثلاثة موضوعات فرعية عن ''التحديات البيئية والاستجابات العالمية في ٢٠١٢'' و''الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر'' و''الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة''. وسوف تختتم المشاورات بمناقشات عن موضوع ''ريو + ٢٠ وما بعدها: الاستجابة للتحديات''. واتفق على أن تتألف المشاورات الوزارية من مزيج من الجلسات العامة ومناقشات الأفرقة ومناقشات الموائد المستديرة الوزارية.

٢٢ - وقرر المجلس/المنتدى أيضاً إنشاء لجنة جامعة يرأسها السيد لازلو بوربيلي (رومانيا) لتنظر في البندين ٤ و٥ من جدول الأعمال. وقرر المجلس أيضاً إنشاء مجموعة أصدقاء الرئيس.

٢٣ - واتفق كذلك على أن ينظر المجلس/المنتدى في البند ٣ من جدول الأعمال (وثائق تفويض الممثلين) والبند ٦ (اعتماد التقرير) والبند ٧ (اختتام الدورة) خلال الجلسة العامة التي ستعقد بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٢ شباط/فبراير.

٢٤ - واتفق المجلس/المنتدى على أن تجرى الدورة رسمياً دون نسخ ورقية حيث تتاح الوثائق إلكترونياً وبأعداد محدودة من النسخ الورقية.

دال – الحضور

٢٥ - كانت الدول التالية الأعضاء في مجلس الإدارة ممثلة في الدورة:[١] الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وإكوادور، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبولندا، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجورجيا، ورومانيا، وزامبيا، والسنغال، والسودان، وسويسرا، وشيلي، والصين، وفرنسا، وفيجي، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وموزامبيق، والنرويج، ونيجيريا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

---

(١) حددت عضوية مجلس الإدارة الحالية بموجب الانتخابات التي أجريت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر و١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

٢٦ - ومثلت بمراقبين في الاجتماع الدول التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة ولكنها أعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء في وكالة متخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية: إثيوبيا، وأرمينيا، وإريتريا، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرتغال، وبلغاريا، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتركيا، وتشاد، وتونس، وجامايكا، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، والدانمرك، ودومينيكا، والرأس الأخضر، ورواندا، وزمبابوي، وساموا، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وسيراليون، وسيشيل، وصربيا، وطاجيكستان، والعراق، وعُمان، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، والكويت، وليبيا، ومالي، والمغرب، ومنغوليا، وموناكو، وناميبيا، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، واليمن، واليونان.

٢٧ - وحضرت فلسطين أيضاً الاجتماع بصفة مراقب.

٢٨ - وحضر الاجتماع ممثلون لهيئات الأمم المتحدة ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقيات التالية: أمانة اتفاق حفظ الطيور المائية الأفريقية الأوروبية الآسيوية، وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، وخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، والشراكة الدولية في إدارة النظم الإيكولوجية، وأمانة اتفاق حفظ الوطواط الأوروبي، وأمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وأمانة اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، وأمانة اتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وأمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وأمانة اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر ولا سيما في أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٩ - وحضر الاجتماع ممثلون للوكالات المتخصصة التالية: منظمة الطيران المدني الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٣٠ - وحضر الاجتماع ممثلون للمنظمات الحكومية الدولية التالية: مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، وأمانة الكومنولث، والجماعة الاقتصادية لمفوضية دول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومرفق البيئة العالمية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة الدولية للهجرة، والوكالة الدولية المعنية بالطاقة المتجددة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية،

وجامعة الدول العربية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، البنك الدولي.

٣١ - وعلاوة على ذلك حضر الاجتماع عدد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بصفة مراقب.

٣٢ - وترد قائمة كاملة بالمشاركين في الوثيقة UNEP/GCSS.XII/INF/11.

هاء - بيان السياسات من المدير التنفيذي

٣٣ - شدد المدير التنفيذي في بيان السياسات الذي ألقاه، على أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد انتقل، خلال أربعين عاماً أمضاها في معالجة الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة، من مجرد الاستجابة للأزمات البيئية إلى وضع جدول الأعمال ومن ثم توفير أساس للتنمية المستدامة وركائزها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وسوف يعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي يتمثل هدفه الرئيسي في إعادة تأكيد الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة على خلفية من الشكوك والاضطرابات المتصلة بالأوضاع المالية والتي تتردد أصداؤها في كافة أنحاء العالم، وسوف تجعل مواجهة التنمية المستدامة في ٢٠١٢ أمراً شديد الصعوبة. وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة) يشارك منذ فترة طويلة في استكشاف التنمية المستدامة، إلاّ أن التحديات الأساسية المتعلقة بالمساواة والاستدامة لا تزال تهدد مستقبل البشرية. وقد تحققت نجاحات كبيرة في إقامة المؤسسات البيئية، وسن التشريعات والعمليات ووضع الحلول المبدعة والمبتكرة، إلاّ أن الأجيال القادمة سوف تعيش مستويات أقل من الازدهار ما لم يعثر على حلول.

٣٤ - واسترعى المدير التنفيذي الانتباه إلى تكاثر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الذي يعد دليلاً على اتباع النهج التدريجي إزاء القضايا البيئية. ويشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعمق في الجهود التي تبذل للنهوض بهذا النهج من خلال إشراك منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، ومع ذلك تظل هناك رغم النجاحات الكثيرة التي تحققت حاجة إلى تحقيق إدماج حقيقي للبيئة في عمليات صنع القرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي مع اتخاذ إجراءات وتحولات ملموسة بدلاً من الكلام المنمق. وأكد على أهمية الشراكات مع المجتمع المدني والفئات الرئيسية لتحقيق ذلك.

٣٥ - وعلى الرغم من الوضع المالي الذي يحيط به عدم اليقين، شهد عام ٢٠١١ تنفيذ الإستراتيجية المتوسطة الأجل بالكامل من خلال برنامج العمل والتركيز بالدرجة الأولى على الإدارة القائمة على النتائج. فمن بين الإنجازات المتوقعة البالغ عددها ٢١، تحقق ١٥ إنجازاً بصورة كاملة و٥ إنجازات بصورة جزئية، ولم يتحقق إنجاز واحد بدرجة كافية. ولأول مرة، تمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الإبلاغ عن الأداء بقدر أكبر من الوضوح نتيجة لعمليات الإصلاح وإعادة التنظيم الواسعة النطاق. واسترعى الاهتمام إلى مختلف الأنشطة التي تحققت بنجاح في إطار البرامج الفرعية الستة لبرنامج البيئة، بما في ذلك المطبوعات مثل *تقرير الثغرات في الانبعاثات* ونحو اقتصاد أخضر: مسارات لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر اللذين استخدما على نطاق واسع كمواد مرجعية في المنتديات الدولية، وأثارا مداولات كبيرة في كافة أنحاء العالم. وسوف يصدر التقرير الخامس لتقييم التوقعات البيئية العالمية في شهر حزيران/يونيه وسيقدم تقييماً محدثاً لحالة البيئة في العالم. وقد أثبت تقرير الاقتصاد الأخضر، كدليل على

جدواه، أنه أكثر التقارير تحميلاً من الويب في تاريخ برنامج البيئة. حيث تم أكثر من مليوني تحميل من الموقع الشبكي لبرنامج البيئة حتى الآن. واسترعى الاهتمام في سياق البرنامج الفرعي المتعلق بالكوارث والنزاعات إلى تقرير أعده برنامج البيئة عن التقييم البيئي لمنطقة أوغونيلاند في نيجيريا الذي يعرض تاريخاً متعمقاً للنزاع المأساوي الذي ظل دون حل لأكثر من ثلاثة عقود. وحث الدول الأعضاء على مواصلة الاهتمام بهذا الوضع الخطير.

٣٦ - وانتقل المدير التنفيذي إلى الوضع المالي للمنظمة فقال إن إدارة برنامج البيئة في أوقات عدم اليقين تمثل تحدياً هائلاً بالنظر إلى أن نحو ٩٦ في المائة من التمويل يعتمد على المساهمات الطوعية. وقد أثبت النهج التحوطي الذي طبق لمواجهة الأزمة المالية فعاليته. ففي حين كان هناك عجز بنحو ٩ في المائة في الإيرادات من صندوق البيئة، فإن الزيادة في المساهمات من خارج الميزانية فاقت التوقعات. وفي حين أن هذه الزيادة تمثل انعكاساً إيجابياً لثقة الدول الأعضاء في عمل برنامج البيئة، لم تكن بالشكل الأمثل بالنظر إلى أن معظم المساهمات الطوعية قد خصصت لأنشطة أو مناطق أو أقاليم معينة. وقد عالج برنامج البيئة الأزمة المالية ببالغ الجدية، فمن بين التدابير الرامية إلى خفض التكاليف، تم إلغاء ٥٨ وظيفة وهي خطوة عملية، لكنها أعاقت تنفيذ برنامج العمل.

٣٧ - ومن المأمول أن تستخلص الدول الأعضاء شعوراً بالإنجاز من الأداء الذي حققه برنامج البيئة على صعيد البعد البيئي للتنمية المستدامة. فقد كانت المنظمة تتطور بسرعة في ٢٠١٢، وتحقق بوضوح نتائج في إطار البرامج الفرعية الستة وتولي اهتماماً كبيراً للصلة بين العلوم والسياسات. ودعا المدير التنفيذي إلى اتخاذ مبادرات تحويلية لمعالجة التغييرات البيئية غير المسبوقة والتي وصل بعضها إلى حد اللا عودة، وحث الدول الأعضاء على الاستجابة في ريو دي جانيرو لتوقعات المجتمع الدولي أو المخاطرة بفقدان الثقة بالتعددية وبالأمم المتحدة بوصفها منبراً لتحقيق النتائج.

٣٨ - وعقب بيان السياسات الذي ألقاه المدير التنفيذي، استمع المجلس/المنتدى إلى بيانات من ممثلي سويسرا، والدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وإكوادور والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣٩ - وقدم ممثل سويسرا تهانيه للرئيس على انتخابه ولبرنامج البيئة على عيده الأربعين. وقدم ورقة غرفة اجتماع تتضمن مشروع إعلان بشأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عيده الأربعين الذي قال إنه يمثل رسالة واضحة من وزراء البيئة قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويعيدون فيها تأكيد التزامهم بالتنمية المستدامة، وبعدها البيئي، ويبرزون مكانة برنامج البيئة في عيده الأربعين.

٤٠ - ورحبت ممثلة الدانمرك التي كانت تتحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بالسيدة أمينة محمد في منصبها كنائبة للمدير التنفيذي لبرنامج البيئة، وأعربت عن شكرها للمدير التنفيذي لقيادته الحكيمة ومشاركته الشخصية في توجيه نظر الحكومات والمجتمع الدولي إلى التحديات البيئية الناشئة. وقد تحققت إنجازات كبيرة خلال الأعوام الأربعين الماضية، إلا أن حالة البيئة لم تتحسن. وأشارت إلى ضرورة القيام بإصلاحات أكثر طموحاً، وأعربت أيضاً عن تأييدها للاقتراحات بالارتقاء ببرنامج البيئة إلى وكالة متخصصة.

٤١ - ودعت ممثلة إكوادور إلى أن تشمل العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مدخلات من المبادرات الإقليمية، ونوهت إلى القضايا الأساسية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي الإدماج الاجتماعي، والتضامن بين الأجيال، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث الطبيعية، وفقاً للوارد في إعلان كويتو الصادر عن الاجتماع الثامن عشر لمنتدى وزراء البيئة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

٤٢ - وأعرب ممثل الهند عن أمله في أن تسهم الدورة الحالية في تحقيق نتيجة إيجابية وطموحة وعادلة ومنصفة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وحذر في الوقت نفسه من الحكم المسبق على هذه النتيجة. وأيدت ممثلة البرازيل هذه التعليقات، وأعربت عن التزام حكومتها بنجاح المؤتمر.

٤٣ - وتحدث ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧، فأعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها برنامج البيئة في وقت حاسم بالنسبة للمجتمع الدولي يسبق انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي يتسم بأهمية بالغة.

واو - تقديم مشاريع مقررات أعدتها لجنة الممثلين الدائمين

٤٤ - قدم السيد غيرت أغارد أندرسون السفير والممثل الدائم للدانمرك لدى برنامج البيئة ورئيس لجنة الممثلين الدائمين مشاريع المقررات التي أعدتها اللجنة والواردة في الوثيقة UNEP/GCSS.XII/L.1 لينظر فيها المجلس/المنتدى، وسلط الضوء على العملية التعاونية التي اتبعت في إعداد هذه المشاريع وما انطوت عليه من تحديات.

زاي - المشاورات الوزارية

٤٥ - في الجلسة العامة الثانية المعقودة بعد ظهر يوم ٢٠ شباط/فبراير، بدأ المجلس/المنتدى النظر في البند ٤ من جدول الأعمال (القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية) في شكل مشاورات وزارية ركزت على موضوعات ''جدول أعمال البيئة في عالم متغير: من ستكهولم (١٩٧٢) إلى ريو (٢٠١٢)'' وجرى تحت هذا الموضوع معالجة موضوعين محددين يتعلقان بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهما: ''الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر'' و''الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة والتحديات الناشئة''.

٤٦ - وبدأت المشاورات الوزارية في الجلسة العامة الثانية عندما اشترك الوزراء في ندوة رفيعة المستوى عن تغير البيئة والاستجابة العالمية في ٢٠١٢. وجرى تقسيم الندوة إلى جزأين: الجزء الأول حلقة نقاش لتقييم الحالة الراهنة للبيئة العالمية والتحديات الناشئة وتقييم الاستجابات البرنامجية التي تلبي الإصلاحات الضرورية في الحوكمة والهيكل المؤسساتي المطلوب. واتخذ الجزء الثاني شكل حوار مع المديرين التنفيذيين السابقين لبرنامج البيئة في إطار موضوع ''١٩٧٢ - ٢٠١٢: استعراض لتطور السياسات البيئية والهيكل المؤسسي على مستوى العالم''.

٤٧ - ناقش الوزراء في الجلسة العامة الثالثة الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ونظروا في الجلسة العامة الرابعة في الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة. وفي الجلسة العامة الخامسة، شارك الوزراء في مناقشة منسقة حول ''ريو + ٢٠ وما بعده: الاستجابة للتحديات''.

٤٨ - عرض رئيس المجلس/المنتدى في الجلسة العامة السادسة، المعقودة بعد ظهر الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير، مشروع ملخص للآراء التي جرى الإعراب عنها في المشاورات الوزارية بشأن كل موضوع خضع للنظر في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس/المنتدى. وقال إن الملخص يعكس مجموعة متنوعة من الآراء التي طرحت أثناء المشاورات ولا يشكل نصاً متفقاً عليه. وقال بعض الممثلين إن الملخص لا يعكس بشكل كامل مجموعة الآراء التي جرى الإعراب عنها حول بعض القضايا، وبخاصة حول الاقتصاد الأخضر.

٤٩ - أحاط المجلس/المنتدى علماً بملخص الرئيس الذي ترد النسخة النهائية منه في المرفق الثالث لهذا المحضر. ويعرض الملخص وتذييلاته بصورتها المقدمة دون تحرير رسمي.

حاء - تقرير اللجنة الجامعة

٥٠ - عقدت اللجنة الجامعة أربع جلسات، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، للنظر في بنود جدول الأعمال المحالة إليها. وفي الجلسة العامة السادسة، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير، أحاط المجلس/المنتدى علماً بتقرير اللجنة الجامعة. ويرد التقرير في المرفق الثاني لهذا المحضر.

ثالثاً - اعتماد المقررات

٥١ - اعتمد المجلس/المنتدى في جلسته العامة السادسة المقررات التالية:

رقم المقرر	العنوان
https://cms.unov.org/vintars/ShowRecord.aspx?RecordID=c3f1e264-SS.XII/16e01-44d0-a34d-c98b2dd82310	المساءلة والترتيبات المالية والإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يوفر لها البرنامج الأمانة أو يؤدّي لها مهام الأمانة
SS.XII/2	تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية
SS.XII/3	الحوكمة الدولية لشؤون البيئة
SS.XII/4	العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات
SS.XII/5	تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات
SS.XII/6	حالة البيئة في العالم

رقم المقرر	العنوان
SS.XII/7	عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين
SS.XII/8	البيان الوزاري بمناسبة الذكرى الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

رابعاً - وثائق تفويض الممثلين

٥٢ - وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧، من النظام الداخلي، فحص المكتب وثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة. وحضر الدورة ٥٣ ممثلاً من أصل الدول الأعضاء الـ ٥٧[٢] ووجد المكتب أن وثائقهم المقدمة صحيحة حسب الأصول. ورفع المكتب تقريراً بذلك إلى المجلس/المنتدى الذي اعتمد تقرير المكتب في الجلسة العامة السابعة، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢.

(٢) ظل مقعد العضو الثامن والأربعين في المجلس/المنتدى شاغراً حتى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢.

خامساً - القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية

٥٣ - نظرت اللجنة الجامعة في البند ٤ من جدول الأعمال. ويرد التقرير عن مداولات اللجنة في المرفق الثاني لهذا المحضر.

٥٤ - وترد المقررات التي اعتمدها المجلس/المنتدى في المرفق الأول لهذا المحضر، كما ترد قائمة بها في الفصل الثالث أدناه.

سادساً - مسائل أخرى

ألف - تأبين الراحل السيد جون ميشوكي، وزير البيئة والموارد المعدنية في كينيا

٥٥ - وبناء على دعوة من الرئيس، التزم أعضاء المجلس/المنتدى الصمت لمدة دقيقة حداداً على السيد جون ميشوكي، وزير البيئة والموارد المعدنية في كينيا.

باء - اعتماد البيان الوزاري

٥٦ - اعتمد المجلس/المنتدى، في جلسته العامة السادسة، المعقودة في يوم ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، بياناً وزارياً بشأن الذكرى الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تمت صياغته خلال مشاورات غير رسمية جرت أثناء الدورة الحالية. ويرد البيان في المرفق الأول لهذا المحضر (أنظر المقرر د.إ - ١٢/٨).

سابعاً - اعتماد التقرير

٥٧ - اعتمد المجلس/المنتدى هذا المحضر في جلسته العامة السادسة المعقودة يوم ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، على أساس مشروع المحضر المعمم من قبل وعلى أن يعهد للمقرر بمهمة وضع المحضر في صيغته النهائية، بمعاونة الأمانة.

ثامناً - اختتام الدورة

٥٨ - وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن رئيس المجلس/المنتدى اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الساعة ٧/٢٥ مساء الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢.

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة

رقم المقرر	العنوان
https://cms.unov.org/vintars/ShowRecord.aspx?RecordID=c3f1e264-SS.XII/16e01-44d0-a34d-c98b2dd82310	المساءلة والترتيبات المالية والإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يوفر لها البرنامج الأمانة أو يؤدّي لها مهام الأمانة
SS.XII/2	تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية
SS.XII/3	الحوكمة الدولية لشؤون البيئة
SS.XII/4	العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات
SS.XII/5	تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات
SS.XII/6	حالة البيئة في العالم
SS.XII/7	عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين
SS.XII/8	البيان الوزاري بمناسبة الذكرى الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

د.إ - ١/١٢: المساءلة والترتيبات المالية والإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يوفر لها البرنامج الأمانة أو يؤدّي لها مهام الأمانة

إن مجلس الإدارة،

إذ يكرر تأكيد الفقرة ١٨ من مقرّره ٩/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ كأساس لما سيضطلع به من عمل،

وقد نظر في التقرير المرحلي الذي قدمه المدير التنفيذي عن تنفيذ الفقرة ١٨ من مقرر مجلس الإدارة ٩/٢٦،[١]

١ - *يلاحظ* ما أحرزه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من تقدم وما اتخذه من إجراءات بشأن تنفيذ الفقرة ١٨ من المقرر ٩/٢٦؛

٢ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يوافي الدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بتقرير عن التنفيذ الكامل للفقرة ١٨ من مقرر مجلس الإدارة ٩/٢٦، بهدف تدارس كيفية المضي في تعزيز التعاون والتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة؛

٣ - *يشدد* على ضرورة إجراء المزيد من المشاورات مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ومكتب الشؤون القانونية، وجميع الهيئات ذات الصلة، وإدراج مساهماتهم وتعليقاتهم في التقرير المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه، بما في ذلك المعلومات عن الأسس القانونية لقضايا المساءلة والترتيبات المالية والإدارية.

د.إ - ٢/١٢: تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية

إن مجلس الإدارة،

إذ يعترف بدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحسين التنسيق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق قدر أكبر من الاتساق في الأنشطة البيئية،

وإذ يشير إلى مقرره ١١/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، المتعلق بتعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية،

وإذ يرحب بما يبذله المدير التنفيذي من جهود، بما في ذلك جهوده كرئيس لفريق الإدارة البيئية، وبجهود أعضاء الفريق، لتعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة البيئية،

وإذ يعرب عن تقديره للتقرير المرحلي الذي أُعِدَّ بتوجيه من كبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية في اجتماعهم السابع عشر، والذي قدمه المدير التنفيذي،[٢]

وإذ يُشيد بالفريق لما أحرزه من تقدم في تعزيز التنسيق بين الوكالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا معينة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية،

وإذ يرحب، على وجه الخصوص، بمساهمة الفريق في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحُّر، لا سيما في أفريقيا، وقراره مواصلة دعمه لجدول أعمال الأراضي الجافة على نطاق منظومة الأمم المتحدة،

---

(١) UNEP/GCSS.XII/9.

(٢) UNEP/GCSS.XII/10.

وإذ يعرب عن تقديره لمساهمة الفريق في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتقريره عن ''العمل على إقامة اقتصاد أخضر متوازن وجامع: منظور شامل لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها''، و''النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة''،[٣]

١ - *يؤيد* الجهود المتواصلة التي يبذلها الفريق لإدماج الاعتبارات البيئية في الأنشطة على مستوى البرنامج، والإدارة، والتنفيذ، بالتعاون الوثيق مع مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومع هيئاته الفرعية؛

٢ - *يشجع* الفريق على مواصلة تعزيز الاتساق في الأنشطة البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدماج الاعتبارات البيئية في البرامج القطاعية، بواسطة التدابير التالية:

(أ) المساهمة في تنفيذ جدول الأعمال الدولي للتنوع البيولوجي، وبخاصة الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١ - ٢٠٢٠، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه العاشر؛[٤]

(ب) إعداد خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٨ بشأن متابعة التقرير عن الأراضي الجافة الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحُّر، لا سيما في أفريقيا، لينظر فيها مؤتمر الأطراف المذكور في دورته الحادية عشرة؛[٥]

٣ - *يشجع الفريق أيضاً* على مواصلة مشاوراته بشأن النهوض بإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة، والانتقال نحو نُظُم إدارة الاستدامة البيئية، والحياد المناخي في الأمم المتحدة؛

٤ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي، بصفته رئيساً للفريق، أن يقدم تقريراً مرحلياً عن عمل الفريق إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السابعة والعشرين؛

٥ - *يدعو* المدير التنفيذي، بصفته رئيساً للفريق، إلى إحالة تقرير مرحلي عن أعمال الفريق إلى الأجهزة الإدارية للمنظمات الأعضاء في الفريق، عن طريق رؤساء تلك المنظمات، لأخذ العلم؛

٦ - *يدعو* المدير التنفيذي، عند وضعه مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، إلى أن يقدم مقترحات بشأن تخصيص الموارد لأنشطة فريق الإدارة البيئية على نحو يعكس عبء العمل الذي تضطلع به أمانة فريق الإدارة البيئية، إلى لجنة الممثلين الدائمين لتنظر فيها.

د.إ - ٣/١٢: الحوكمة الدولية لشؤون البيئة

إن مجلس الإدارة،

---

(٣) سوف يُنشر التقريران على الموقع الإلكتروني للفريق www.unemg.org.

(٤) القرار ٢/١٠، المرفق.

(٥) *"Global Drylands: A UN system-wide response"*.

إذ يحيط علماً بمقرره ١/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ بشأن الإدارة الدولية لشؤون البيئة،

وإذ يحيط علماً أيضاً بأن المدير التنفيذي قام بتنفيذ الإصلاحات الإضافية التي تم تحديدها في مجموعة الخيارات المقدمة إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٠، من الفريق الاستشاري المؤلف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى والمعني بالإدارة الدولية لشؤون البيئة، المُنشأ بموجب مقرر مجلس الإدارة ٤/٢٥، المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩،[٦]

وإذ يحيط علماً أيضاً بالمشاورات الجارية حالياً، في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وإذ يضع في اعتباره أن الحوكمة الدولية لشؤون البيئة تشكل إحدى المكونات المهمة بوجه خاص في تلك المشاورات،

وإذ يشير إلى الالتزام المنصوص عليه في إعلان نوسا دوا[٧] الصادر في عام ٢٠١٠ القاضي بتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتشجع اتساق تنفيذ البعد البيئي في التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتمثل النصير الرسمي للبيئة العالمية، كما ورد في إعلان نيروبي لعام ١٩٩٧بشأن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته،[٨]

١ - *يسلم* بأهمية تعزيز أوجه التآزر، بما في ذلك على المستويين الوطني والإقليمي، بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، وذلك دون المساس بالأهداف المحددة الخاصة بها، ويسلم بالولايات المنوطة بكل منها، ويشجع مؤتمرات الأطراف في تلك الاتفاقيات على زيادة تعزيز جهودها في ذلك الصدد، مع مراعاة الخبرات في هذا المجال؛

٢ - *يدعو* المدير التنفيذي أن يضطلع، حسب الاقتضاء، بالمزيد من الأنشطة لتحسين فعالية الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتحسين التعاون بينها، مع مراعاة استقلالية مؤتمرات الأطراف فيها في سلطاتها في اتخاذ قراراتها، وكذلك تحسين التعاون مع استراتيجية الأمم المتحدة بشأن الحد من الكوارث؛

٣ - *يطلب* من المدير التنفيذي أن يستكشف فرص تعزيز أوجه التآزر الأخرى في الوظائف الإدارية لأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن يقدم المشورة بشأن هذه الفرص إلى الهيئات الإدارية لتلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

٤ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يستكشف إمكانيات إبرام أو استكمال إبرام مذكرات تفاهم مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة مع الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية وذلك من أجل تنسيق الجهود التي تبذلها أمانات الأمم المتحدة، وتفادي التكرار، وتعزيز التعاون والاستفادة من أوجه التآزر في تنفيذ برامج وسياسات تلك الهيئات دعماً للتنمية المستدامة؛

---

(٦) UNEP/GCSS.XI/11، المرفق الثاني.

(٧) المصدر السابق، المرفق الأول، المقرر د.إ - ٩/١١.

(٨) UNEP/GC.19/34، المرفق الأول، المقرر ١/١٩، المرفق.

٥ - *وإذ يشير* إلى دعوة الجمعية العامة إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة وإلى الوكالات المتخصصة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للنظر في دمج خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات في أنشطتها الشاملة، ويهيب بالحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين القادرين على توفير ما يلزم من التمويل والمساعدة التقنية وبناء القدرات أن تفعل ذلك لتحقيق المزيد من التقدم والتنفيذ الكامل لخطة بالي، ويدعو الجمعية العامة إلى استكشاف إمكانية وضع إطار لبناء القدرات على نطاق المنظومة لتنفيذها؛

٦ - *يدعو* الجمعية العامة لاستكشاف إمكانية وضع استراتيجية على مستوى المنظومة بشأن البيئة؛

٧ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يوجه ويرشد المكاتب الإقليمية لتعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئات الأخرى في الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية وغيرها من الهيئات الإقليمية الأخرى، ولتشجيع التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات المنظمات الإقليمية للتكامل، وذلك سعياً لتشجيع اتخاذ الإجراءات في إطار البعد البيئي للتنمية المستدامة؛

٨ - *يشجع* الدول الأعضاء على تقديم تمويل طوعي من خارج الميزانية لتعزيز المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

د.إ - ٤/١٢: العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره د.إ - ٨/١١ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، وإلى الحاجة إلى تكثيف الجهود لزيادة الأولوية السياسية الممنوحة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وازدياد الحاجة إلى التمويل المستدام والمستقر والكافي والميسّر لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات،

وإذ يشير أيضاً إلى أنه طلب في المقرر د.إ - ٨/١١ إلى المدير التنفيذي أن يطلق، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، المبادرات الرامية إلى زيادة الوعي بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات باستخدام سبل مختلفة، من بينها وسائل الإعلام والفرص الدولية الرئيسية، مثل الاجتماعات الحكومية الدولية والفعاليات العامة على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ يحيط علماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي رحبت الجمعية العامة فيه بالعملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات وأعربت عن تأييدها لتواصل الجهود عبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف المضي في هذه المناقشات،

وإذ يشير إلى مقرره ٧/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، الذي طلب فيه إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً نهائياً إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أثناء دورته الاستثنائية الثانية عشر بشأن تنفيذ المقررين د.إ - ٨/١١ و٧/٢٦،

وإذ يقر بأهمية اتباع نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بغية تعظيم آثارها، لا سيما على المستوى الوطني،

وإذ يشير إلى الأحكام المالية لكل من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة،

وإذ يشدد على أن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات، إلى جانب المساعدة المالية، تدعم التنفيذ الفعال للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والالتزامات بموجب الاتفاقيات ذات الصلة،

وقد نظر في التقرير النهائي الذي قدمه المدير التنفيذي عن العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات،[٩]

١ - *يرحب* بالعملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، *ويحيط علماً* بوثيقتها الختامية وبالتقرير النهائي للمدير التنفيذي؛

٢ - *يحيط علماً* بالموجز الذي قدمه الرؤساء المشاركون عن مناقشات فريق الاتصال المعني بالتمويل والمساعدة التقنية الذي انعقد أثناء الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١،[١٠] والذي بحث المشاركون أثناءه الخيارات المحتملة الطويلة الأجل لتمويل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بما في ذلك عناصر النهج المتكامل ذات الصلة بالنهج الاستراتيجي؛

٣ - *يشجع* المشاركين في العمليات الأخرى ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، على أن يأخذوا في الاعتبار النهج الاستراتيجي والتقرير النهائي للمدير التنفيذي، وفقاً للمقتضى؛

٤ - *يسلّم* بأن المفاوضات الجارية حول صك ملزم قانوناً بشأن الزئبق، بما في ذلك آليات تمويله، تعدّ عملية موازية لا يجوز للعملية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات تأخيرها أو استباق نتائجها، ويدعو لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق إلى أن تنظر، وفقاً للمقتضى، في الوثيقة الختامية للعملية التشاورية والتقرير النهائي للمدير التنفيذي؛

٥ - *يشجع* الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوى الصلة على أن تأخذ في الاعتبار كلما أمكن، النهج المتكامل، والوثيقة الختامية، والتقرير النهائي للمدير التنفيذي عند الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وغير ذلك من العمليات السياساتية الدولية الرفيعة المستوى؛

٦ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يواصل تقديم الدعم للعملية التشاورية، رهناً بتوافر الموارد من خارج الميزانية، وذلك بهدف المضي في إعداد وثيقة ختامية تستند إلى النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

٧ - *يطلب كذلك* إلى المدير التنفيذي أن يعد مشروع مقترح، آخذاً في الاعتبار الوثيقة الختامية للعملية التشاورية والتقرير النهائي للمدير التنفيذي، وأن يستقي المشورة بشأن هذا المقترح من خلال عملية تشاورية، للنظر فيه واحتمال اتخاذ قرار بشأنه في الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة

---

(٩) UNEP/GCSS.XII/8.

(١٠) UNEP/GCSS.XII/INF/8.

المواد الكيميائية، في عام ٢٠١٢، وفي مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أثناء دورته السابعة والعشرين، التي ستعقد في عام ٢٠١٣؛

٨ - *يطلب أيضاً* إلى المدير التنفيذي، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، أن يستمر في عملية زيادة التوعية بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وأن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر إلى المشاركين في العمليات والاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة؛

٩ - *يدعو* الحكومات والأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك عناصر القطاع الخاص، إلى تقديم الدعم المالي والعيني للعملية التشاورية.

د.إ - ٥/١٢: تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات

إذ يشير إلى مقرره ١٢/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ المتعلق بتعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات،

وإذ يشير كذلك إلى أنه، في ذلك المقرر، طلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم مساهمة إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأن يقدم تقريراً مرحلياً إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة وتقريراً عن نتائج العملية التشاورية إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السابعة والعشرين،

وقد نظر في التقرير المرحلي المقدم من المدير التنفيذي بشأن تنفيذ مقرر مجلس الإدارة ١٢/٢٦،[١١]

١ - *يلاحظ* التقدم الذي أحرزه المدير التنفيذي والأنشطة التي اضطلع بها حتى الآن لتنفيذ مقرر مجلس الإدارة ١٢/٢٦؛

٢ - *يلاحظ كذلك* اعتماد المقرر ا ب - ١٠/٢٩ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل والمقرر ا ر - ٥/١٢ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام والمقرر ا س - ٥/٢٧ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ستكهولم، على التوالي، بشأن تعزيز التعاون والتنسيق بين تلك الاتفاقيات؛

٣ - *يكرر طلبه* إلى المدير التنفيذي أن يقوم بتيسير ودعم عملية تشاورية شاملة تقودها البلدان وتُعنى بالتحديات والخيارات الخاصة بمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل؛

٤ - *يحثّ* الحكومات والجهات الأخرى القادرة على المساهمة من أصحاب المصلحة على المساهمة بموارد من خارج الميزانية في العملية المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه؛

٥ - *يدعو* المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى التعريف بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لصحة الإنسان وللبيئة.

د.إ - ٦/١٢: حالة البيئة في العالم

إن مجلس الإدارة،

إذ يتابع وظائفه ومسؤولياته كما هي مبينة في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ والولايات اللاحقة التي أنيطت به، من قبيل ما هو منصوص عليه في إعلان نيروبي بشأن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته،[١٢] وإعلان مالمو الوزاري،[١٣] الذي يشمل مسؤولية إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض لضمان إعطاء الأولوية للمشاكل البيئية ذات الأهمية

---

(١١) UNEP/GCSS.XII/11.

(١٢) مقرَّر مجلس الإدارة ١/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، المرفق.

(١٣) UNEP/GCSS.VI/9، المرفق الأول.

على النطاق الدولي الواسع وإيلائها الاعتبار الملائم والكافي من قِبَل الحكومات وتشجيع الجماعات الدولية العلمية والمهنية الأخرى على المساهمة في تحصيل المعرفة والمعلومات البيئية وتقييمها وتبادلها،

وإذ يشير إلى مُقرراته ١/٢٢، المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، المتعلق بالإنذار المبكر والتقييم والرصد، و٦/٢٣، المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، المتعلق بإبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض، و٢/٢٤ و٢/٢٥ و٢/٢٦ المؤرخَة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ و٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ و٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ على التوالي، والمتعلقَة بحالة البيئة في العالم،

وإذ يحيط علماً بالمطبوع المعنون *تتبع أثر بيئتنا المتغيرة: من ريو إلى ريو + ٢٠ (١٩٩٢ - ٢٠١٢)*، والذي استند على تقرير التقييم الخامس لتوقعات البيئة العالمية والذي يبين كيف تغيرت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العالم، خلال العشرين سنة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في سنة ١٩٩٢،

١ - *يرحب* بالتقدم المحرز في إعداد التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية؛

٢ - *يحيط علماً* بالموافقة على موجز التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية الموجه لصانعي السياسات من جانب ممثلي الحكومات في الاجتماع الحكومي الدولي المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بمدينة غوانجو، جمهورية كوريا، وفقاً لمقرر مجلس الإدارة ٢/٢٥؛

٣ - *يلاحظ مع القلق الشديد* التغييرات القاسية التي لحقت بالبيئة، التي تتراوح بين أثر تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وانقراض الأنواع، إلى تدهور الأراضي وتدهور الموارد المائية والمحيطات؛

٤ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي، ومن خلال برنامج العمل، أن يواصل تطوير وتنفيذ استراتيجية تواصُل لنشر نتائج التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية؛

٥ - *يقرّ* بأن التحول إلى التنمية المستدامة يختلف من بلد إلى آخر، وبأن لا بد من معالجته في إطار مؤسسات إبتكارية محكومة حكماً جيداً ومدارة إدارة فعالة وموجهة نحو تحقيق النتائج وقادرة على تهيئة الظروف المواتية للتغيير؛

٦ - *يشدد أيضاً* على ضرورة أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوفير معلومات علمية لمساعدة الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة في الانتقال إلى التنمية المستدامة؛

٧ - *يهيب* بالحكومات أن تبدي قيادة قوية فردية وجماعية، لتنفيذ سياسات فعالة لرصد البيئة وخدمات النظم الإيكولوجية، وتنظيمها، وإدارتها بطريقة مستدامة، وتحسينها، وأن تواصل التعاون في إطار العمليات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى منع وعكس اتجاه تدهور البيئة؛

٨ - *يهيب* بالحكومات، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجمهور بوجه عام، على العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات البيئية الأخرى لإدماج المعلومات البيئية القائمة على أسس علمية، بما في ذلك المعلومات المستقاة من التقييمات العالمية والإقليمية والوطنية، في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

٩ - *يهيب* بالحكومات أن تعكف، خلال الفترة المفضية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على تقييم التقدم المحرز والفجوات في تنفيذ الأهداف والسياسات والبرامج الرامية إلى معالجة تدهور البيئة، بما ييسر الاتفاق على سبل المضي قدماً؛

١٠ - *يعترف* بوجود فجوات في معرفتنا بحالة البيئة، ناتجة عن قلة البيانات والرصد المنتظم، لا سيما في مجالات مثل جودة المياه العذبة ومقدارها، واستنفاد طبقة المياه الجوفية، وخدمات النظم الإيكولوجية، وفقدان الموائل الطبيعية، وتدهور الأراضي، والمواد الكيميائية والنفايات؛

١١ - *يهيب* بالحكومات والمنظومة المتعددة الأطراف أن تصمم وتنفذ برامج لسد الثغرات في البيانات المشار إليها أعلاه، وفقاً للمقتضى، وبطرق منها بناء القدرات الوطنية والإقليمية ووضع عمليات منتظمة لرصد البيئة رصداً مستنداً إلى البيانات، والإنذار المبكر على الصعيدين الوطني والمحلي، رهناً بالأولويات والسياسات الوطنية وبتوافر التمويل؛

١٢ - *يطلب أيضاً* من المدير التنفيذي أن يجعل من أولويات برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في تعزيز قدراتها على جمع وتحليل البيانات والمعلومات ورصد الاتجاهات البيئية، وفقاً لما نصت عليه خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، وعلى إتاحة المعلومات لواضعي السياسات وللجمهور في شكل مصدر مفتوح على غرار الموقع التفاعلي UNEP-Live؛

١٣ - *يطلب كذلك* من المدير التنفيذي، من خلال برنامج العمل، وبالعمل مع السلطات البيئية الوطنية والإقليمية، بناء القدرات ودعم نقل التكنولوجيا للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، في إطار خطة بالي الاستراتيجية لكي تتصدى للتحَديات التي تواجه البشرية في الوقت الحاضر والمستقبل:

(أ) بإقامة شراكة مع مراكز الامتياز لدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل إجراء تقييمات متكاملة على الصعيد الوطني وتقديم دليل مُقْنِع لاتخاذ القرارات المستنيرة؛

(ب) بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وهيئات أخرى في جمع مجموعات المعلومات البيئية، ووضع مؤشرات والإبقاء عليها، وللتشجيع على تبادل أفضل الممارسات في مجال الحوكمة البيئية؛

١٤ - *يحيط علماً* بنتائج اجتماع قمة عين على الأرض الأولى التي عقدت بأبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وبالتزام حكومة الإمارات العربية المتحدة بتيسير ودعم المبادرات الخاصة الواردة في إعلان قمة عين على الأرض، وبخاصة مبادرة الشبكة العالمية للشبكات؛

١٥ - *يوصي* بمواصلة السعي إلى تحقيق الاتســـاق بين المتطلبات الطويلة الأجل لموقع UNEP-Live والمكونات الأخرى لنظم المعلومات المصممة لإجراء التقييمات البيئية وتقاسم البيانات على المستويين العالمي والإقليمي، وبأن ينظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عند الطلب، في الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات بهدف تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في عملية متابعة مؤتمر قمة عين على الأرض.

د.إ - ٧/١٢: عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

إن مجلس الإدارة،

إذ يؤكد الدعوة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١[١٤] إلى اتخاذ إجراءات لتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تقلل من الإجهاد البيئي وتلبي الاحتياجات الأساسية للبشرية، وإذ يشير إلى أن تغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج يُعد أحد الأهداف الرئيسية، وأحد الشروط الأساسية للتنمية المستدامة، وفقاً لما ورد في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،[١٥]

وإذ يشير إلى مقرره ٦/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بشأن تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، و٥/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ بشأن الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذا يشير أيضاً إلى الدعوة لتأييد الهدف ٤ من أهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١ - ٢٠٢٠ لاتفاقية التنوع البيولوجي، بما تتضمنه من أهداف آيشي للتنوع البيولوجي،[١٦] التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في اجتماعه العاشر، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والتي تنص على أنه بحلول عام ٢٠٢٠ كحد أقصى، تكون الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة على جميع المستويات قد اتخذت خطوات لتنفيذ خطط أو تكون قد نفذت خططاً من أجل تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتكون قد سيطرت على آثار استخدام الموارد الطبيعية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة،

وإذ يشير إلى أن كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين هي أمور تشكل جميعها أولوية من الأولويات الست الشاملة للإستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣،

وإذ يثني على العمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ الدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارته في تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ يرحب بالشراكات في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين والمبادرات المشتركة التي طُورت في تعاون وثيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكيانات الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية الأخرى، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين،

---

(١٤) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A..93.I.8 والتصويبات) المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٥) *تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (منشورات الأمم المتحدة، A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٦) UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، المقرر ٢/١٠.

وإذ يشير إلى إنجازات عملية مراكش المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهي عملية عالمية لأصحاب مصلحة متعددين أطلقتها حكومات ومبادرات لمجموعات رئيسية، مع دعم قيم، ونفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة في جميع المناطق، وأدت دوراً رئيسياً في تقديم مدخلات لإعداد الإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهو الإطار الذي وجهت الدعوة إلي إعداده في الفصل الثالث من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والذي نظرت فيه لجنة التنمية المستدامة أثناء دورتها التنفيذية للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١،

وإذ يدرك الدعم القيم الذي قدمته الحكومات والمجموعات الرئيسية لعملية مراكش،

وإذ يحاط علماً بأنه في حين أن دورة ٢٠١٠ - ٢٠١١ للجنة التنمية المستدامة لم تسفر عن اعتماد مقرر عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، فإنها أشارت إلى استعداد المجتمع الدولي لاتخاذ إجراء للإسراع بالتحول صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين، واستعدادها لوضع إطار السنوات العشرة للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ودعمها لمواصلة تعزيز عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ يسلم بأن مواصلة التقدم في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين تتطلب نهجاً أكثر اتساقاً واستدامة، وتوفير الوسائل والمعلومات وبناء القدرات لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين على جميع المستويات،

وإذ يدرك أن الاستهلاك والإنتاج يمثلان عنصراً رئيسياً في النشاط الاقتصادي العالمي والوطني، وأن الترويج للاستهلاك والإنتاج المستدامين استناداً إلى نهج دورة الحياة بما في ذلك كفاءة استخدام الموارد والاستخدام المستدام للموارد ضروري لذلك لتحقيق التنمية المستدامة،

١ - *يؤكد* من جديد أهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين للولاية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويطلب إلى المدير التنفيذي تعزيز الدعم الذي يقدم لوضع وتنفيذ البرنامج الفرعي المعني بكفاءة استخدام الموارد/الاستهلاك والإنتاج المستدامين الذي يشمل العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الاقتصاد الأخضر ويساهم فيه في سياق التنمية المستدامة واستئصال الفقر؛

٢ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تركز على تنفيذ خطط الإنتاج والاستهلاك المستدامين على المستوى الوطني؛

٣ - *يشجع* الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز الجهود للتحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين وخاصة في القطاعات بالغة التأثير البيئي والاجتماعي، بما في ذلك من خلال المسؤولية البيئية والاجتماعية المؤسسية؛

٤ - *يطلب إلى* المدير التنفيذي الاضطلاع بأنشطة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في برامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع مراعاة المسؤوليات المحددة في النص الذي وضعته لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها التاسعة عشرة تمشياً مع استراتيجية البرنامج المتوسطة الأجل وفي حدود الموارد المتاحة؛

٥ - *يدعو* المدير التنفيذي، بالتعاون مع الدول الأعضاء، إلى الاستفادة من قاعدة المعارف العلمية والسياساتية والآليات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالسياسة العامة والعلم، بما في ذلك فريق الموارد الدولي؛

٦ - *يدعو* الحكومات إلى توفير الدعم لاعتماد إطار السنوات العشرة للبرامج المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على النحو الذي وضعه الفريق العامل المعني التابع للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة؛(١٧)

٧ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي تقديم تقرير عن برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن تنفيذ المقرر الحالي إلى مجلس الإدارة في دورته السابعة والعشرين عام ٢٠١٣.

د.إ - ٨/١٢: بيان وزاري بمناسبة الذكرى الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

إن مجلس الإدارة،

يعتمد البيان التالي:

١ - نحن، الوزراء ورؤساء الوفود للمنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد اجتمعنا في نيروبي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ للدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمنتدى البيئي والوزاري العالمي، احتفالاً بالذكري الأربعين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في عام ١٩٧٢.

٢ - نهنئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة على نجاحاته وعلى مشاريعه الفعالة، فضلاً عن التقدم الذي تم إحرازه في غضون السنوات الأربعين الماضية، بما في ذلك إبرام اتفاقات مهمة بيئية متعددة أطراف، وتطوير قوانين وسياسات بيئية واستنتاجات التقييمات العلمية الرئيسية والتوعية الأكثر أهمية بشأن القضايا البيئية على جميع المستويات.

٣ - ونذكر مجدداً بالتزامنا بتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتشجع على اتساق تنفيذ البعد البيئي في التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتقوم بدور النصير الرسمي للبيئة العالمية، كما ورد في إعلان نيروبي لعام ١٩٩٧ بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤ - وندرك أننا نعتمد على النظم والموارد الطبيعية في بقائنا ومع ذلك، بالرغم من النجاحات التي حققها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار التدهور البيئي، الذي يشكل تهديدا للنظم والموارد الطبيعية التي نعتمد عليها في حياتنا.

٥ - ونقدر ملخص تقرير التقييم الخامس لتوقعات البيئة العالمية الموجه لصناع السياسات بوصفه تجميعاً مهماً لمعلومات علمية عن البيئة لصناع السياسات ومتخذي القرارات في مجالات المياه

(١٧) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعين الملحق رقم ٢٩* (E/2011/29)، الفصل الثاني، الفرع هاء.

العذبة، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والأراضي، والمواد الكيميائية والنفايات، والطاقة والمحيطات والبحار.

٦ - ولهذا سنواصل تعزيز إجراءاتنا من أجل عكس اتجاه التدهور البيئي، والترويج لاتباع نهج كلي إزاء التنمية المستدامة والمساهمة في حفظ الموارد والنظم الإيكولوجية الأساسية التي تعتمد عليها اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

٧ - ونرحب بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المرتقب في حزيران/يونيه ٢٠١٢ باعتباره فرصة فريدة لمجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياق التنمية المستدامة ونلتزم بالعمل على إنجاح المؤتمر.

المرفق الثاني

تقرير اللجنة الجامعة

المقرر: السيدة ليانا براتاسيدا (إندونيسيا)

المقدمة

١ - قرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في جلسته العامة الأولى من الدورة الاستثنائية الثانية عشرة، المعقودة صباح ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، أن ينشئ لجنة جامعة للنظر في بنود جدول الأعمال ٤ (المسائل الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية) و٥ (مسائل أخرى). وأناط باللجنة أيضاً مهمة النظر في مشاريع المقررات التي أعدتها لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج البيئة واقترحت أن يعتمدها المجلس/المنتدى والتي ترد في الوثيقة UNEP/GCSS.XII/L.1.

٢ - عقدت اللجنة الجامعة أربعة جلسات في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ وترأسها السيد لاسلو بوربيلي (رومانيا) وفقاً للمقرر الذي اتخذه المجلس/المنتدى في جلسته العامة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، انتخبت اللجنة السيدة ليانا براتاسيدا (إندونيسيا) مقرّرة لجلساتها.

أولاً - افتتاح الاجتماع

٣ - افتتح رئيس اللجنة الجامعة الاجتماع وأوجز الطريقة التي تسير بها اللجنة أعمالها.

ثانياً - تنظيم العمل

٤ - اتفقت اللجنة على اتباع برنامج العمل الذي تم تعميمه على أعضاء اللجنة في الجلسة الأولى في ورقة غرفة اجتماع. وطلب من الوفود أن تقدم أي مشاريع مقررات تقترحها إلى أمانة مجلس الإدارة بنهاية جلسة بعد ظهر يوم الاثنين، ٢٠ شباط/فبراير. وتناقش مشاريع المقررات تحت البنود ذات الصلة من جدول الأعمال وتخضع المقترحات بشأن الصياغة والنصوص للدراسة من قبل اللجنة الجامعة.

٥ - ولدى النظر في البنود الموكلة إلى اللجنة، كان معروضاً عليها الوثائق المبينة أمام كل بند في جدول الأعمال المشروح للدورة الحالية (UNEP/GCSS.XII/1/Add.1/Rev.1).

٦ - واتفقت اللجنة على إنشاء فريق صياغة تشترك في رئاسته السيدة كرستين ستاندال (فنلندا) والسيد دومينغو د. لوسيناريو (الفلبين)، يتألف من عضوين على الأقل من كل إقليم من أقاليم الأمم المتحدة الخمسة، للنظر في أي مشاريع مقررات قد تحيلها إليه اللجنة.

٧ - استمعت اللجنة إلى بيان استهلالي قدمته السيدة أمينة محمد، نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيابة عن المدير التنفيذي للبرنامج، أكدت فيه أن جدول الأعمال المثقل الذي ينتظر اللجنة إنما يشكل فرصة لمناقشة الأهداف والتطلعات المشتركة في الفترة المفضية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ثم وجهت الانتباه إلى سبعة مشاريع مقررات أعدتها لجنة الممثلين الدائمين تغطي خمسة عشر موضوعاً من المواضيع المهمة المتصلة ببرنامج عمل برنامج البيئة لفترة السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣ والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، والتي ترد في الوثيقة UNEP/GCSS.XII/L.1.

وأوردت وصفاً للخطوط العريضة لمحتوى مشاريع المقررات مشددة على أهمية النتائج المرجوة منها للحوكمة الدولية لشؤون البيئة، من قبيل تعزيز دور وزراء البيئة، وتطوير أوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتوفير التمويل من خارج الميزانية للمكاتب الإقليمية. وقالت إن برنامج البيئة والكيانات الأخرى قد عملا بلا كلل ولا ملل لتنشيط نظام التنسيق من أجل تعزيز التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة واختتمت بالإعراب عن أملها في أن تكون المناقشات في الدورة الحالية مثمرة وأن تسير بروح النوايا الحسنة.

ثالثاً - القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية

ألف - الحوكمة الدولية لشؤون البيئة

٨ - تناولت اللجنة بالبحث هذه المسألة في جلستها الأولى المعقودة بعد ظهر الاثنين ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢ حيث بدأت بمقدمة من ممثل الأمانة الذي قال إن الهدف من مشروع المقرر بشأن هذا الموضوع (UNEP/GCSS.XII/L.1، مشروع المقرر ١) هو الموافقة على إصلاحات إضافية منتقاة يجريها برنامج البيئة تتطلب مقرراً من مجلس الإدارة لتنفيذها، وتعزيز دور وزراء البيئة في وضع جدول الأعمال البيئي وتعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة.

٩ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار العديد من الممثلين إلى أن مشروع المقرر جاء في حينه بالنظر إلى قرب موعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولكنهم حثوا على توخي الحذر لضمان تفادي استباق نتائج ذلك المؤتمر بأي مقرر يتخذ في هذه الدورة. ورحب العديد من الممثلين بالإصلاحات التي أجريت حتى هذا التاريخ، على النحو الوارد في تقرير المدير التنفيذي بشأن الحوكمة الدولية لشؤون البيئة (UNEP/GCSS.XII/3)، وطلبوا إلى المدير التنفيذي تنفيذ الإصلاحات المتبقية.

١٠ - وأعلن الكثير من الممثلين تأييدهم لفكرة تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعرب العديد منهم عن دعمهم لرفع مركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة لمنظومة الأمم المتحدة. وذهب آخرون إلى الرأي بأن تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة ربما يضعف البرنامج. وشدد كثيرون على أهمية التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في سياق الجهود المبذولة لمكافحة التدهور البيئي مؤكدين ضرورة زيادة تعزيز التعاون والتآزر بين الجهات الفاعلة في الفترة المفضية إلى المؤتمر.

١١ - وعقب المناقشات، اتفقت اللجنة على إنشاء لجنة فرعية يرأسها السيد توناتيوه روميرو (المكسيك)، لمواصلة النظر في هذه المسألة ولوضع الصيغة النهائية لمشروع المقرر المتعلق بالحوكمة الدولية لشؤون البيئة.

١٢ - وعقب المناقشات التي دارت في اللجنة الفرعية، وافقت اللجنة، في جلستها العامة الرابعة، المعقودة صباح الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، على توصية المجلس/المنتدى بالنظر في مشروع مقرر بشأن الحوكمة الدولية لشؤون البيئة (UNEP/GCSS.XII/CW/L.2/Add.1) وفي إمكانية اعتماده.

باء - المواد الكيميائية والنفايات

١٣ - تناولت اللجنة بالبحث هذه المسألة في الجلسة العامة الأولى المعقودة بعد ظهر الاثنين، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢. وقال ممثل الأمانة، في تقديمه لهذه المسألة، إن هناك موضوعين متصلين بالمواد الكيميائية والنفايات يخضعان للبحث في هذه الدورة هما: العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات؛ وتعزيز التعاون والتنسيق في إطار مجموعة المواد الكيميائية والنفايات. ووجه الانتباه إلى مشروعي المقررين المتعلقين بالمسألتين اللذين أعدهما لجنة الممثلين الدائمين (UNEP/GCSS.XII/L.1، مشروعا المقررين ٤ و٧).

١٤ - ورحب معظم من تكلم من الممثلين بتقرير المدير التنفيذي عن العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات وبالوثيقة الختامية للعملية التشاورية. وبدا تأييد عام لاعتماد النهج المتكامل للتمويل الذي وردت مناقشته في الوثيقة الختامية والذي ينتظر أن يوفر حلاً مستداماً للتحديات المالية التي تواجه مجموع المواد الكيميائية والنفايات.

١٥ - وشدد عدة ممثلين على ضرورة الاستعجال إذا كان لنا أن نكمل إعداد مقترح كامل بشأن النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات قبل وقت كاف لعرضه على الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، كما أشار المدير التنفيذي في تقريره. وأشار أحد الممثلين إلى أن العملية التشاورية، وفقاً لولايتها، كانت محدودة من حيث المشاركين ولم تتضمن مفاوضات، ولكن مع ذلك يمكن الاستمرار فيها بحسبانها مصدراً لإسداء المشورة إلى مجلس الإدارة عبر المدير التنفيذي.

١٦ - وحذر عدد من الممثلين من وضع ثقة مفرطة في العملية التشاورية حتى تظهر إشارة واضحة بأن البلدان المتقدمة ستلتزم بتخصيص موارد مالية وتقنية كافية طويلة الأجل لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في إدارة المواد الكيميائية والنفايات. وقال أحدهم بضرورة توخي الحذر لتجنب التأثير على القرارات أو استباق نتائج المفاوضات الأخرى بشأن التمويل في مجموعة المواد الكيميائية، وعلى وجه التحديد اجتماع فريق الخبراء المرتقب في نيسان/أبريل ٢٠١٢، في إطار العمل في فترة ما بين الدورات للجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بإعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق والذي سيناقش فيه المشاركون آليات التمويل المحتملة بموجب ذلك الصك. وقال آخر إن العملية التشاورية كانت مصدر استنارة وثراء للمناقشات التي دارت بشأن التمويل في إطار عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالزئبق والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

١٧ - ورحب ممثل للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة بالعملية التشاورية قائلاً إن هناك حاجة للإدارة السليمة للنفايات، بما فيها النفايات الإلكترونية، بالنظر إلى تزايد أعداد العاملين المعرضين للأخطار في أماكن العمل. وأشار ممثل آخر إلى أن قطاع الأعمال والصناعة ملتزم بالنهوض بجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك من خلال الشراكات وتقاسم المعلومات. وقال إن النهج الاستراتيجي يوفر أفضل إطار لإحراز تقدم في ذلك المجال ولا بد من تعزيزه.

١٨ - وأثنى الكثير من الممثلين على التقدم الذي تم إحرازه في تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين اتفاقيات المواد الكيميائية والنفايات، على الرغم من أن البعض الآخر ألمح إلى ضرورة الحرص على ضمان احترام استقلالية كل اتفاقية.

١٩ - وسعياً لتيسير بحث اللجنة لهذا الموضوع، طلب الرئيس إلى الممثلين أن يقدموا تعليقاتهم كتابةً. ووافقت اللجنة على أن تقدم إلى لجنة الصياغة مشروع المقرر المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات مع مراعاة جميع التعليقات الخطية المقدمة.

٢٠ - وعقب المناقشات التي دارت في فريق الصياغة، وافقت اللجنة، في جلستها العامة الرابعة، المعقودة صباح الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، على توصية المجلس/المنتدى بالنظر في مشروع مقرر عن: العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات (UNEP/GCSS.XII/CW/L.3، مشروع المقرر ١) وفي إمكانية اعتماده.

٢١ - ووافقت اللجنة أيضاً على توصية المجلس/المنتدى بالنظر في مشروع مقرر بشأن تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات (UNEP/GCSS.XII/CW/L.3، مشروع المقرر ٢) وفي إمكانية اعتماده.

جيم - التقارير المرحلية للمدير التنفيذي

٢٢ - تناولت اللجنة بالبحث هذه المسألة في جلستها العامة الثانية، المعقودة صباح الثلاثاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢. وقدم ممثل الأمانة عدداً من التقارير من المدير التنفيذي الذي أعدها استجابة لطلبات من المجلس/المنتدى تناولت المواد الكيميائية والنفايات (UNEP/GCSS.XII/5)، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (UNEP/GCSS.XII/6)، وتنفيذ سياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستراتيجيته للمياه للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١ (UNEP/GCSS.XII/12)، إلى جانب مذكر من المدير التنفيذي بشأن إعلان مانيلا لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (UNEP/GCSS.XII/INF/10).

٢٣ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب أحد الممثلين عن دعمه للجهود الدولية المبذولة في إدارة المواد الكيميائية والنفايات تمشياً مع النهج الاستراتيجي. وقال إنه من المأمول أن يتواصل التقدم في تنفيذ النهج الاستراتيجي وفي فعالية تدخلات الأطراف في المواد الكيميائية والنفايات في الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأكد على أهمية الاستعراض الجاري حالياً لبرنامج البداية السريعة في منتصف مدته، معرباً عن أمله في أن تشارك فيه مجموعة عريضة من أصحاب المصلحة وأن يسفر عنه تقييم موضوعي ومفصل.

٢٤ - ورحب أحد الممثلين بالعمل الجاري بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المقترح المشترك بشأن إمكانية أن تساهم الكيانات الأربعة منفردة أو مجتمعة في أمانة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وفي التحضيرات للدورة الثانية للاجتماع العام لتحديد طرائق وترتيبات مؤسسية للمنبر المقرر عقده في الفترة من ١٦ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في مدينة بنما. وشدد آخر على ضرورة أن تقوم عملية صنع القرارات في إطار

المنبر الحكومي الدولي على أساس توافق الآراء لا على أسس تقريرية. واقترح أن يستجيب المنبر للطلبات المباشرة من الدول وخصوصاً الطلبات المرتبطة بتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وأعرب عدد من الممثلين عن أملهم في أن تكتمل الترتيبات المؤسسية لتشغيل المنبر بحلول الدورة الثانية للاجتماع العام.

٢٥ - وطلب أحد الممثلين توضيحاً بشأن السياسات والاستراتيجيات التشغيلية المقترحة للمياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشيراً إلى أن إدارة المياه عبر الحدود قد تقع خارج نطاق ولاية البرنامج وأن تركيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينصب على الجوانب البيئية للمياه وفقاً للاحتياجات الوطنية ورهناً بطلبات الحكومات. وقال آخر إن برنامج البيئة قد اضطلع بعمل مهم في مجال المياه وأثنى على الرؤية الشاملة التي تنطوي عليها استراتيجيته التشغيلية. وأضاف أن الدول الأعضاء تتطلع إلى المساهمة في سياسة المياه المستقبلية لبرنامج البيئة خلال السنة الدولية للتعاون في مجال المياه في عام ٢٠١٣.

٢٦ - وحث عدد من الممثلين الأمانة على توزيع مشروع سياسة واستراتيجية المياه على الدول الأعضاء لكي تدرسها وتعلق عليها قبل وضعها في صيغتها النهائية. والتزم ممثل الأمانة بأن ينفذ ذلك، مشيراً إلى أن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧ التي تجرى صياغتها حالياً سوف يستعان بها في توجيه الصياغة النهائية لتلك الاستراتيجية.

٢٧ - وأعرب أحد الممثلين عن شكره لأمانة برنامج العمل العالمي على قيامها بتنظيم الدورة الثالثة للاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي المعني بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، المعقود في مانيلا في يومي ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ورحب باعتماد إعلان مانيلا في تلك الدورة. وأكد على أهمية برنامج العمل العالمي وأقر الأولويات التي حددتها الدورة للسنوات الخمس القادمة فيما يتعلق بالمياه المستعملة، والمغذيات والقمامة البحرية.

دال - الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٢٨ - تناولت اللجنة هذه المسألة في جلستها العامة الثانية، المعقودة في صباح الثلاثاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢. وقالت ممثلة الأمانة لدى تقديمها هذا البند، إن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، في دورتها التاسعة عشرة، لم تتمكن من اعتماد قرار بشأن وضع إطار عشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بالرغم من الاستعداد الواضح لدى البلدان المتقدمة والبلدان النامية كلتيهما لوضع إطار من ذلك النوع. وكان أن أدى ذلك إلى ترك ثغرة كبيرة في تنفيذ خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، غير أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان مستعداً للقيام بدور مهم في إعداد ذلك الإطار. ووجهت الانتباه إلى مشروع المقرر المتعلق بهذا الموضوع (UNEP/GCSS.XII/L.1 http://icms.unov.org/DocumentRepositoryIndexer/GetDocInOriginalFormat.drs x?DocID=2bcea520-bd02-4245-ba2a-aea3fc48b134، مشروع المقرر ٣).

٢٩ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، بدا هناك تأييد عام للإطار العشري، أعرب خلاله العديد من الممثلين عن رغبتهم في أن يعتمد ذلك الإطار. كما جرى الإعراب عن تقدير عام للعمل الذي يضطلع

به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأثنى العديد من الممثلين على البرنامج لدوره في عملية مراكش.

٣٠ - وتكلم عدد من الممثلين في تأييد أن يكون أي مقرر بشأن هذه المسألة مختصراً وإجرائياً بقدر الإمكان محذرين من إعادة فتح مسائل سبق الاتفاق عليها في اللجنة. وقال أحدهم إنه لا بد من تفادي إقحام نتائج المناقشات في المنتديات الأخرى.

٣١ - شدد العديد من الممثلين على أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين عنصران مهمان من عناصر التنمية المستدامة وضروريان لتحقيق الاقتصاد الأخضر. وقال آخر إن الاستهلاك والإنتاج المستدامين لا يمكن تحقيقهما دون انخراط واسع النطاق من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في العملية، وقال ثان إن مشروع المقرر ينبغي أن يبرز أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين مسألتان تهمان البلدان المتقدمة والبلدان النامية على قدم المساواة، وحث ثالث على تشجيع الحكومات على استخدام الوسائط الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعية للترويج للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٣٢ - واقترح عدد من الممثلين إجراء تعديلات على مشروع المقرر الذي أعدته لجنة الممثلين الدائمين بشأن هذه المسألة. وتقدم أحد الممثلين، متكلماً نيابة عن مجموعة من الحكومات، بمقترح عن كيفية الإشارة إلى كفاءة الموارد في سياق مشروع المقرر المقترح ومقترح يطلب بموجبه من الحكومات أن تدعم اعتماد إطار عشري لبرامج بشأن التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. واستمعت اللجنة الجامعة إلى المقترحين ثم أحالتهما إلى فريق الصياغة لإخضاعهما للمزيد من النظر.

٣٣ - وعلى ضوء نظر فريق الصياغة، وافقت اللجنة، في جلستها العامة الرابعة، المعقودة صباح الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، على أن تحيل إلى المجلس/المنتدى مشروع مقرر عن عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين (UNEP/GCSS.XII/CW/L.3/Add.2) للنظر فيه وفي إمكانية اعتماده.

هاء - حالة البيئة في العالم

١ - مقدمة

٣٤ - تناولت اللجنة بالبحث هذه المسألة في جلستها العامة الثانية، المعقودة صباح الثلاثاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢. وقدمت ممثلة الأمانة عرضاً للكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١٢، والذي قالت إنه تتبع حالة البيئة في العالم على ضوء مجموعة من المؤشرات. فطبعة عام ٢٠١٢ ركزت على مسألتين ناشئتين تم تحديدهما من قبل شبكة من الشركاء العلميين وهما إقفال المرافق النووية واستنفاد الكربون في التربة. وقد انتبه العالم إلى أهمية المسألة الأولى نتيجة لحادثة فوكوشيما النووية في اليابان في عام ٢٠١١، كما أورد الكتاب السنوي مختلف الطرق لإقفال المفاعلات النووية. كما أن ضعف إدارة التربة، مع ما يترتب عليه من استنفاد الكربون في التربة يهدد الأمن الغذائي ويتسبب أيضاً في إطلاق الكربون في الغلاف الجوي مما يساهم بالتالي في إحداث الاحترار العالمي.

٣٥ - وانتقلت إلى ملخص التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية الموجه لصانعي السياسات، أشارت إلى أن سلسلة تقارير توقعات البيئة العالمية هي سلسلة رائدة من تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة حيث تعرض فيها لقطات عن حالة البيئة وما يقوم به المجتمع الدولي في تلبية الأهداف المتفق عليها دولياً. ومن

بين تسعين من الأهداف المتفق عليها دولياً التي استعراضها التقرير الخامس، تم إحراز تقدم كبير في أربعة منها، وبعض التقدم في أربعين منها وتقدم قليل أو معدوم في ٣٢ منها. و لم تكن المعلومات المتوفرة كافية لتقييم التقدم المحرز في الأهداف الـ ١٤ المتبقية. ويتخذ التقرير الخامس في هذه السلسلة تركيزاً جديداً على حلول وعلى إبراز خيارات السياسات العامة التي تدعم الانتقال نحو اقتصاد أخضر شامل ومستقبل مستدام. وأعربت عن شكرها لحكومة جمهورية كوريا ولمدينة غوانجغو لاستضافتهما الاجتماع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ والذي تم فيه وضع الملخص في صورته النهائية. ويهدف مشروع المقرر المتعلق بحالة البيئة المعروض على المجلس إلى ربط التقرير الخامس الذي تم التفاوض حوله دولياً وأقرته الحكومات بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٣٦ - وقدمت بعد ذلك عرضاً تناول UNEP-Live، الذي أُعد استجابة للمقرر ٢/٢٦، الذي طلب فيه مجلس الإدارة إلى الأمانة أن تستكشف إمكانية تطوير عملية دينامية وإلكترونية للإبلاغ عن حالة البيئة، والتماس تعليقات البلدان على تلك المبادرة.

٢ - عرض من أمين الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

٣٧ - قدمت السيدة ريناتي كريست، أمينة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تقريراً مرحلياً عن عمل الفريق في عام ٢٠١١. وقد سلطت الضوء على تقريرين خاصين أُنجزا خلال هذه الفترة، الأول عن موارد الطاقة المتجددة والتخفيف من أثر تغير المناخ، نشر في أيار/مايو ٢٠١١ في أبو ظبي والثاني عن إدارة أخطار الأحداث والكوارث الشديدة من أجل تحسين التكيف مع تغير المناخ، الذي نُشر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في كمبالا، بالإضافة إلى العمل بشأن تقرير التقييم الخامس للفريق.

٣ - بيان الأمين العام لوكالة أبو ظبي للبيئة

٣٨ - قدمت السيدة رزان خليفة آل مبارك، الأمين العام لوكالة البيئة، أبو ظبي، عرضاً عن مبادرة أبو ظبي لبيانات البيئة العالمية الهادفة إلى سد الثغرات في البيانات، وعن جهود الاقتصادات الناشئة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وعن قمة عين على الأرض المعقودة في دبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد أسفر عن هذه القمة عدد من المبادرات الهادفة إلى تحسين سبل الحصول على البيانات والمعلومات البيئية، ومبادرة اعتمدها المشاركون ستقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٤ - المناقشة

٣٩ - أخذ الكلمة عدد من الممثلين حيث أعربوا عن تقديرهم للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإعداد وتحسين توقعات البيئة العالمية ورحبوا باستحداث موقع UNEP-Live على الإنترنت. وينظر إلى هذا الأخير على أنه وسيلة لتبسيط عملية الإبلاغ على جميع المستويات ويعتبر مساهمة مقدرة في جدول أعمال الحوكمة الدولية لشؤون البيئة. كما جرى الإعراب عن الترحيب بمبادرة حكومة الإمارات العربية المتحدة.

٤٠ - وأشاد أحد الممثلين بإشراك مجموعة عريضة من الخبراء في المجالات العلمية والسياسات في عملية توقعات البيئة العالمية الأمر الذي رفع من مكانة العملية، ولكنه دعا إلى إبقاء التركيز على تلك بدلاً من التركيز في وضع مبادرات جديدة. وهناك اعتراف بوجود ثغرات في المعارف المتعلقة بحالة البيئة، وتقدير للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسد تلك الثغرات عبر بناء القدرات الوطنية والإقليمية.

٤١ - اتفقت اللجنة على أن تنظر اللجنة الفرعية المنشأة للنظر في مشروع المقرر المتعلق بالحوكمة الدولية لشؤون البيئة أيضاً في مشروع المقرر بشأن حالة البيئة في العالم، بالإضافة إلى مشاريع المقررات المتعلقة بالعملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، وتحسين التعاون والتنسيق في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، والاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٤٢ - وعقب المداولات التي دارت في اللجنة الفرعية، وافقت اللجنة، في جلستها العامة الرابعة، المعقودة صباح الأربعاء ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، على أن تحيل إلى المجلس/المنتدى مشروع المقرر عن حالة البيئة في العالم (UNEP/GCSS.XII/CW/L.3/Add.1) للنظر فيه وفي إمكانية اعتماده.

واو - الميزانية وبرنامج العمل، بما في ذلك العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج واستعراض المكاتب الإقليمية

٤٣ - تناولت اللجنة هذه المسألة في جلستها العامة الثالثة، المعقودة بعد ظهر الثلاثاء ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢. وقد شملت الموضوعات الخاضعة للمعالجة ذات الصلة بالميزانية وبرنامج العمل، احتياجات المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإمكانياتها؛ وأداء برنامج العمل والميزانية؛ والتقدم المحرز في المسائل المتصلة بالعلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج.

٤٤ - قدمت ممثلة الأمانة تقرير المدير التنفيذي (UNEP/GCSS.XII/9/Add.1) الذي يتضمن استعراضاً لاحتياجات المكاتب الإقليمية وإمكانيتها، أُعد استجابة للفقرة ٢١ من المقرر ٩/٢٦، والذي أحاط فيه مجلس الإدارة علماً بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٥ الذي دعت فيه إلى تقديم المزيد من الدعم من أجل تعزيز القدرات البشرية والمالية والبرنامجية لجميع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق ميزانيته وبرنامج عمله. وقد أبان التقرير أن سياسة الوجود الاستراتيجي التي اعتمدها في عام ٢٠٠٩ قد حققت نتائج إيجابية، وأوصى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن يسعى إلى وضع نموذج وإجراءات عمل واضحة من أجل مشاركته على الصعيدين الإقليمي والقطري وأن يواصل اتباع نهج متدرج في تنفيذ سياسة الوجود الاستراتيجي، في حدود المسائل المتاحة له.

٤٥ - قدم ممثل آخر للأمانة تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن أداء البرنامج، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (UNEP/GCSS.XII/INF/4)، أُعد استجابة للفقرة ١٤ من المقرر ٩/٢٦، الذي طلب فيه مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى الحكومات سنوياً، من خلال لجنة الممثلين الدائمين، وإلى المجلس في دوراته العادية والاستثنائية، تقريراً عن التقدم المحرز في كل برنامج فرعي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنجازات المتوقعة، وعن تنفيذ ميزانية برنامج البيئة. وقد أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييماً ذاتياً وتحليلاً خارجياً أجرته البلدان المانحة والهيئات الاستعراضية التابعة للأمم المتحدة والهيئات الأخرى. وقد تأثر الأداء المالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سلباً جراء الأزمة الاقتصادية التي عاشتها بعض الدول المانحة، وقد اتبع المدير التنفيذي نهجاً تحوطياً إزاء تخصيص الموارد.

٤٦ - قدم ممثل آخر للأمانة تقرير المدير التنفيذي بشأن التقدم المحرز في المساءلة والترتيبات المالية والإدارية بين البرنامج والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يوفر لها البرنامج الأمانة ويؤدي لها مهام الأمانة (UNEP/GCSS.XII/9)، أُعد استجابة للفقرة ١٨ من المقرر ٩/٢٦. وقد خلص التقرير إلى أنه تم

إحراز تقدم كبير في جوانب المساءلة ووضوح في الترتيبات المالية والإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات المتعددة الأطراف وأن أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ستواصل جهودها من أجل زيادة تعزيز علاقاتها مع تلك الاتفاقات بالتعاون والتشاور مع هيئات إداراتها ومع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب الشؤون القانونية والهيئات الأخرى ذات الصلة حسب الاقتضاء.

٤٧ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، قال أحد الممثلين إن فعالية المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكفاءتها سوف تتحسن بممارسة قدر أكبر من الشفافية واقتسام الخبرات على الصعيد الإقليمي وبتعزيز التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى وهيئات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٨ - وحول مسألة الترتيبات المالية والإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، رحب أحد الممثلين بالتقدم المحرز وحث على تكثيف المشاورات الجارية لكفالة تحقيق التوازن والاتساق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يوفر لها البرنامج الأمانة أو يؤدي لها خدمات الأمانة. وقال العديد من الممثلين إن التقرير الذي أعدته الأمانة حول هذا الموضوع لم يتناول جميع أحكام المقرر ٩/٢٦، وأن التقرير تنقصه التفاصيل، على سبيل المثال، في إسهامات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعليقاتها، والمساءلة والترتيبات المالية والإدارية، بما في ذلك أُسسها القانونية. وطالبوا بتقديم المزيد من المعلومات إلى مجلس الإدارة في دورته السابعة والعشرين بهدف استكمال العملية.

٤٩ - وعقب تلك المناقشة طلب الرئيس إلى الوفود المعنية الدخول في مشاورات غير رسمية بشأن المسائل ذات الصلة. واتفقت اللجنة على أن تقوم اللجنة الفرعية المكلفة بالنظر في مشروع المقرر بشأن الحوكمة الدولية لشؤون البيئة، أيضاً بتناول مشروع المقرر الذي أعدته لجنة الممثلين الدائمين بشأن الميزانية وبرنامج العمل والمسائل ذات الصلة (UNEP/GCSS.XII/L.1، مشروع المقرر ٥).

٥٠ - وعقب المداولات التي جرت في اللجنة الفرعية، وافقت اللجنة في جلستها العامة الرابعة، المعقودة صباح الأربعاء ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، على أن تحيل إلى المجلس/المنتدى مشروع مقرر بشأن المساءلة والترتيبات المالية والإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يوفر لها البرنامج الأمانة أو يؤدي لها مهام الأمانة (UNEP/GCSS.XII/CW/L.2، مشروع المقرر ١)، للنظر فيه وفي إمكانية اعتماده.

زاي - التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٥١ - تناولت اللجنة بالبحث هذه المسألة في جلستها العامة الثالثة، المعقودة بعد ظهر الثلاثاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢.

١ - تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق إدارة البيئة

٥٢ - قال ممثل الأمانة لدى تقديمه تقرير المدير التنفيذي بشأن تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق إدارة البيئة (UNEP/GCSS.XII/10)، إن التقرير يحتوي على معلومات مهمة عن تعزيز التنسيق في مجالات من قبيل التنوع البيولوجي وتغير المناخ والاقتصاد الأخضر. ويحتوي أيضاً على معلومات عن العمل الذي اضطلعت به مختلف كيانات الأمم المتحدة وبالتالي فهو يعكس روح التعاون

والتنسيق فيما بينها. ويوفر التقرير توجيهات هامة بشأن السياسات للبرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التوجيهات بشأن تعزيز الإطار الخاص بالاستدامة البيئية والاجتماعية في المنظومة.

٥٣ - وفي المناقشة التي تبعت ذلك، قال أحد الممثلين إن التقرير يوجز بوضوح تام مختلف الضمانات البيئية والاجتماعية التي تم اعتمادها. وقد أثنى العديد منهم على العمل الذي اضطلع به فريق إدارة البيئة بشأن الحد من غازات الاحتباس الحراري وتعزيز كفاءة الطاقة ونجاح الفريق في تنفيذ مختلف المشاريع البيئية.

٥٤ - وقال أحد الممثلين، إن تقرير إدارة البيئة قام بإعداده خبير استشاري، وبالتالي لا يمكن إقراره. وأوضح ممثل الأمانة، رداً على ذلك، أن التقرير أعدته كيانات مختلفة في الأمم المتحدة وبمشاركة رؤساء تلك الكيانات وليس بواسطة خبير استشاري.

٢ - تحديث بشأن وضع تنفيذ مذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNEP/GCSS.XII/10/Add.1)

٥٥ - ولدى تقديم تقرير المدير التنفيذي بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أشار ممثل الأمانة إلى أن التقرير يتضمن استكمالاً ولا يتطلب اتخاذ أي إجراء من جانب المجلس/المنتدى. ويسلط الضوء على الغرض من مذكرة التفاهم ويورد قائمة بمجالات التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من قبيل تغير المناخ ومبادرة الفقر والبيئة والمسائل الأخرى المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، كما يناقش مجالات جديدة من التعاون، تشمل الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والتعاون بين بلدان الجنوب.

٥٦ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، قال أحد الممثلين إن تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كلٌ حسب ولايته، أمر مرغوب ويتعين تحسين مذكرة التفاهم وتوضيحها. وطالب بزيادة الموارد لفريق إدارة البيئة من صندوق البيئة لفترة السنتين ٢٠١٤ - ٢٠١٥. بيد أن ممثلاً آخر ألمح إلى أن صندوق البيئة يغطي حالياً تكاليف موظفين لصالح الفريق ولا يمكن تسخيره لتمويل تكاليف إضافية.

٣ - نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية بشأن البيئة التي عقدت في عام ٢٠١١، بما في ذلك القضايا الناشئة عن القرارات الصادرة عن الدورة السادسة والستين للجمعية العامة

٥٧ - قدم ممثل الأمانة تقريراً عن مسائل ذات صلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وناشئة عن الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. فمن بين القرارات التي إتخذتها الدورة وعددها ٢٥١ قراراً، يتصل عدد كبير منها إتصالاً مباشراً ببرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرامجه الفرعية الست. وقد اعتمدت اللجنة الثانية التابعة للجمعية أكثر من ٤٠ قراراً يتصل بالمسائل الاقتصادية والمالية، بما في قرارات بشأن التنمية المستدامة، وأكثرها على سبيل التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المرتقب للتنمية المستدامة.

٤ - مشروع مقرر

٥٨ - اتفقت اللجنة على أن تتناول اللجنة الفرعية المكلفة بالنظر في مشروع المقرر المتعلق بالحوكمة الدولية لشؤون البيئة بالبحث أيضاً مشروع المقرر المتعلق بتعزيز التنسيق الذي أعدته لجنة الممثلين الدائمين (UNEP/GCSS.XII/L.1، مشروع المقرر ٦).

٥٩ - وعقب المداولات التي دارت في اللجنة الفرعية، أحالت اللجنة في جلستها العامة الرابعة، المعقودة صباح الأربعاء ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، إلى المجلس/المنتدى مشروع مقرر بشأن تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق إدارة البيئة (UNEP/GCSS.XII/CW/L.2، مشروع المقرر ٢) للنظر فيه وفي إمكانية اعتماده.

رابعاً - مسائل أخرى

ألف - تأبين الراحل السيد جون ميتشوكي وزير البيئة والموارد المعدنية في كينيا

٦٠ - وبناءً على دعوة من الرئيس، التزم أعضاء اللجنة الصمت لمدة دقيقة حداداً على السيد جون ميتشوكي وزير البيئة والموارد المعدنية في كينيا.

باء - اعتماد التقرير

٦١ - اعتمدت اللجنة هذا التقرير، في جلستها العامة الرابعة، المعقودة صباح الأربعاء ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، على أساس مشروع التقرير المعمم أثناء الاجتماع بصورته المعدلة شفوياً، على أن يعهد إلى المقرر بمهمة إكمال التقرير ووضعه في صيغته النهائية بمعاونة الأمانة.

خامساً - اختتام الاجتماع

٦٢ - أعلن اختتام الجلسة الرابعة والأخيرة للجنة الجامعة في تمام الساعة الثانية بعد ظهر الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢.

المرفق الثالث

موجز الرئيس للمناقشات التي أجراها الوزراء ورؤساء الوفود خلال الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

١ - يعدّ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المنتدى الرفيع المستوى للسياسات البيئية في الأمم المتحدة. ويجمع المجلس/المنتدى وزراء البيئة في العالم لاستعراض القضايا السياساتية الهامة والناشئة في مجال البيئة.

٢ - ويقدم المجلس/المنتدى المشورة السياساتية والتوجيه الواسعي النطاق بغية تحقيق عدد من الأهداف، من بينها النهوض بالتعاون الدولي في ميدان البيئة.

٣ - وقد عُقدت الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس/المنتدى في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وتركزت المشاورات الوزارية خلال الدورة الاستثنائية الثانية عشرة على المسائل الناشئة المتعلقة بالسياسات في إطار الموضوع العام ''جدول الأعمال البيئي في العالم المتغير: من ستكهولم (١٩٧٢) إلى ريو (٢٠١٢)''. ووفرت الدورة أيضاً فرصة للاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤ - وشملت الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس/المنتدى ما يلي:

(أ) ندوة رفيعة المستوى تحت عنوان ''التحديات البيئية والاستجابات العالمية في عام ٢٠١٢''؛

(ب) مناقشات وزارية موازية في إطار اجتماعات موائد مستديرة تناولت موضوع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

(ج) مناقشات وزارية موازية في إطار اجتماعات موائد مستديرة تناولت موضوع الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛

(د) مناقشة بشأن ''مؤتمر ريو + ٢٠ وما بعده: مواجهة التحديات''.

٥ - وعلاوة على ذلك، شهدت الدورة الثانية عشرة للمجلس/المنتدى ما يلي:

(أ) حوار مع المديرين التنفيذيين السابقين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت عنوان ''١٩٧٢ - ٢٠١٢: استعراض لتطور السياسات البيئية العالمية والبنية المؤسسية''؛

(ب) حوار مع أمانة وأعضاء مكتب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(ج) مناقشة لتقرير الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام والمعني بالاستدامة العالمية، المعنون ''المناعة للإنسان والكوكب معا: أفضل خيار للمستقبل''.

٦ - واستعين خلال المناقشات بثلاث ورقات تم إعدادها كوثائق معلومات أساسية للمشاركين، وبموجز لصناع السياسات استقي من تقرير التقييم الخامس لتوقعات البيئة العالمية، وبالوثيقة الختامية للدورة الثالثة عشرة للمنتدى العالمي للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة.

٧ - ويحدد موجز الرئيس هذا بعضاً من أهم التحديات والفرص التي ناقشها الوزراء وسائر رؤساء الوفود والمتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة القادم للتنمية المستدامة.

٨ - ويقدم الموجز صورة للحوار التفاعلي الذي جرى بين الوزراء وسائر رؤساء الوفود ممن حضروا الدورة الثانية عشرة للمجلس/المنتدى، كما يعكس الأفكار المقدمة التي جرت مناقشتها بدلاً من تقديم صورة توافقية لآراء المشاركين، وبالتالي لا يمكن اعتباره نصاً تم التفاوض عليه.

أولاً - الموضوع العام: جدول الأعمال البيئي في عالم متغير: من ستكهولم (١٩٧٢) إلى ريو (٢٠١٢)

ألف - تغير البيئة والاستجابات العالمية

٩ - وفرت الجلسة الأولى من المشاورات الوزارية التي دارت تحت عنوان ''تغير البيئة والاستجابات العالمية في عام ٢٠١٢''، فرصة لإجراء حوار منظم وللتمعن في الحالة الراهنة للبيئة بالنظر إلى الأهداف المتفق عليها دولياً، ومقاييس التنمية المستدامة، والمقترحات الأولية العملية المنحى التي ستستنير بها الجلسات التالية بشأن موضوعي ''الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر'' و''الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة''.

١٠ - وفي الملاحظات الافتتاحية، تم إعلام الوزراء ووفودهم بأن جميع الأدلة تشير إلى استمرار تدهور البيئة، بما في ذلك نسبة خسارة غير مسبوقة للتنوع البيولوجي، وأن غازات الاحتباس الحراري لا تزال الخطر الأكبر الذي يتهدد التنمية المستدامة. ولكي يكتب النجاح لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يتعين عليه أن يركز على المسائل ذات الأولوية في أكثرية القطاعات الرئيسية، ومنها المياه والزراعة والطاقة، وأن يتمخض عن اتفاق على خطوات مستقبلية محددة بشأن السياسات اللازمة.

١١ - ثم استمعت الوفود إلى عرض عن أهم النتائج والتوصيات المعروضة في موجز صناع السياسات من تقرير التقييم الخامس لتوقعات البيئة العالمية، الذي أصدر كتمهيد لصدور التقرير الكامل. وينطوي الموجز الذي تم التفاوض عليه وإقراره من قبل الحكومات الحاضرة في اجتماع عُقد في جمهورية كوريا بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على تحذير من استمرار تدهور البيئة العالمية، كما يشير إلى أن الأهداف المتفق عليها دولياً لم تتحقق إلا بصورة جزئية. ويدعو التقرير إلى وضع سياسات تركز على المحركات الرئيسية لتغير البيئة بدلاً من التركيز حصراً على الحدّ من الضغوط أو الأعراض البيئية.

١٢ - وتشمل التوصيات الواردة في الموجز استخدام بيانات حديثة ودقيقة للاستنارة بها في صنع القرار؛ والتراجع عن السياسات التي تسفر عن نتائج غير مستدامة؛ وإيجاد حوافز للنهوض بالممارسات المستدامة؛ واتخاذ الحكومات لإجراءات تعاونية عاجلة تهدف إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً؛ وتعزيز الوصول إلى المعلومات؛ وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر الأطراف الفاعلة ذات الصلة في عملية وضع السياسات. ويتضمن الموجز أيضاً أمثلة للسياسات والممارسات التي يمكن تعزيزها في جميع المناطق بهدف مساعدة البلدان في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً.

''لا يمكن التحكم بما يتعذر قياسه، وثمة حاجة لبيانات وتقييمات متسقة ومتسلسلة زمنياً'' .

١٣ - وخلال المناقشة التي أجراها الفريق بعد العرض والتي رمت إلى توسيع نطاق تلك العروض والربط بين ما تحتوي عليه من الرسائل وبين المؤتمر القادم للتنمية المستدامة، تمت معالجة مسائل عدة،

كسد ثغرة البيانات وتحسين الوصول إلى المعلومات، وأهم المتطلبات الداعمة لوضع أهداف بيئية أكثر فعالية، وكيف يمكن تكييف النموذج الحالي للنمو الاقتصادي بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة.

١٤ - واقترح المشاركون في الفريق الاستدامة كقيمة اجتماعية، وأشاروا إلى أن الديمقراطية شرط لازم للتنمية المستدامة، ودعوا إلى اعتماد نهج للاقتصاد الأخضر يتسم بشموليته. وفيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات، رأى المشاركون أن توافر البيانات وإمكانية الحصول عليها يشكلان عاملاً أساسياً في صنع القرار وتحديد الأولويات، لكنهم أشاروا إلى أن المعلومات تتبعثر حالياً بين طائفة واسعة من المصادر. وثمة حاجة بالتالي إلى التعاون المؤسسي لسدّ ثغرة البيانات وتقاسم المعلومات باستخدام أحدث التكنولوجيات والأدوات والنظم. ومن بين تلك الأدوات خدمة المعلومات العالمية العامة المسماة ''عين على الأرض'' التي أُطلقت في أبو ظبي في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والتي ترمي إلى إنشاء مصدر عالمي دينامي للمعلومات من خلال إدماج مصادر البيانات المتفرقة، ويتوفر الدعم لهذه الخدمة من خلال شبكة للشبكات. وجرى تشجيع المؤسسات الدولية والوطنية والقطاع الخاص على الانضمام إلى هذه الخدمة الجديدة.

١٥ - وأشير أيضاً إلى ضرورة توليد البيانات على نحو شفاف وفي المواعيد المناسبة، وإتاحتها لمن يحتاجون إليها أكثر الحاجة. ويمكن لمؤتمر التنمية المستدامة أن يوفر الدعم لهذه العملية من خلال الاتفاق على تعزيز بناء القدرات وتكثيفها بصور شتى، من بينها التعميم الواسع النطاق لأفضل الممارسات ومساعدة البلدان على تنفيذها. بيد أنه ينبغي ألا تقتصر جهود بناء القدرات على معالجة المسائل العالمية والوطنية، بل أن تطال أيضاً السياقات والخصائص المحلية. وينبغي أن يتمخض المؤتمر عن دعوة لزيادة الاستثمارات في مجالات التعليم والبحث وتوليد المعارف.

باء - الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

١ - النقاط الرئيسية

١٦ - يوفر مؤتمر الأمم المتحدة القادم للتنمية المستدامة فرصة لن تتكرر في جيلنا هذا للنقاش وللخروج بوثيقة ختامية عملية المنحى بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

١٧ - ويعتبر الاقتصاد الأخضر سبيلاً أو أداة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل الكريم من خلال زيادة كفاءة الموارد، وتوفير الدعم للتحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتيسير عملية التنمية المقترنة بخفض انبعاثات الكربون. ويجب أن يتم تكييف هذه الجهود بحيث تماشي الظروف الوطنية والمحلية الخاصة.

١٨ - ويواجه الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تحديات متنوعة وعديدة، لا سيما في البلدان النامية. بيد أن هناك الكثير من الفرص الكامنة التي تتيح إدماج الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال اتباع نهج الاقتصاد الأخضر.

١٩ - إن إعمال هذه الفرص والتغلب على التحديات يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة، وتصميم مبادرات تلائم الوضع المحلي، وتوفير الدعم الدولي للبلدان النامية في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. والأهم من ذلك أن على الاقتصاد الأخضر أن يكون نصيراً للفقراء وأن يتسم بالشمولية والعدالة الاجتماعية، وأن يعود بالنفع على جميع سكان هذا الكوكب.

٢ - التحديات

٢٠ - يتمثل التحدي الأول والأهم الذي تواجهه الحكومات والمجموعات الرئيسية وسائر أصحاب المصلحة في تحسين فهمها لنهج الاقتصاد الأخضر الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وهناك أيضاً مباعث للقلق حيال انفلات السوق وتحكم القطاع الخاص في الموارد الطبيعية، أو خطر تطبيق الحمائية التجارية باسم الاقتصاد الأخضر. وإذا لم تتم معالجة هذه الشواغل أو تمت معالجتها على نحو غير مرضٍ، فإن ذلك سيحول دون اعتماد النهج المذكور. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتشجيع الحوار المفتوح بين الحكومات والمجموعات الرئيسية وسائر أصحاب المصلحة خارج الحلقات البيئية، في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وما بعده. ويشمل ذلك المزيد من التوعية للجمهور العريض ووضع التعاريف وتقديم الأمثلة وأفضل الممارسات على الصعيد المحلي بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٢١ - وهناك الكثير من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، التي تبدي اهتمامها بتطبيق نهج الاقتصاد الأخضر والتزامها بتطبيقه، ممن تواجه تحديات كبيرة تشمل الافتقار إلى الموارد المالية للاستثمار في عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وعدم الحصول على التكنولوجيا الملائمة والمعقولة السعر، وتعذر الوصول إلى الأسواق الخارجية لبيع منتجاتها غير المضرة بالبيئة، لا سيما البلدان غير الساحلية والبلدان الجبلية، والافتقار إلى القدرات المؤسسية.

٢٢ - وعلى صعيد السياسات، يتمثل التحدي الأهم في توفير الحكومات لفرص متكافئة من خلال وضع الأطر التنظيمية الملائمة والموثوقة، وإصلاح السياسات المالية، ومنها الإعانات والضرائب، وتنشيط الاستثمارات الخضراء. بيد أن توفير هذه الشروط ليس سهلاً، إذ أن هناك مصالح خاصة وضخمة تستفيد من إبقاء الوضع على ما هو عليه. وإذا لم تتوفر الإرادة السياسية الكافية، فلن يكتب البقاء للجهود الرامية إلى تحقيق الاقتصاد الأخضر في مواجهة تلك المصالح. وفي هذه الحالة، سيتواصل تدفق كمية ضخمة من الموارد لتستخدم على نحو غير كفؤ وغير عادل وغير مستدام، مما سيقلل من الموارد المتاحة للحد من الفقر وللتعليم والصحة.

''المسألة ليست ما إذا كان في وسعنا تحمل تكلفة الاقتصاد الأخضر، بل هل في وسعنا تحمل تكلفة عدم وجوده'' .

٢٣ - ويتمثل التحدي السياساتي الآخر في كفالة التحول إلى الاقتصاد الأخضر على نحو عادل ومنصف وشامل من الناحية الاجتماعية. ومن الضروري أن يشمل ذلك تحولاً في البنية الاقتصادية، مما سيفرز أطرافاً رابحة وأطرافاً خاسرة. وفي حال الافتقار إلى سياسات عمل استباقية وإلى الحماية الاجتماعية، فستكون هناك مقاومة قوية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والأهم من ذلك أن هذا الأمر سيتعارض مع أحد الأهداف الرئيسية لتخضير الاقتصاد، ألا وهو تحسين رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية.

٢٤ - بيد أن من الواجب التغلب على هذه التحديات التي تعيق تنفيذ نهج الاقتصاد الأخضر كي يتسنى التصدي للتحديات التنموية والبيئية الأكثر ضخامة، ومنها استمرار الفقر، والأمن الغذائي، ومعدلات البطالة المرتفعة، وسوء نوعية الوظائف، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وتغير المناخ وآثاره على البلدان النامية.

٣ - الفرص

٢٥ - من المتوقع أن يعود الاقتصاد الأخضر بالنفع، لا من الناحية البيئية فحسب، بل من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية أيضاً. فقد تبين، على سبيل المثال، أن الاستثمار في الطاقة المتجددة وفي تخضير قطاع البناء قد يخلق فرص عمل جديدة وأسواقاً جديدة، ويحسّن المنافع الصحية، ويحدّ من أخطار تغير المناخ وآثاره في آن معا، كما أن لتحسين النظم الإيكولوجية وأمن الطاقة والزراعة المستدامة أهميتها أيضاً، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالحد من الفقر في البلدان النامية. ويمكن للكثير من الأنشطة التي تجري في إطار الاقتصاد الأخضر أن توفر فرصاً جديدة للمرأة كي تصبح طرفاً فاعلاً رئيسياً في الاقتصادات المحلية، لا سيما في قطاعات الطاقة وإدارة الأراضي والمياه.

٢٦ - وثمة فرصة محددة يمكن أن يوفرها نهج الاقتصاد الأخضر، وهي دعم التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. فمن خلال التشجيع على إعادة توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة ذات الصلة، يساعد نهج الاقتصاد الأخضر على تعزيز دوافع هذا التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، إذ لا يقدم تعليلاً بيئياً لهذا الأمر فحسب، بل يقدم تعليلاً اجتماعياً واقتصادياً أيضاً.

"ما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية للعمل، وللعمل الآن" .

٢٧ - تعتبر إعادة توجيه الاستثمارات أمراً ممكناً. وهناك ثلاثة أمثلة على الصعيد الوطني لجمع الضرائب البيئية والضرائب على الموارد الطبيعية، وإصلاح سياسات الإعانات والضرائب بهدف كفالة استخدام الإيرادات المجموعة لتمويل المبادرات الخضراء والمستدامة، وإعادة توجيه الأموال العامة إلى الاستثمارات البيئية في شكل قروض واعتمادات. وثمة تجارب أيضاً لمبادلة الدين بإنفاق بيئي واستخدام عمليات الشراء العام كحوافز لانتقال القطاع الخاص إلى الاقتصاد الأخضر.

٢٨ - وسيوفر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فرصة تاريخية تتيح لجميع أصحاب المصلحة تعزيز الحوكمة على الصعيدين الوطني والدولي، ووضع أهداف مشتركة واتخاذ إجراءات جماعية. وتعد مشاركة الأطراف الفعالة الرئيسية وتنسيق العمل بمثابة عناصر هامة تكفل شمولية الاقتصاد الأخضر والتزام الحكومات به على جميع مستوياتها، وكذا المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويضاف إلى ذلك أن المناقشات بشأن خرائط طريق الاقتصاد الأخضر، والاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأخضر، وأهداف التنمية المستدامة، وإنشاء منبر لتبادل المعارف، ووضع إطار مؤسساتي ومجموعة التزامات، تعد جميعها عناصر هامة في المرحلة التي تسبق انعقاد المؤتمر. وتتيح الأنشطة وعمليات التشاور هذه المجال لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز وسائر المنظمات، لاستكشاف طرائق جديدة للعمل معا.

٤ - النقاط الرئيسية

٢٩ - يعدّ الاقتصاد الأخضر سبيلاً إلى تحقيق التنمية العادلة والمنصفة والمستدامة للقضاء على الفقر. بيد أن نجاح الاقتصاد الأخضر في تحقيق ما هو مرجو منه يتطلب تقيده بمبادئ ريو وغيرها من المفاهيم الهامة، ومنها العدالة الاجتماعية والبيئية بين البلدان وداخلها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يمتلك كل بلد نماذجه الخاصة للاقتصاد الأخضر التي تلائم تطلعاته التنموية الوطنية والمحلية، وأولوياته، وظروفه، والمرحلة التي بلغها في التنمية التكنولوجية.

٣٠ - ويتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المقام الأول وجود عملية تشاركية تمكّن جميع أصحاب المصلحة، أي الحكومات الوطنية والمحلية والأعمال والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية وصغار المنتجين الزراعيين والنساء والشباب، من المشاركة على نحو كامل في وضع الأهداف والغايات، وفي تحديد السياسات والأدوات، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتعد المجموعات وأصحاب المصلحة الرئيسيين، لا سيما النساء والشباب، ثروة تستخدم في تهيئة الشروط التمكينية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

''لكي يكتب لنا النجاح في إطار الاقتصاد الأخضر، سنحتاج إلى رؤوس خضراء (للأفكار) وقلوب خضراء (للالتزام) وأيادٍ خضر (للعمل)'' .

٣١ - وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة لاستراتيجيات وسياسات تتسم بشموليتها وتنفذ على نطاق جميع الوكالات الحكومية. ومن المهم التركيز على إزالة الحواجز التي تعيق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والتوفيق بين السياسات والميزانيات والاستثمارات القائمة في جميع القطاعات.

٣٢ - وعلى المجتمع الدولي أن يوفر الدعم للبلدان النامية إبان انتقالها إلى الاقتصاد الأخضر. وتتجلى الحاجة للدعم في مجال الموارد المالية والتكنولوجيا النظيفة وتوعية الجمهور، وبناء السلام، وبناء القدرات بما فيها التدريب لاكتساب المهارات، وإنشاء الأطر المؤسسية والتنظيمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقاوم الحمائية التجارية والمشروطية المقنّعة المصاحبة للمساعدة الإنمائية في شكل تدابير اقتصادية خضراء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر الدعم للوصول إلى الأسواق، والسماح بزيادة حجم السلع والخدمات الخضراء. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا فإن من المهم الإقرار بدور المعارف والتقانة الأصلية، ومنها المعارف والتقانة المستخدمة في المجتمعات المحلية الجبلية والزراعية، وكذلك دور الثقافة والأخلاقيات في تعزيز السلوك المستدام.

٣٣ - ولبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور هام في توفير الدعم الدولي الذي تحتاجه البلدان النامية بسبل منها تبادل الدروس المستخلصة والمعارف وأفضل الممارسات والنماذج العملياتية للاقتصاد الأخضر في مختلف القطاعات ومستويات المجتمع. أما المجال الرئيسي الآخر للدعم فيتمثل في تيسير وضع الأهداف بالاستناد إلى الالتزامات الدولية القائمة، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، كما ينبغي إدماج الغايات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ويشمل ذلك العمل للتوصل إلى قياس الرفاه والتقدم والازدهار على نحو أفضل يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ويشمل ركائز الاستدامة الثلاث.

''يجب علينا التحقق من أن المستقبل الذي ننشده هو المستقبل الذي سنحصل عليه'' .

٣٤ - ويجب أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حدثاً باعثاً على الأمل والعمل، وليس مجرد بيان للتطلعات. وينبغي أن يتسم بالجرأة وأن يتمخض عن إطار عمل قوي يتضمن أهدافاً قابلة للقياس ومؤشرات، وأن يوفر الركيزة لنهج قابل للتكيف ويتسم بالمرونة وقابلية التعديل، يتوخى منه تحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

جيم – الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

١ - النقاط الرئيسية المطروحة

٣٥ - أقرّ الحاضرون بمساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق التنمية المستدامة، بيد أنهم أبدوا دعماً عارماً للرأي القائل بضرورة إجراء تغييرات عاجلة على النظام الحالي للحوكمة البيئية الدولية. فقد اتسمت عمليات الإصلاح التدريجي بالبطء الشديد، ولم تتناول طبيعة القضايا البيئية التي يواجهها العالم أو شدتها، لكن الأسئلة بشأن البنية التي سيتخذها نظام الحوكمة البيئية بعد إصلاحه لا تزال مطروحة.

٣٦ - لقد عولج موضوع التنمية المستدامة على نحو غير مناسب منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ١٩٩٢. وقد تم اعتماد الكثير من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ووضعت برامج كثيرة، بيد أن الموارد المالية غير متوفرة، وكذلك آليات الرصد والاستعراض اللازمة لدعم التنفيذ.

٣٧ - ولقي تعزيز العنصر البيئي من الإطار المؤسسي دعما كبيراً من الوزراء وسائر رؤساء الوفود. وأعرب الكثير منهم عن دعمهم لإنشاء وكالة مختصة بالبيئة. وأعرب آخرون عن دعمهم لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لكنهم رأوا أن تغيير البرنامج ليصبح وكالة متخصصة قد يضعفه.

٣٨ - وكان هناك اتفاق عام على أن ''الوقت ليس في صالحنا''. ويجب أن يتمخض مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن إجراء سريع وفوري يتيح التصدي للأزمة البيئية الحالية. وشدد المتحدثون على ضرورة اتخاذ قرار واضح بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة والحوكمة البيئية الدولية.

٢ - التحديات

''ثمة حاجة ماسة لبعض التنظيم في مجال الحوكمة البيئية الدولية'' .

٣٩ - يتسم نظام الحوكمة البيئية الدولية الحالي بالتشتت والضعف وعدم الاتساق. وهو يفتقر أيضاً إلى القيادة ويتسم بالاستخدام غير الكفؤ للموارد. وفي عالم تشح فيه الموارد، ينبغي للبنية البيئية المعززة أن تجمع بين مصادر مختلفة للتمويل. وثمة حاجة عاجلة لإقامة صلة أكثر قوة بين السياسات البيئية الدولية والتمويل البيئي العالمي.

٤٠ - وكان هناك اتفاق على ضرورة تعزيز الحوكمة المستدامة، لكن الشك كان يخامر المشاركين بشأن الطريقة المثلى التي يمكن من خلالها إدماج الركائز الثلاث والموازنة بينها، كما أعربوا عن اهتمامهم بضرورة تعزيز كل من ركائز التنمية المستدامة الثلاث على قدم المساواة.

٣ - الفرص

''لا تسنح الفرصة إلا مرة في كل حين. واليوم نجد أن ما لدينا أقل بكثير مما نحتاجه'' .

٤١ - ينبغي لعملية إصلاح النظام أن تعالج مواطن القصور، ويمكن أن تشمل ما يلي: إنشاء منظمة رئيسية ذات عضوية عالمية؛ تحسين الصلة بين العلم والسياسات؛ توفير التوجيه للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتنسيق بينها؛ تعزيز التآزر بين مجموعات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف سعياً لزيادة فعاليتها وكفاءتها؛ وضع استراتيجية للبيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة تحدد الأولويات، وتقرر تقسيم العمل، والأدوار التي تؤديها الأطراف الفاعلة وتربط بين الاستثمارات الخاصة والسياسات العامة، والربط بين هذين المجالين. كذلك فإن وضع نظام للأنصبة المقررة لتمويل مؤسسة الحوكمة البيئية الدولية الرئيسية سيزيد من الحجم الإجمالي للموارد المتاحة.

٤٢ - وتتيح علاقات التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف فرصة للتوصل إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد، ولمعالجة القضايا البيئية بفعالية أكبر على الصعيدين الوطني والدولي وفي الميدان، وغير ذلك من أمور. وعلاوة على السعي للاقتصاد في النفقات الإدارية، ينبغي للحكومات أن تبحث أيضاً عن فرص التآزر البرنامجي التي قد تعود بمنافع أكبر. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بعد تعزيزه، أن يركز على توفير الدعم لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على المستوى الوطني، من خلال عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن يساعد الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في الحصول على التمويل من مرفق البيئة العالمية، وأن يمكّن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وغيرها من استخدام آليات بناء القدرات من خلال المنبر الحكومي الدولي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بعد إنشائه، بما يخدم الأطراف فيها.

٤٣ - ويمثل مؤتمر التنمية المستدامة فرصة فريدة لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال بناء القدرات على نحو أفضل وتوفير التمويل المتواصل. ويتمثل أحد التدابير الهامة الرامية إلى ضمان التمويل الكافي والمعروف مسبقاً والمتسق في إقامة صلة أكثر متانة بين عملية صنع السياسات البيئية العالمية والتمويل.

٤٤ - وتشارك السلطات المحلية مشاركة وثيقة في معالجة القضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وبالتالي فإن تعزيز مشاركتها في عملية صنع السياسات العالمية وتنفيذ القرارات الدولية على المستوى المحلي قد يسفر بالتالي عن تعزيز التنمية المستدامة بصورة كبيرة.

٤٥ - ومن الممكن السعي إلى إدراج حقوق الإنسان وتوطيد مبادئ العدالة في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة من خلال تعيين أمين لمظالم الأجيال القادمة على المستويين الدولي والوطني، وتزويده بالموارد اللازمة لأداء هذا الدور.

٤٦ - وثمة حاجة لتحسين مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في عمليات اتخاذ القرارات والتنفيذ الوطني، سعياً لتحسين المساءلة والشفافية، باعتبارهما قضية رئيسية من قضايا التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال صك عالمي لتنفيذ المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ومن خلال إصلاح الحوكمة في الهيئات القائمة.

٤ - النقاط الرئيسية

"حان وقت العمل".

٤٧ - سلط أحد المقترحات الضوء على ضرورة أن يتخذ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قراراً بشأن الحوكمة البيئية الدولية والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٤٨ - ومن الضروري إنشاء نظام معزز للحوكمة البيئية الدولية على وجه السرعة، وتزويده بولاية قوية ومنحه سمعة سياسية، بحيث يكون قادراً على القيام بوظائفه الرئيسية اللازمة لمعالجة التحديات البيئية التي يواجهها العالم اليوم.

٤٩ - وللحفاظ على البيئة من أجل الأجيال الحالية والقادمة، سيكون من الضروري تجاوز المصالح الوطنية واختيار ما هو أفضل للمجتمع العالمي.

ثانياً - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وما بعده: مواجهة التحديات

النقاط الرئيسية

٥٠ - ترتبط الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة فيما بينها كما لو أنها بنية لولبية ثلاثية الأبعاد، وتعد البيئة صلة مدمجة أساسية. ولا بد للتنمية المستدامة من أن تدمج الركائز الثلاث في جدول أعمال واحد ترتبط فيه بروابط قوية لا تنقطع.

٥١ - ولا يمكن لوزراء البيئة وحدهم أن ينفذوا جدول أعمال التنمية المستدامة. وثمة حاجة ماسة إلى التحاور مع وزارات المالية والتخطيط والتنمية، وإقناعها بأن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب اقتصاداً أخضر شاملاً.

٥٢ - وسيتمخض الانتقال السلس إلى الاقتصاد الأخضر عن تنمية ذكية تشتمل على ضمانات لحماية المجتمعات المحلية الضعيفة وتكفل نمواً شاملاً من الناحية الاجتماعية.

٥٣ - ولا بد لمقياس ثروتنا الجماعي من أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ليأخذ في الاعتبار البعدين البيئي والاجتماعي، وليحقق فهماً أكثر دقة لما يعنيه رفاه الإنسان.

٥٤ - وينبغي للبنية التحتية المؤسسية الجديدة أن تقوم على الاحتياجات الوظيفية. ولا بد لنا من أن نعيد النظر في دور المجتمع المدني. وعلينا أن نتخلى عن أفكارنا التقليدية وأن نشرك القطاع الخاص في عمليات صنع القرار.

٥٥ - ولا بد من تقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بطرائق عدة، من بينها العضوية العالمية والتمويل المستدام.

٥٦ - وعلينا أن نعمل في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على إزالة ''الأقواس المعقوفة'' التي تطوق أفكارنا، كي تتسنى لنا الاستفادة من الفرص المتاحة للمضي قدماً في تحقيق التنمية المستدامة على كوكب الأرض ولجميع الشعوب على نحو عادل.

٥٧ - إن عالمنا اليوم مختلف تماماً عن العالم في عام ١٩٩٢. فتكنولوجيا الترابط الجديدة تتيح لنا استقاء المعرفة والاستفادة مما يجول في مخيلة مجموعة أكثر أتساعاً وأوسع نطاقاً من الأطراف الفاعلة. وخلال المؤتمر، لا بد للحكومات من أن تلتزم بترسيخ المساءلة بطرائق عدة، من بينها إنشاء آليات رصد محددة كنظام للإنذار المبكر ينبّهنا إلى المشاكل المتعلقة بالتنفيذ. ويتعين أيضاً أن تكون عملية صنع القرار أكثر شفافية.

تذييلات

موجزات الجلسات العامة وجلسات حلقات النقاش وجلسات المائدة المستديرة وجلسات الإفطار

تعتبر مجموعة الموجزات أدناه بمثابة وثائق عمل ساعدت رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد موجز الرئيس للمشاورات الوزارية. وقد أعد هذه الموجزات المنسقون والميسرون والرؤساء المشاركون لكل جلسة بمساعدة من أمانة برنامج البيئة.

وتبين موجزات الجلسات المختلفة الحوارات التفاعلية التي دارت بين الوزراء ورؤساء الوفود الذين حضروا كل جلسة من جلسات المشاورات الوزارية. وتعكس الموجزات الأفكار التي قدمت ونوقشت ولا تعكس توافق آراء المشاركين، وهي بذلك لا تمثل وثائق متفاوض عليها.

وقد صدرت مجموعة الموجزات دون تحرير رسمي.

المحتويات

المقدمة ١

١ - افتتاح الدورة ١

٢ - تنظيم العمل ٤

ألف - إقرار جدول الأعمال ٤
باء - انتخاب أعضاء المكتب ٥
جيم - تنظيم العمل ٦
دال - الحضور ٦
هاء - بيان السياسات من المدير التنفيذي ٨
واو - تقديم مشاريع مقررات أعدتها لجنة الممثلين الدائمين ١٠
زاي - المشاورات الوزارية ١٠
حاء - تقرير اللجنة الجامعة ١١

٣ - اعتماد المقررات ١١

٤ - وثائق تفويض الممثلين ١١

٥ - القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية ١٢

٦ - مسائل أخرى ١٢

ألف - الحداد على الراحل السيد جون ميشوكي، وزير البيئة والموارد المعدنية في كينيا ١٢
باء - اعتماد البيان الوزاري ١٢

سابعاً - اعتماد التقرير ١٢

ثامناً - اختتام الدورة ١٢

د.إ - ١٢/١: المساءلة والترتيبات المالية والإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يوفر لها البرنامج الأمانة أو يؤدّي لها مهام الأمانة ١٣

د.إ - ١٢/٢: تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية ١٤

د.إ - ١٢/٣: الحوكمة الدولية لشؤون البيئة ١٥

د.إ - ١٢/٤: العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات ١٧

د.إ - ١٢/٥: تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات ١٩

د.إ - ١٢/٦: حالة البيئة في العالم ١٩

د.إ - ١٢/٧: عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين ٢٢

د.إ - ١٢/٨: بيان وزاري بمناسبة الذكرى الأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٤

المقدمة ٢٦

أولاً - افتتاح الاجتماع ٢٦

ثانياً - تنظيم العمل ٢٦
ثالثاً - القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة: البيئة والتنمية ٢٧
ألف - الحوكمة الدولية لشؤون البيئة ٢٧
باء - المواد الكيميائية والنفايات ٢٨
جيم - التقارير المرحلية للمدير التنفيذي ٢٩
دال - الاستهلاك والإنتاج المستدامان ٣٠
هاء - حالة البيئة في العالم ٣١
واو - الميزانية وبرنامج العمل، بما في ذلك العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج واستعراض المكاتب الإقليمية ٣٣
زاي - التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ٣٤
رابعاً - مسائل أخرى ٣٦
ألف - تأبين الراحل السيد جون ميشوكي، وزير البيئة والموارد المعدنية في كينيا ٣٦
باء - اعتماد التقرير ٣٦
خامساً- اختتام الاجتماع ٣٦
أولاً - الموضوع العام: جدول الأعمال البيئي في عالم متغير: من ستكهولم (١٩٧٢) إلى ريو (٢٠١٢) ٣٨
ألف - تغير البيئة والاستجابات العالمية ٣٨
باء - الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ٣٩
جيم - الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ٤٣
ثانياً - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وما بعده: مواجهة التحديات ٤٥
النقاط الرئيسية ٤٥
موجزات الجلسات العامة وجلسات حلقات النقاش وجلسات المائدة المستديرة وجلسات الإفطار ٤٦
١ - ندوة ''التغير البيئي والاستجابات العالمية في عام ٢٠١٢'' ٥٠
موجز حلقة النقاش ''التغير البيئي والاستجابات العالمية في عام ٢٠١٢'' ٥١
موجز الحوار مع المديرين التنفيذيين السابقين ٥٣
٢ - جلسة الإفطار: معلومات وحوار مفتوح مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بخصوص المؤتمر ٥٦
موجز جلسة الإفطار: معلومات وحوار مفتوح مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بخصوص المؤتمر ٥٧
٣ - مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ٦٠
موجز حلقة النقاش بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر .. ٦١
موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (المائدة المستديرة ألف) ٦٣

موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (المائدة المستديرة باء) ٦٥
موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (المائدة المستديرة جيم) ٦٧
موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (المائدة المستديرة دال) ٧٠
موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (المائدة المستديرة هاء) ٧٣

٤ - مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ٧٥
موجز حلقة النقاش بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ٧٦
موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (المائدة المستديرة ألف) ٧٨
موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (المائدة المستديرة باء) ٨٠
موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (المائدة المستديرة جيم) ٨٢
موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (المائدة المستديرة دال) ٨٤
موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (المائدة المستديرة هاء) ٨٧

٥ - جلسة الإفطار: ''المناعة للإنسان والكوكب معاً: أفضل خيار للمستقبل''. تقرير الفريق الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستدامة العالمية ٨٩
موجز جلسة الإفطار: ''المناعة للإنسان والكوكب معاً: أفضل خيار للمستقبل''. تقرير الفريق الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستدامة العالمية ٩٠

٦ - مناقشات عامة أدارها منسق بشأن مؤتمر ريو + ٢٠ وما بعده: الاستجابة للتحديات ٩٢
موجز المناقشات العامة أدارها منسق بشأن مؤتمر ريو + ٢٠ وما بعده: الاستجابة للتحديات ٩٣

١ - ندوة ”التغير البيئي والاستجابات العالمية في عام ٢٠١٢“

الاثنين، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، من الساعة ١٥/٠٠ مساء - الساعة ١٨/٠٠ مساء غرفة الاجتماعات ١

الرئيس: • رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ملاحظات تمهيدية من جانب: • البروفيسور سير روبرت واطسون، كبير العلماء، إدارة البيئة، شؤون الأغذية والريف، المملكة المتحدة الميسر: • البروفيسور جاكلين ماكغليد، المدير التنفيذي للوكالة الأوروبية للبيئة
عرض أبرز نقاط تقرير توقعات البيئة العالمية الخامس • السيدة فاطوماتا كيتا - أوين، شعبة الإنذار المبكر والتقييم، برنامج البيئة
أعضاء حلقة النقاش • سعادة السيدة رزان خليفة آل مبارك، أمين عام وكالة البيئة، أبو ظبي • سعادة السيدة إيزابيلا تيكسيرا، وزيرة البيئة في البرازيل • سعادة الدكتور يو يونغ سوك، وزير البيئة بجمهورية كوريا • سعادة السيدة ميرسيديس بريسو، رئيسة لجنة أقاليم الاتحاد الأوروبي
الحوار مع المديرين التنفيذيين السابقين: ”١٩٧٢-٢٠١٢. استعراض لتطور السياسات البيئية العالمية والهيكل المؤسسي“ كلمة رئيسية من جانب: • سعادة السيدة لينا إيك، وزيرة البيئة بالسويد • الدكتور محمد بن شمباس، الأمين العام لمجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ المنسق: • السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة توضيحات من جانب: • السيد موريس سترونغ، المدير التنفيذي السابق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (١٩٧٢-١٩٧٥). (بيان مكتوب) • الدكتور مصطفى طلبة، المدير التنفيذي السابق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (١٩٧٥-١٩٩٢) • السيدة إليزابيث دودزويل، المديرة التنفيذية السابقة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (١٩٩٢-١٩٩٨) • الدكتور كلاوس توبفر، المدير التنفيذي السابق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (١٩٩٨-٢٠٠٦)

موجز حلقة النقاش ''التغير البيئي والاستجابات العالمية في عام ٢٠١٢''

دعم إنشاء أهداف بيئية أكثر فعاليةً

- يجب أن تعتبر التنمية المستدامة قيمةً مجتمعية تحتاج إلى الديمقراطية والمساواة. ويتعين على مؤتمر ريو + ٢٠ أن يتقمص روح قمة الأرض في ريو وأن يطبقها على العالم الجديد الذي نعيش فيه اليوم، وأن يتبنى أهدافاً محددة ليوفر بذلك فرصة للشروع مجدداً في عملية التنمية المستدامة من خلال إيجاد حوافز اقتصادية وسياسية للقضاء على الفقر وتحسين البيئة. ويمكن للاقتصاد والبيئة أن يعملا معاً في سياق التنمية المستدامة.
- أما الأهداف المتفق عليها عالمياً فيجري تحقيقها بشكل جزئي فقط وهو أمر تجب معالجته. ويعتمد تحقيق أهداف الاستدامة البيئية العالمية على توفر البيانات والمعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. بيد أن البيانات موزعة عبر مجموعة واسعة من المصادر. ومن ثم فإن هناك حاجة للتعاون بين المؤسسات، ليس فقط داخل المجتمع العلمي ولكن أيضاً عبر القطاعات الأخرى أيضاً بهدف سد الثغرات المعلوماتية وتقاسم المعلومات باستخدام أحدث أدوات ومنابر التكنولوجيا.
- وقد وجهت قمة عين على الأرض التي عقدت في أبو ظبي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١) وركزت على سد الثغرات في البيانات والمعلومات، الانتباه إلى الحاجة إلى مستوى أفضل من التكامل وتقاسم البيانات والمعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فضلاً عن الحاجة إلى تحسين حصول صناع القرار والعامة على المعلومات.
- إن من الضروري العمل الآن، فالدلائل تشير إلى أن التدهور البيئي لا يزال مستمراً وأنه نتيجةً لذلك فإن الأهداف البيئية يجري تحقيقها ولكن بصورة جزئية فقط وأن مسارنا الحالي لن يحقق التنمية المستدامة.
- وهناك إدراك متزايد بأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تظل أكبر خطر على التنمية المستدامة وأن معدل فقدان التنوع البيولوجي هو معدل لم يسبق له مثيل منذ ٦٥ عاماً.
- ولكي ينجح مؤتمر ريو + ٢٠ فإنه يجب أن يركز على المسائل المهمة في القطاعات الأكثر أهمية مثل المياه والطاقة، وذلك من أجل اتخاذ خطوات ملموسة للأمام من حيث السياسات البيئية الضرورية.

سد الثغرات في البيانات وتعزيز سبل الحصول على المعلومات

- إن توفر البيانات والمعلومات وسهولة الحصول عليها من أجل اتخاذ القرارات ووضع الأولويات هو أمر في غاية الأهمية، ولكي يتسم هذا الأمر بالفعالية فإنه يتعين تقاسم البيانات، خصوصاً داخل الأطر السياساتية الوطنية. كذلك يمكن تحسين التعاون الدولي بالاستفادة من فرص الاستناد على الشبكات القائمة.
- إن معدل توليد البيانات متأخر عن الأطر السياساتية خصوصاً في البلدان النامية؛ فلا بد من توليد البيانات بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب، وتوفير هذه البيانات لمن هم في حاجة لها. ويجب ألا يعكس بناء المعارف النطاقين العالمي والوطني فقط بل يجب أن يعكس أيضاً السياق والمجتمع المحليين.
- وتُدعى المؤسسات الدولية والوطنية بما في ذلك القطاع الخاص إلى الانضمام إلى خدمة المعلومات العامة العالمية، عين على الأرض، من أجل بناء مصدر معلومات عالمي دينامي من خلال التكامل بين مصادر البيانات المختلفة المدعوم بشبكة تتكون من عدة شبكات. ولا بد من تسخير قدرات شبكة الإنترنت للتواصل مع مقرري السياسات وصناع القرار على جميع المستويات.

- ويمكن لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن يعالج هذه المسألة من خلال تعزيز وتكثيف بناء القدرات لتمكين البلدان من سد الثغرات في البيانات وتعزيز الوصول إلى المعلومات. وقد دعت بعض الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية إلى إبرام اتفاقية عالمية بشأن هذا الموضوع.
- هناك حاجة للتعلم من خلال العمل والتجربة - ويجب أن يتم نشر سياسات أفضل الممارسات والمساعدة على نطاق واسع لكي تنفذ البلدان هذه السياسات مع الإقرار بأن هناك طرقاً مختلفة للتعلم في الثقافات المختلفة.
- الاستمرار في بناء توقعات البيئة العالمية من التقييمات الوطنية لحالة البيئة لإثراء الصورة الإقليمية والتوقعات العالمية.
- ويتعين تعزيز الواجهة البينية للعلوم والسياسات.

تعديل النموذج الحالي للنمو الاقتصادي بإشراك جميع أصحاب المصلحة

- من غير المرجح أن يعكس النموذج الاقتصادي الحالي ونظم الحوكمة البيئية الحالية اتجاهات التدهور البيئي السائدة في الوقت الحالي. وهناك حاجة لتعزيز تعريف وبيان الاقتصاد الأخضر من أجل تعزيز توافق الآراء وتيسير إدماجه في الاقتصاد. ويمكن للبلدان المتقدمة تقديم المساعدة من خلال تقاسم خبراتها في مجال مبادرات الاقتصاد الأخضر مع البلدان النامية.
- ويتعين وضع استراتيجية للاقتصاد الأخضر بما يتوافق مع السياق الخاص بكل دولة.
- ويجب أن يكون هناك تعاون عالمي بين البلدان النامية والمتقدمة وبين القطاعين العام والخاص من أجل إنجاح مبادرة الاقتصاد الأخضر.
- إن الاتجاهات الحالية للنمو السكاني والاستهلاك ليست مستدامة وهناك حاجة للعمل العام على نطاق لم يسبق له مثيل. وهناك حاجة ملحة لكسر الارتباط بين الاستهلاك والإنتاج والتدهور البيئي ووقف استنزاف رأسمالنا الطبيعي.
- وهناك حاجة لتقييم خدمات النظام الإيكولوجي (العناصر السوقية وغير السوقية) وتطوير فهم أكبر للمحاسبة المتعلقة بالموارد الطبيعية. ويجب أن يعمل هذا كأساس للاقتصاد الأخضر وللانتقال إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون. ويتضمن ذلك وقف الإعانات الخاطئة على سبيل المثال، في قطاع الطاقة والقطاع الزراعي.
- كذلك يتعين على الشباب أن يتخذ إجراءً، فالمجتمع الدولي في الوقت الحالي في حاجة لتقديم سياسات وبرامج مسؤولة ووضع مسار واتجاه وصف للمستقبل.
- العمل على الصعيد المحلي - التفكير على الصعيد العالمي. حان الوقت للتحرك نحو العمل ودعم الإدارة المتعددة المستويات من أجل وضع السياسات ويشمل ذلك السلطات المحلية، ووضع نهج منطلق من القاعدة للاقتصاد الأخضر لإيجاد وظائف ومنافع محلية.
- ويجب أن تكون هناك استثمارات متزايدة في التعليم والبحوث وتوليد المعارف.
- وهناك حاجة لنقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والنامية، خصوصاً فيما يخص الطاقة المستدامة لأنها تقود الجزء الأكبر من التنمية الحالية.
- نحن في حاجة لإعادة التفكير في المنظور الحالي للنمو - الانتقال إلى ما بعد الناتج المحلي الإجمالي - إلى المحاسبة الرأسمالية الكاملة فيما يخص رأس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي والثقافي والمالي ورأس المال الموجود أصلاً، مما سيمكن البلدان من تقدير ثرواتها الفعلية بشكل أكبر.

موجز الحوار مع المديرين التنفيذيين السابقين

نقاط المناقشة الرئيسية

- ضم الاجتماع ثلاثة مديرين تنفيذيين سابقين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هم السيد مصطفى طلبة والسيدة إليزابيث دودزويل والسيد كلوس توبفر - بغية تقاسم آرائهم ودروسهم المستفادة من مدة ولاية كل واحد منهم في المنظمة. وقد شملت المناقشات التي أدارها المدير التنفيذي الحالي، أكيم شتاينر، مسائل تراوحت من افتتاح برنامج البيئة في ستكهولم عام ١٩٧٢ إلى مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢، ومؤتمر جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢، إلى الوضع الحالي للبرنامج والطريق إلى مؤتمر ريو + ٢٠ في حزيران/يونيه ٢٠١٢.
- كان مؤتمر ستكهولم فرصةً لطرح موقف ''جنوبي'' بشأن القضايا البيئية العالمية. أما في مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ فقد تغير مسار الحديث واستحدث مفهوم ''التنمية المستدامة'' للربط بين البيئة والتنمية. وقد عبر المجتمع المدني عن رأيه واسمع صوته لمنظومة الأمم المتحدة.
- وأبرز مؤتمر جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢ التركيز على التنفيذ وهو أمر كانت الحاجة ماسة إليه، وأُبرِزت أيضاً الحاجة إلى معالجة الحوكمة البيئية العالمية والتنمية المستدامة في جميع وكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة.
- وقد برز إدراك أهمية النظم الإيكولوجية السليمة والبيئة وارتباطهما بتحسين رفاه الإنسان في مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ ومؤتمر جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢. بيد أنه لم يقدم تعريف واضح للتنمية المستدامة ونحن لا زلنا نجابه نفس المشاكل التي واجهناها منذ ٤٠ عاماً مضت.
- كذلك ناقش المتحدثون مزايا ومثالب تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة: أشار أحدهم إلى أهمية إدراك أن البيئة هي قضية شاملة وأن وجود وكالة متخصصة ربما يمنع التعاون بخصوص نهج بيئي شامل داخل الوكالات الشقيقة. وأشار آخر إلى الحاجة للتركيز على العمل والتنفيذ بغية تحقيق التنمية المستدامة لكنه قال إن وجود وكالة متخصصة سيرسل بالتأكيد الرسالة السليمة بين الوكالات.

التحديات

أشار المتحدثون إلى التحديات الرئيسية التالية:

- قضايا مثل تدهور الأراضي وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وارتفاع مستوى البحر هي مشاكل/شواغل عالمية تلوح في الأفق.
- يتعين معالجة شواغل التنمية والمساواة، كما يتعين فهم أهمية البعد الاجتماعي.
- هناك حاجة لتغييرات جذرية في نظامنا الاقتصادي الحالي، بما في ذلك عبر الربط بين العلوم والسياسات وتحديد القيمة الحقيقية لخدمات النظام الإيكولوجي.
- لا يزال برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعاني من معوقات بسبب عدم كفاية الدعم المالي.
- هناك حاجة لتفادي العمليات المتوازية أو ازدواجية الجهود أو إيجاد بيروقراطيات دولية جديدة.

- تميز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالحيوية بعد مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ لكنه لم يُعط الأدوات اللازمة لتنفيذ العدد الكبير من المقررات التي اتخذت أثناء المؤتمر. ونتيجةً لذلك أصبح العديد من المؤسسات، بما في ذلك أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها مستقلةً عن برنامج البيئة.
- واليوم نحن نعاني من نفس المشاكل والسبب في ذلك ببساطة هو أن الحديث خلال السنوات الأربعين الماضية كان حول ما يجب فعله وأسباب فعل ما يجب فعله - لكن ليس عن كيفية الفعل. وتحتاج الحكومات إلى مقترحات ومنهجية ملموسة عن كيفية إنشاء مجتمع أكثر إنصافاً. لذلك يجب أن نذهب إلى مؤتمر ريو بتدابير ملموسة موضوعة بشكل حاذق.
- تفضل الحكومات التعامل مع تغيرات تطورية وليس مع تغيرات ثورية.

الفرص

- إن تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستوى العالمي سيحسن تنسيق وتنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف مثل اتفاقيات المواد الكيميائية والنفايات، كما أنه سيرسل أيضاً إشارة قوية داخل منظومة الأمم المتحدة مفادها أن الترتيبات المؤسسية لمعالجة موضوع التنمية المستدامة يجري وضعها.
- وهناك إقرار بأن موضوع التنمية المستدامة هو هدف جامع على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وهو هدف يمكن تحقيقه من خلال ''البيئة من أجل التنمية''.
- يجب أن يكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة في طليعة أهداف التنمية المستدامة وأن يتأكد من أن ''ثقافة'' التنمية المستدامة لم تُفقد.
- هناك دروس مستفادة خلال السنوات الأربعين الماضية من خلال منظور مؤتمرات ستكهولم وريو وجوهانسبرغ، وهي دروس يمكن أن يُبنى عليها الحوار الحالي باتجاه مؤتمر ريو + ٢٠.
- هناك حاجة للتعاون من أجل استغلال المؤسسات القائمة: ويتعين على مؤتمر ريو + ٢٠ أن يجد طريقةً لتعزيز التعاون بين الحكومات والوكالات.
- هناك حاجة للربط بين الاقتصاد والبيئة.
- هناك حاجة لإعادة إدماج الناس والبعد الاجتماعي والثقافي في المناقشات بشأن الاستدامة.
- لا بد أن يظل برنامج البيئة قوياً وأن يواصل عمله على صعيد المسائل الناشئة والأعمال القائمة على العلوم بما في ذلك التحليل والتقييم. ولا بد أن يحافظ البرنامج على حيويته بوصفه البرنامج الرائد فيما يتعلق بهذه المسائل لكن لا بد له من زيادة عمله فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية.
- وهناك حاجة ملحة لأن يذهب برنامج البيئة إلى مؤتمر ريو مزوداً بوسائل ملموسة لكيفية تحقيق التنمية المستدامة.
- وتحتاج البيئة إلى دَفعة جديدة ونحتاج نحن إلى صوت أقوى في برنامج البيئة وهو صوت يجب أن يظهر في شكل منظمة عالمية للبيئة حتى نكون قادرين على إدماج البيئة في المسائل المتعلقة بالأمن والصحة.

رسائل سياسية رفيعة المستوى صادرة عن الجلسة

كانت هناك رسالتين سياستين رئيسيتين؛ الدعم لوكالة متخصصة والتشكيك في الوكالة المتخصصة:

- إن إيجاد وكالة متخصصة سيرسل رسالة إلى المنظومة بشأن النهج الرسمي الذي يتعين على برنامج البيئة أن يتخذه. ويمثل مؤتمر ريو + ٢٠ فرصةً فريدة ''لتغيير المسار'' لضمان التعاون بين جميع

القطاعات للتكفل باستدامة كوكب الأرض. ولا بد من معالجة شواغل التنمية والمساواة من خلال إضافة البعد الاجتماعي. وهناك حاجة ملحة لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة إذا أردنا تمكين العالم. وتحتاج البيئة إلى دفعة جديدة ونحتاج نحن في برنامج البيئة إلى صوت أقوى يجب أن يظهر في توقعات البيئة العالمية حتى نتمكن أيضاً من إدماج البيئة في المسائل المتعلقة بالأمن والصحة.

- الوكالة المتخصصة ليست هي الحل كما أن النقاش المستمر بشأنها سيصرف مقرري السياسات عن التركيز على القضايا الفعلية التي بين أيديهم. لا بد من تأييد إيجاد وكالة متخصصة في مؤتمر ريو أو التوقف عن الحديث بشأن هذا الموضوع. لقد حان الوقت لوقف المناقشات بشأن الوكالة المتخصصة لأن البيئة ليست قطاعاً بل هي قضية جامعة. وسيصبح برنامج البيئة عندما يكون وكالةً متخصصة مجرد قطاع. إن الضعف الحالي الذي يعاني منه البرنامج يتمثل في أنه ليست لديه أي سلطة في سن التشريعات أو المتابعة في حالات عدم الامتثال من جانب الحكومات.
- هناك حاجة للتفكير في الأهداف الإنمائية المستدامة للألفية وليست فقط الأهداف الإنمائية للألفية التي تتبع فكرة أهداف التنمية المستدامة.
- ''اعتماد البيئة من أجل التنمية كشعار''... من أجل التغلب على وطأة العولمة.

٢ - جلسة الإفطار: معلومات وحوار مفتوح مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بخصوص المؤتمر

الثلاثاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ٨/٣٠ صباحاً إلى الساعة ١٠/٠٠ صباحاً. غرفة الاجتماعات ١٢

الميسر:

- السيدة كريستين فون فيساكر، رئيسة شبكة إيكوروبا (الشبكة الأوروبية المعنية بدراسة القضايا الإيكولوجية)

تعليقات ترحيبية:

- السيد شا زوكانغ، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ضيوف خاصون:

- السيد برايس لالوند، المنسق التنفيذي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
- البروفيسور بيدرخ مولدان، نائب رئيس مكتب اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
- الدكتور باولو سوبرانو، مدير شعبة التنمية المستدامة وعلاقات المجتمع المدني، مدير عام التنمية المستدامة والمناخ والطاقة، وزارة البيئة، إيطاليا، ونائب رئيس مكتب اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

عرض من البلد المضيف، البرازيل (من الساعة ٩/٣٠ صباحاً إلى الساعة ١٠/٠٠ صباحاً)

- ممثل البلد المضيف

موجز جلسة الإفطار: معلومات وحوار مفتوح مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بخصوص المؤتمر

النقاط الرئيسية في المناقشات

التنفيذ مهم في مؤتمر ريو وكذلك التكامل

يمكن أن تشمل نتائج مؤتمر ريو + ٢٠ ما يلي:

- تجديد التعهدات بما في ذلك إطار العمل. ويشمل ذلك خريطة طريق للاقتصاد الأخضر وعدة أدوات للدروس المستفادة وأفضل الممارسات واعتماد إطار عمل للأهداف الطموحة للتنمية المستدامة.
- إطار مؤسسي فعال للتنمية المستدامة: تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة ذات عضوية عالمية كأحد الخيارات المطروحة، مع رفع مستوى مؤتمر التنمية المستدامة ليصبح مجلساً للتنمية المستدامة يقدم تقاريره إلى الجمعية العامة (كما هو الحال في مجلس حقوق الإنسان) وإعطائه ولاية استعراض التقدم المحرز على صعيد التنفيذ. وفيما يتعلق بمؤتمر التنمية المستدامة فنحن نتطلع إلى رفع مستواه ليصبح مجلساً للتنمية المستدامة كأحد الخيارات لكن هناك خيارات أخرى مطروحة على المائدة.
- وضع سجل للتعهدات والمبادرات الطوعية التي تُطلق في مؤتمر ريو.
- التفاوض على إعلان. بيد أن مدخلات المجتمع المدني في المؤتمر وكيفية تمرير هذه المدخلات هي أمور لا تقل أهميةً عن المفاوضات.
- وفيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر فإننا نتطلع إلى نتائج عملية والتحرك بعيداً والتحول عن النظام الاقتصادي الحالي، مع وضع خريطة طريق واضحة لإصلاح الهياكل الإدارية وإطار للعمل الدولي.

أهداف التنمية المستدامة

- سيكون الجزء من المناقشات المتعلق بأهداف التنمية المستدامة أحد أهم الأجزاء الواعدة. والأسئلة الرئيسية التي ستطرح هي: كيف ننضم إلى الأهداف الإنمائية للألفية؟ كيف نتفق على العملية وعلى مجالات التركيز؟ ما هي الأهداف الممكنة لما بعد عام ٢٠١٥؟ وهناك اتفاق عام بأن مبادرة مثل مبادرة الطاقة المستدامة للجميع يمكن أن تكون مشجعة.
- وعند الحديث عن الأدوار والمسؤوليات، ''الدبلوماسيون والفاعلون''. ما هو دور الحكومات الوطنية ومقرري السياسات في إطار أهداف التنمية المستدامة؟ ما هي المبادئ التي يمكن أن تُبنى عليها أهداف التنمية المستدامة؟
- وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، سيكون الرصد عاملاً مهماً، لكن السؤال هو كيف يمكن جعل عملية الرصد عادلةً؟ عبر ''الضغط الناعم''، أي عبر الرصد الطوعي واستعراض النظراء، لكن مع التزامات صارمة فيما يتعلق بتقديم التقارير.

مشاركة جميع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة

- نقل هذه العملية إلى مستوى آخر، هو المجتمع المدني، بما في ذلك الشركات والمؤسسات الصناعية والسلطات المحلية. ويمكن لمؤتمر ريو أن يفتح عدة مسارات تتعلق بالكثير من المسائل كالمدن على سبيل المثال.
- وستكون مساهمة الشركات والسلطات المحلية مهمةً للغاية فيما يتعلق بسجل التعهدات والمبادرات الطوعية التي ستُطلق في مؤتمر ريو.
- استكشاف تنوع وتعدد الخبرات والمعارف لدى تسع مجموعات رئيسية وأصحاب مصلحة، ومن ذلك على سبيل المثال، مجتمع العلوم والتكنولوجيا الذي يقوم بإدخال مؤشرات للرصد الجيد في المناقشات الكلية بشأن التنمية المستدامة، كما أنه يعمل على مفهوم حدود الكوكب وكيفية إدخال الإنسانية في النطاق الآمن لأمن البيئة.
- إن المشاركة في مؤتمر ريو مع وجود تعهدات ملموسة من جانب المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة والشركات التجارية والسلطات المحلية على وجه الخصوص، سيكون إنجازاً جيداً. ولذلك فإن تحقيق تكامل تام بين التعهدات من جانب الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني سيكون إنجازاً جيداً، كما ستكون هناك فرصة لإجراء المناقشات أثناء أيام الحوار المقترحة من جانب البرازيل.
- الإعداد على المستوى الوطني لمنظمات المجتمع المدني نظراً لأهمية إطلاع الرأي العام على مؤتمر ريو والتحديات التي نجابهها.

التنفيذ

- تحتاج إعادة إيجاد عملية متعددة الأطراف مثل عملية ريو إلى نصف جيل، ولذلك لا بد أن نحصل على نتائج قوية بما فيه الكفاية من مؤتمر ريو + ٢٠ حتى لا يفشل المؤتمر. وهناك حاجة لإنشاء هيكل ومرافق لتعزيز العمل بين الدبلوماسيين والفاعلين لإيجاد مجال عمل عادل ومنصف.
- وفيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر فإننا نتطلع إلى نتائج عملية والتحرك بعيداً والتحول عن النظام الاقتصادي الحالي، مع وضع خريطة طريق واضحة لإصلاح الهياكل الإدارية وإطار للعمل الدولي.
- خريطة طريق الاقتصاد الأخضر وإطار العمل الدولي الخاص بها: هناك قلق بشأن التوتر فنحن نقر بعدم وجود ''حجم واحد يلائم جميع النُّهج'' لكن توجد مجموعة من الخيارات للبلدان للتكيف مع واقعها.
- إعادة التناسق بين البحوث العملية والتنمية المستدامة: سيُطلق منبر متعدد التخصصات لبناء القدرات في مؤتمر ريو + ٢٠ وقد أُدرج كنتيجة محتملة من نتائج المؤتمر.
- هناك توتر مستمر بين عمل المجتمع الدولي والتنوع الثري للبلدان. ويتعين علينا أن نضع منهجية ولغة متفق عليهما بشكل عام لتنفيذ تعهداتنا، ''قائمتنا''. بعد ذلك ستختار البلدان البند الذي تريد تنفيذه من القائمة وتبت في كيفية التنفيذ.
- طلب تقديم حلول ملموسة وعملية وإشراك الرأي العام. إن أفضل إنجاز يمكن أن نحققه هو تنفيذ الأهداف المتفق عليها بالفعل.

التحديات

- بناء فهم مشترك للتعهدات المطلوبة وتحديد تحديات التنفيذ.
- توجيه مدخلات المجتمع المدني لتعزيز المؤتمر، فمؤتمر ريو + ٢٠ ليس قاصراً على أعمال الحكومات بل يضم أيضاً أعمال المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة.
- الاتفاق إن أمكن على بعض العناصر، لكن مع ضرورة الاتفاق على خريطة طريق وعملية من أجل تحديد مجموعة موحدة من أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، مع إيجاد آليات وهياكل ملائمة للرصد، والذهاب إلى ما بعد استعراض النظراء الطوعي.
- تحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات الوطنية وعملية اتخاذ القرار والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات المحلية والشركات التجارية، في إطار عمل أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.
- تنفيذ جميع الأهداف المتفق عليها خلال السنوات العشرين الماضية أمر مهم، لكن السؤال الأساسي هو أننا نحتاج إلى مؤسسات وأدوات، بما في ذلك القاعدة المالية الصلبة لدعم التنفيذ. وهناك حاجة لبيئة مساعدة لاتخاذ القرارات مع وجود حوافز واضحة وآليات محاسبية ملائمة ونظم إدارية.

الفرص

- يوفر الحوار بشأن أهداف التنمية المستدامة فرصاً كبيرة من حيث معالجة موضوع الاستدامة والتكامل الفعلي بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.
- يوفر مؤتمر ريو + ٢٠ فرصة للعمل على مفهوم حدود الكوكب وكيفية استضافة الإنسانية ضمن نطاق آمن والأمن البيئي.
- يوفر الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة فرصةً للانتقال بعيداً والتحول عن النظم الاقتصادية الحالية، مع وجود خريطة طريق واضحة وإطار عمل دولي.
- إنشاء سجل للتعهدات والمبادرات الطوعية من جانب الحكومات والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة يكون تكميلياً بالكامل ومن شأنه أن يدعم عملية التنفيذ.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى الصادرة عن الجلسة

- لا يمكن لمؤتمر ريو + ٢٠ أن يفشل: إن إعادة إيجاد مثل هذه العملية تحتاج إلى نصف جيل، وهناك حاجة ماسة للغاية، لإيجاد مجال عمل يمتاز بالمساواة والإنصاف لتحقيق التنمية المستدامة.
- لا بد أن يفضي مؤتمر ريو + ٢٠ إلى نتائج عملية المنحى وقابلة للتنفيذ، بشأن اقتصاد أخضر شامل يأخذ في الاعتبار العدل والمساواة الاجتماعية. ولا بد من تحديد حلول عملية مع إشراك العامة وتوعيتهم بالتحديات العالمية التي تواجهنا.
- مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة المتعددين هي أمر مهم. ولذلك فإن تحقيق التكامل التام بين التعهدات من جانب الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني سيكون إنجازاً جيداً، وستكون هناك فرصة لإجراء المناقشات خلال أيام الحوار المقترحة من جانب البرازيل.

٣ - مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

الثلاثاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً - الساعة ١٣/٠٠ بعد الظهر. غرفة الاجتماعات ١

الرئيس: • رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتحدث الرئيسي: السيد إليوت هارس، الممثل الخاص لصندوق النقد الدولي التابع للأمم المتحدة
منسق حلقة النقاش: • السيد شا زوكانغ، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
أعضاء حلقة النقاش: • سعادة السيدة إدنا موليوا، وزيرة المياه وشؤون البيئة، جنوب أفريقيا • سعادة السيد جانيز بوتوكنيك، مفوض البيئة، الاتحاد الأوروبي • السيد نجيب صعب، الأمين العام للمنتدى العربي للبيئة والتنمية

المائدة المستديرة ألف	المائدة المستديرة باء	المائدة المستديرة جيم	المائدة المستديرة دال	المائدة المستديرة هاء

موجز حلقة النقاش بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

النقاط الرئيسية في المناقشات

- افتتح السفير شا المناقشات العامة بالإشارة إلى أهمية تقديم نتيجة عملية المنحى في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) محذراً من أن النموذج الاقتصادي الحالي لم يوفر التنمية الاقتصادية للجميع وعرَّض الكوكب للخطر. وأشار السفير إلى أن تخضير الاقتصاد يمكن أن يعمل كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.
- وأشار المتحاورون أيضاً إلى عدم وجود نهج واحد لتخضير الاقتصادات، بل توجد عدة أدوات متاحة للبلدان. وكان هناك اتفاق على الحاجة للتركيز على التنفيذ وتوفير الأدوات اللازمة للبلدان لتحويل اقتصاداتها وإيجاد فرص عمل جديدة مع إيجاد مكان لنفسها في عالم محدود الموارد.
- وأكد الكثير من المتحدثين على الحاجة إلى استيعاب البعد المتمثل في إشراك المجتمع في وضع الأهداف والغايات لتخضير الاقتصادات. وأشار المفوض بوتوكنيك إلى أن مؤتمر ريو + ٢٠ يجب أن يشكل الخطوة الأولى في الاتجاه نحو اقتصاد أخضر يتميز بالشمول الاجتماعي.

التحديات

- أشار السفير شا في تعليقاته إلى أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يخلو من الشواغل بما فيها تأثير الأسواق غير المتحكم فيها على الموارد الطبيعية ومخاطر الحماية التجارية. وأشار آخرون إلى الحاجة إلى دور حكومي فعال لتوفير الحماية في هذا الصدد. وأشارت مصر وإيران إلى الحاجة لفهم أفضل لهذا المفهوم عبر المزيد من الحوار بشأن الطريق إلى ريو.
- ركز الكثير من المتحاورين على الحاجة ''لتحول عادل'' إلى الاقتصاد الأخضر. وتحدث إليوت هاريس عن توقع وتحديد الخاسرين المحتملين عند التحول إلى اقتصاد أخضر، بينما أشار آخرون منهم نجيب صعب والمفوض بوتوكنيك إلى الحاجة لاتخاذ تدابير للمساعدة في حماية المجموعات الضعيفة اجتماعياً.
- وأكد السيد صعب على الحاجة إلى إيجاد عمل لائق بوصف ذلك تحدياً خاصاً وأشار إلى أن البطالة تظل تحدياً كبيراً للمنطقة العربية. وأشار إلى قدرة قطاع الإنشاءات والطاقة المتجددة على إيجاد مئات آلاف الوظائف الجديدة كجزء من عملية تخضير اقتصاداتها.
- ولاحظ إليوت هاريس أن التحدي الرئيسي المتمثل في تخضير الاقتصاد يؤدي إلى تشكيل مجال عمل متساوي من خلال إدخال تحديد التكلفة الكاملة للأنشطة الاقتصادية. وأشار إلى أن هذا يجب أن يكون مقروناً بلوائح ملائمة ووضع سياسة مالية، مثل الإعانات والضرائب، والاستثمار. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى أسواق موثوقة وأنظمة توجيهية يمكن التنبؤ بها لتحفيز الاستثمارات، لكن لا بد من التغلب على التحديات الاجتماعية والسياسية الكبيرة: فالتغيير يحتاج إلى إرادة سياسية قوية للتغلب على المصالح الثابتة في الاقتصاد البني.

الفرص

- أشار الكثيرون إلى أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يكون وسيلةً لتسريع التقدم باتجاه التنمية المستدامة وأن يوفر فرصةً فريدة للتكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية). علاوةً على ذلك، يمكن للاقتصاد الأخضر أن يمثل أيضاً جسراً للوصول إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر لكن يتعين دعم البلدان النامية من خلال توفير التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

- وأشار السيد إليوت إلى أنه على الرغم من أن التعاون الدولي سيكون ضرورياً في بعض المجالات - مثل التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات - فإن هناك الكثير الذي يمكن فعله على الصعيد الوطني للشروع في عملية تخضير الاقتصادات. وفي هذا الصدد أشارت الوزيرة موليوا من جنوب أفريقيا إلى التقدم الذي أحرزه بلدها، حيث أطلق مؤخراً الصندوق الأخضر لتمويل الاستثمارات المستهدفة على صعيد تخضير الاقتصاد.
- وبين السفير شا أن مؤتمر ريو + ٢٠ يوفر فرصةً فريدة لتحقيق التنمية المستدامة وأشار إلى أن هناك زخماً حكومياً في الفترة التي تسبق المؤتمر، ويشمل ذلك المناقشات التي تجري بشأن خريطة طريق للاقتصاد الأخضر واستراتيجيات وطنية للاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة وإنشاء منبر معرفي ووضع إطار مؤسسي، من بين جملة مسائل أخرى.
- وأشار السيد هاريس إلى الحاجة لإطار مؤسسي أكثر صلابةً - أساليب جديدة للعمل معاً وقياس التقدم المحرز. ويتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعمل عن كثب مع منظمة العمل الدولية وسائر وكالات الأمم المتحدة ووكالات بريتون وودز لتيسير ودعم التحول في البلدان. وفي هذا الصدد، أشارت الوزيرة موليوا من جنوب أفريقيا إلى أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدور فعال في دعم البلدان على صعيد نمذجة ووضع مسارات التحول، بالبناء على عمل برنامج البيئة المتعلق بالصلة بين العلوم والسياسات.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى من الجلسة

- شدد السفير شا على أنه يتعين على الحكومات المشاركة في مؤتمر ريو + ٢٠ أن تتحلى بالشجاعة وأن تقدم إطار عمل قوي يتعلق بالتنمية المستدامة. لكن الوقت حاسم ولا بد أن نذهب إلى العمل: فقد تبقى ٢١ يوماً فقط للتفاوض قبل انعقاد قمة ريو.
- ولاحظ المتحدثون التحدي الملح المتعلق بوضع خطة عمل ملموسة لمؤتمر ريو من شأنها أن تسمح للبلدان بأن تمضي قدماً في تخضير اقتصاداتها والوقت القصير المتاح لعمل ذلك. وكانت هناك دعوات محددة للعمل فيما يخص تقاسم المعارف وأفضل الممارسات وتوفير النماذج والخدمات الاستشارية المماثلة، مثل الخدمات التي يقدمها برنامج البيئة لجنوب أفريقيا والتدريب الوظيفي والتدريب الرامي لتنمية المهارات. كذلك يتعين على البرنامج أن يساعد أيضاً في وضع ومتابعة أشكال جديدة من الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- أشار المتحدثون إلى الحاجة إلى مؤشرات ومقاييس جديدة لتحديد الأداء والازدهار الاقتصادي. وشددوا على الحاجة للذهاب إلى أبعد من الناتج المحلي الإجمالي ووضع أهداف وغايات واضحة لمؤتمر ريو تشمل مسائل من قبيل النفايات والمحيطات وتدهور الأراضي.

موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (المائدة المستديرة ألف)

الرئيسان المشاركان:

- سعادة الدكتور بيما غيامتشو، وزير الزراعة والغابات، بوتان
- سعادة السيد صمويلا اليفيريتي سوماتوا، وزير الحكومة المحلية والتنمية الحضرية والإسكان والبيئة، فيجي.

نقاط المناقشة الرئيسية

- يُنظر إلى الاقتصاد الأخضر على أنه وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة كفاءة الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين وتيسير التحول إلى تنمية منخفضة الكربون.
- وقد أُشير إلى أن المساواة والقضاء على الفقر يجب أن يظلا في قلب التنمية المستدامة.
- وأدركت البلدان النامية الحاجة إلى ثلاثة عناصر رئيسية لكي تنجز هذه البلدان التحول إلى الاقتصاد الأخضر: نقل التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات. وترى بعض البلدان أن نقل التكنولوجيا يجب أن يتم على أساس طوعي ووفقاً لبنود وشروط متفق عليها، وأكدت مجدداً تعهدها بالعمل لضمان حصول تلك البلدان على التكنولوجيا لتخفيف التغير المناخي والتحديات البيئية الأخرى والتكيف معها.
- وأكدت الوفود أن الاقتصاد الأخضر لا يمكن تعريفه بأنه مسار ذو منظور واحد ولكن بدلاً من ذلك لا بد من تصميم التحول إلى الاقتصاد الأخضر وفق الظروف الوطنية مع إعطاء مساحة سياساتية لفرادى البلدان لوضع سياسات ملائمة للظروف الوطنية.
- وأخيراً، عبرت بعض الوفود عن دعمها لنهج ''الحكومة بكامل مؤسساتها'' لدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر بغية وضع وتنفيذ برامج جديدة. وقد ذُكرت التدخلات الناجحة في مجال الإنتاج الأنظف ووضع مبادرات جديدة بشأن النفايات الكهربائية والإلكترونية، كأمثلة.

التحديات

- أُشير بوضوح إلى مستويات الفقر والأمن الغذائي بوصفها تحديات رئيسية تواجه البلدان النامية، ولذلك فإن نُهُج الاقتصاد الأخضر يجب أن تطبق نهجاً شاملاً لخفض الفقر والقضاء عليه.
- أشار المشاركون إلى الحاجة لتضمين المرأة والسكان المحليين ومعارفهم التقليدية والشباب والقطاع الخاص والظروف الخاصة بالاقتصاد الحضري، في خطط الاقتصاد الأخضر. وأشارت بعض البلدان إلى الحاجة إلى تضمين سلامة المحيطات والإدارة المستدامة لمصائد الأسماك بوصفها جزءاً مهماً في الاقتصاد الأخضر.
- هناك خطورة من أن ينظر إلى الاقتصاد الأخضر على أنه مفروض على البلدان النامية من البلدان المتقدمة ما لم يتم بيان هذا المفهوم، مع دراسته من جانب البلدان النامية حتى يصبح ملائماً لتحدياتها والظروف الخاصة بها.

- وأشير إلى أن أي إطار عمل خاص بالاقتصاد الأخضر لا بد أن يتمسك بمفهومي المساواة والمسؤوليات المشتركة المتفاوتة وألا يشتمل على حدود زمنية بدون إيلاء الاعتبار اللازم للجدوى ووسائل الإنجاز. علاوةً على ذلك، أُشير إلى أن التدابير ينبغي ألا تحد من التجارة.

الفرص

- يوفر مؤتمر ريو + ٢٠ فرصةً فريدة لإحداث تغيير كبير كما أن النتائج ينبغي أن تكون طموحة وعملية المنحى.
- يمكن أن يتوفر الكثير من الحلول المرتبطة بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني. وتقوم الكثير من البلدان باتخاذ إجراءات ملموسة وهناك فرصة واضحة لتقاسم وتبادل هذه التجارب والدروس والتكنولوجيا وأفضل الممارسات. وقد اقترح أحد الوفود أن ينظر برنامج البيئة في دعم إنشاء مراكز إقليمية للتكيف على المناخ يمكن فيها تعزيز تقاسم المعارف.
- ناقشت الوفود أهمية إشراك أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر وأشارت بوضوح إلى الدور الهام لإشراك القطاع الخاص.
- الشركات هي جهات فاعلة رئيسية، وقد أشارت بعض الوفود إلى أن من المهم إضفاء قيمة اقتصادية إضافية إلى البيئة من أجل تقديم حوافز خضراء إلى الشركات، مشيرةً إلى أمثلة من قبيل النظم التجارية الداخلية للاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى، والنظام الضريبي للاحترار العالمي.
- وتنفذ البلدان بالفعل الكثير من حلول الاقتصاد الأخضر مثل الإدارة المستدامة في المناطق الجبلية والزراعة المراعية للمناخ وإدارة مصائد الأسماك والنظم الإيكولوجية في المحيطات والإدارة المستدامة للغابات.
- ناقشت الوفود مسألة الأهداف والمؤشرات لما وراء قياسات الناتج المحلي الإجمالي، التي يمكن استخدامها لقياس التقدم المحرز باتجاه الاقتصاد الأخضر والمستخدمة في نظم الإبلاغ المشتركة من أجل تحفيز الإصلاحات السياساتية والاستثمار.
- إن معدل الاستهلاك والإنتاج في المناطق الحضرية في تزايد كما أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر لا بد أن يتضمن الاعتبارات الحضرية لكي يكون ناجحاً.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى من الجلسة

- الاقتصاد الأخضر هو وسيلة عملية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنمية العادلة.
- يجب أن يكون مؤتمر ريو + ٢٠ قصةً للأمل والعمل وليس فقط بياناً للتطلعات.
- لكي ننجح في الاقتصاد الأخضر فإننا سنحتاج إلى ثلاثة أشياء - رؤوس خضراء (للأفكار) وقلوب خضراء (للالتزام) وأياد خضراء (للعمل).

موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (المائدة المستديرة باء)

الرئيسان المشاركان:

- سعادة السيد أنيورا بريادارشانا يابا، وزير البيئة والموارد الطبيعية، سري لانكا
- سعادة السيدة غراسيلا مسليرا، وزيرة البيئة، أوروغواي

النقاط الرئيسية في المناقشات

- الاقتصاد الأخضر ليس مخططاً، فهو يحتاج إلى أن يأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية وأن يعتمد نهجاً منطلقاً من القاعدة. ويمثل إشراك المجتمع ومشاركته في عملية تحديد الأولويات لهذه العملية موضوعاً متكرراً.
- وذكر البعض أننا نملك أدوات ومعلومات كافية لاتخاذ القرارات. ولكي ينجح الاقتصاد الأخضر لا بد من إدماجه عبر جميع القطاعات مع وضع مؤشرات ومصفوفات. وهناك حاجة إلى أمثلة عملية بشأن أفضل الممارسات لتوجيه الانتقال وللوصول إلى فهم أفضل لهذا المفهوم.
- ورغم عدم وجود تعريف متفق عليه حتى الآن للاقتصاد الأخضر فإن هذا المفهوم يمكن أن يمثل أداةً باتجاه تحقيق التنمية المستدامة. ولاحظت البلدان وجود نُهُج وآراء متنوعة، بينما صرحت بلدان مثل بوليفيا وفنزويلا بتفضيلها لمصطلح ''الاقتصاد الإيكولوجي''، بيد أن المناقشات بشأن هذه المسألة لا تزال مستمرة.
- وشددت وفود أخرى على الحاجة لوضع مسارات بديلة أخرى لتحقيق التنمية المستدامة من خلال نهج شامل يتوافق مع البيئة، يتجاوز مسألة استخدام نهج اقتصادي فقط.
- هناك حاجة لإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في مفهوم الاقتصاد الأخضر، مع التركيز على نحو خاص على القضاء على الفقر. ولا بد أن تكامِل التدابير والمؤشرات بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة وأن تنظر لما وراء الناتج المحلي الإجمالي.
- كما أن الأدوات الاقتصادية مهمة لتحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: فالإعانات التي تدعم الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية ينبغي أن يعاد توجيهها نحو استثمارات ترمي إلى القضاء على الفقر وتحسين التعليم والصحة، من جملة قطاعات رئيسية أخرى.

التحديات

- تواجه البلدان النامية تحديات إضافية وأساسية تتعلق بالتحول: التمويل غير الكافي ونقل التكنولوجيا والهياكل الحكومية الضعيفة والملكية الفكرية. وفي هذا الصدد أشار البعض إلى أن خطة بالي الاقتصادية لم تحقق أهدافها بسبب عدم كفاية التمويل.
- إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية والعمل المنسق مهمان للنجاح، ليس فقط بسبب الحاجة لإدماج الحكومة المحلية والمجتمع المدني في نظام الإدارة ولكن أيضاً من أجل إيجاد رابط واضح بين الإدارة البيئية العالمية والاقتصاد الأخضر على نحو تشاركي.
- تصحيح الإطار السياساتي يمثل تحدياً: فالأموال تخصص حالياً للاستخدام غير الفعال وغير المستدام للموارد الطبيعية، بيد أن هذه الأموال يمكن أن تستخدم للقضاء على الفقر أو في التعليم أو الصحة. وعلى سبيل المثال فإن أقل من ١٪ من أموال المعاشات التي تدخل في استثمارات الهياكل الأساسية

حالياً تدعم الهياكل الأساسية الخضراء والنمو الأخضر. ويمثل ذلك قدرةً كبيرة على تحفيز الاستثمارات للاتجاه نحو هياكل أساسية أكثر اخضراراً بدلاً من اعتماد ممارسات غير مستدامة.

الفرص

- هناك حاجة لعمليات تشاركية وشاملة لضمان الشمولية الاجتماعية للاقتصاد الأخضر وعدم استخدامه لأغراض الحماية التجارية. ويجب أن يشتمل الاقتصاد الأخضر على دور للمرأة بوصفها جهة فاعلة رئيسية في الاقتصاد المحلي. ويجب أن يشدد المشروع الأول على هذا الجانب وأن يدرك قيمة العمل غير المدفوع الأجر الذي تؤديه المرأة، خصوصاً في قطاعات الطاقة وإدارة الأراضي والمياه.
- يمثل الاقتصاد الأخضر رؤيةً محتملة للنمو الذكي والوظائف اللائقة وإيجاد فرص العمل والإنتاج الفعال، كما يعزز المساواة ويخفض التأثير البيئي دون الحاجة إلى إبطاء النمو.
- يمثل تفعيل المعارف الأصلية التقليدية، مثلاً في الممارسات الزراعية القائمة على النُهُج المجتمعية للتنمية المستدامة، بعداً ضرورياً ومهماً لبناء اقتصاد أخضر.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى من الجلسة

- الاقتصاد الأخضر ليس مخططاً، فهو يحتاج إلى أن يأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية وأن يعتمد نهجاً منطلقاً من القاعدة. ويمثل إشراك المجتمع ومشاركته في عملية تحديد الأولويات لهذه العملية موضوعاً متكرراً.
- ورغم عدم وجود تعريف متفق عليه حتى الآن للاقتصاد الأخضر فإن هذا المفهوم يمكن أن يمثل أداةً باتجاه تحقيق التنمية المستدامة. ولاحظت البلدان وجود نُهُج وآراء متنوعة.
- هناك حاجة لعمليات تشاركية وشاملة لضمان الشمولية الاجتماعية للاقتصاد الأخضر وعدم استخدامه لأغراض الحماية التجارية. ويجب أن يشتمل الاقتصاد الأخضر على دور للمرأة بوصفها جهة فاعلة رئيسية في الاقتصاد المحلي. ويجب أن يشدد المشروع الأول على هذا الجانب وأن يدرك قيمة العمل غير المدفوع الأجر الذي تؤديه المرأة، خصوصاً في قطاعات الطاقة وإدارة الأراضي والمياه.
- يجب أن يكون هذا المفهوم حساساً بخصوص الظروف الوطنية وأن يشتمل على نقل التكنولوجيات الملائمة. ويمكن للاقتصاد الأخضر أن يكون أداةً لخفض الفقر وتعزيز المساواة ضمن نهج تشاركي من خلال التحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين ضمن مفهوم التنمية المستدامة.
- هناك حاجة لأُطر تنظيمية مستقرة وموثوقة مع ضمان الدعم المالي الكافي وتطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة المتفاوتة ونقل التكنولوجيا. وسيكون دور القطاع الخاص مهماً للتحول الناجح، خصوصاً في مجال نقل التكنولوجيا. كذلك لا بد من استحضار الأمن الغذائي للتكفل بزراعة وغذاء مستدامين وتقديم دعم أكبر إلى صغار المزارعين.
- لا بد من تعميم الأنشطة الرامية لدفع الاقتصاد الأخضر عبر جميع القطاعات مع استخدام المؤشرات التي تذهب إلى ما وراء الناتج المحلي الإجمالي وتشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (المائدة المستديرة جيم)

الرئيسان المشاركان:

- سعادة السيدة يو يونغ سوك، وزيرة البيئة، جمهورية كوريا
- سعادة السيد ايسوفو اسحاقا، وزير المياه والبيئة، النيجر

النقاط الرئيسية في المناقشات

- أوضحت معظم البلدان مبدئياً أن هناك مبادرات ذات صلة بالاقتصاد الأخضر تتم داخل هذه البلدان.
- تضطلع البلدان بالفعل بالكثير من المبادرات الإقليمية، بما في ذلك في حوض الكونغو ومبادرة الحائط الأخضر الكبير ومبادرات أخرى مماثلة.
- تحول الاهتمام إلى:

(أ) كيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يعالج التحديات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية في عالم يعاني من شح الموارد؛

(ب) الفرص والتحديات في البلدان ذات الصلة؛

(ج) ما هو نوع الدعم المطلوب تقديمه من جانب منظومة الأمم المتحدة.

- ما الذي يجب فعله لضمان حدوث تحول سلس وعادل اجتماعياً إلى اقتصاد أخضر.

التحديات

- مَثَّل الشمول والمساواة الاجتماعية موضوعاً متكرراً من جانب الكثير من المتحدثين.
- يجب ألا تكون هناك إجراءات تعسفية أو تمييزية.
- يجب أن يكون في صالح الفقراء وفي صالح البيئة.
- يجب ألا يكون الاقتصاد الأخضر بديلاً للتنمية المستدامة لكنه يجب أن يشكل الأساس لدفع التنمية المستدامة.
- أنه لم يُحظ بعد بقبول الجميع (قدمت هذه الحجة من قبل فيما يتعلق بالحاجة إلى صك مقبول عالمياً بشأن الاقتصاد الأخضر، كإبرام معاهدة مثلاً).
- تطبيق مبادئ المسؤوليات المشتركة المتفاوتة وكذلك مبدأ ''تغريم الملوث''.
- هياكل مالية لتيسير التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- عدم وجود تحليل قياسي.
- نقل التكنولوجيا والعائق المتمثل في حقوق الملكية الفكرية.
- شمول الجنسين.
- كثافة الموارد في النظم الاقتصادية بالبلدان المتقدمة.

الفرص

- الاقتصاد الأخضر يتمم النمو الأخضر.
- يمكن للاقتصاد الأخضر أن يخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وأن يقلل من آثار التغير المناخي.
- يوجد مبادرات جديدة تراعي البيئة.
- يمكن للاقتصاد الأخضر أن يساعد في نشر أنماط حياة خضراء.
- يمكن أن تنشأ أسواق جديدة للتكنولوجيات الخضراء.
- إيجاد وظائف خضراء جديدة.
- تعزيز القدرة على التكيف مع الأحوال المناخية القاسية وآثار تغير المناخ.
- إمكانية نشوء نظام تجاري عالمي عادل.
- زيادة الدعم للمزيد من الابتكارات والبحوث والتعليم.
- إيجاد شراكات أكثر فعاليةً بين القطاعين العام والخاص.
- يمكن أن يساهم مفهوم كفاءة الموارد والإنتاج والاستهلاك المستدامين في والإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، في التحول إلى اقتصاد أخضر.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى من الجلسة

- يجب أن يستند الاقتصاد الأخضر على الظروف والأولويات الاقتصادية والتنموية الوطنية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف المتفق عليها دولياً.
- هناك حاجة إلى تغيير سلوكي في أنشطتنا الاقتصادية (الزراعة والنقل والطاقة).
- لا بد من مراعاة العدالة الاجتماعية والبيئية بين البلدان مع تطبيق مبادئ من قبيل مبدأ ''تغريم الملوث''.
- من المبادئ الرئيسية التي تجب مراعاتها السيادة الوطنية والمساواة.
- لا بد من الالتزام بالتعهدات الدولية القائمة.
- لا بد من مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة المتفاوتة.
- يجب أن تحتل مبادئ اتفاقيات ريو الثلاث موقع الصدارة.
- يتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر أطراً عملية مواتية مع بناء القدرات والحصول على التكنولوجيا والموارد المالية الكافية.
- يجب أن يكون الاقتصاد الأخضر اقتصاداً للعولمة والتضامن والتنمية والسلام كشرط جوهري.
- يجب أن تشتمل نتائج مؤتمر ريو على أهداف محددة لتعميم المنظور الجنساني ودعمه.
- هناك حاجة لمؤشرات لقياس التقدم المحرز وأُطر للقياس لدعم التحول إلى اقتصاد أخضر.
- يجب أن يقيم الاقتصاد الأخضر رأس المال الوطني وأن يعزز فائدته للمجتمعات المحلية، خصوصاً المجتمعات المحلية الريفية.
- تحتوي الوثائق الإقليمية الختامية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ على عناصر لدعم التحول إلى اقتصاد أخضر لكنها تحتاج إلى تعهدات بتقديم دعم وتعاون دوليين.

- ورغم أن التعاون والدعم الدوليين ضروريان فإنه يتعين على الحكومات أن تبذل جهوداً من خلال السياسات المتعلقة بالميزانية والمزيد من الاستثمارات في المجالات ذات الأهمية الحيوية لتخضير اقتصاداتها.
- هناك حاجة لتعزيز الركائز الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.
- يمكن للقطاع الخاص والمجتمع المدني أن يقوما بدور هام بعد وضع أطر سياساتية سليمة.
- من المهم معالجة قضايا المياه والطاقة والزراعة والغذاء والتغذية والتصحر.
- يتعين إعطاء أولوية كبيرة للمجتمعات المحلية الريفية وصغار المنتجين الزراعيين.
- يُدعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الاضطلاع بأنشطة ذات صلة بـــ:

(أ) نشر الممارسات الجيدة؛

(ب) تيسير نقل التكنولوجيا؛

(ج) وضع هيكل مؤسس وتنظيمي.

موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (المائدة المستديرة دال)

الرئيس المشارك:

- سعادة السيد جورج زدغنيدز، وزير حماية البيئة، جورجيا.

النقاط الرئيسية في المناقشات

- الاقتصاد الأخضر هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر لكنه ينطوي أيضاً على مخاطر وتحديات، خصوصاً في سياق الضغط للقضاء السريع على الفقر.
- مجالات الإصلاح الرئيسية:

(أ) مؤسسة فعالة لإدارة التحول إلى الاقتصاد الأخضر بما في ذلك تنسيق أفضل بين الوكالات الحكومية ووضع أسس تشريعية للاقتصاد الأخضر؛

(ب) تقديم حوافز لتغيير الموارد البشرية وتدريبها، بما في ذلك دور التعليم في التحول الأخضر؛

(ج) تقييم النتائج بما في ذلك الحاجة إلى إحصائيات عالية الجودة لإثراء السياسات؛

(د) الربط بين الجهود الوطنية والدولية الذي يتطلب النهج المزدوج للمسؤولية العالمية المشتركة والجهود المبذولة على مستوى فرادى البلدان.

- يمكن لقطاع الأعمال التجارية أن يساهم في العلوم والتكنولوجيا وتعزيز الاقتصاد الأخضر، فلرجال الأعمال قيمتهم العالمية كما أنهم يوفرون روابط مع قطاعات متنوعة. وهناك عامل تمكيني مهم يتمثل في إنشاء إطار سياساتي تنظيمي راسخ وواضح يمكن الأعمال التجارية من وضع خطط استثمار خضراء طويلة الأجل. كذلك تمثل التوعية الاجتماعية بمسائل من قبيل إمكانية العمل اللائق في الاقتصاد الأخضر شرطاً أساسياً للتحول. وهناك مسؤولية مشتركة بين الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام. إن السياسات المتكاملة والإدارة الجيدة مهمة لضمان تعبئة جميع أصحاب المصلحة لبذل جهد مشترك.

التحديات

- يظل وصول المنتجات الخضراء إلى الأسواق العقبة الرئيسية لبعض البلدان، خصوصاً البلدان غير الساحلية أو ذات الطبيعة الجبلية. وهناك حاجة لمعالجة هذه العقبة على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي عبر البلدان التي تساهم جهودها في التحول العالمي.
- هناك حاجة للمزيد من التوضيح والمناقشة لنهج الاقتصاد الأخضر، خصوصاً مع القطاع الخاص. وفي هذا الصدد ينبغي أن تعطى الأولوية لتخصيص أموال للاقتصاد الأخضر من جانب البلدان المتقدمة لمساعدة البلدان النامية. إن الموارد المالية هي متطلب رئيسي لبعض البلدان النامية لكي تشرع في التحول إلى اقتصاد أخضر.
- الإدارة الجيدة مهمة أيضاً للتحول إلى اقتصاد أخضر. والإدارة الجيدة هي مفهوم عريض ينبغي أن يشمل إنشاء أهداف مشتركة للمجتمعات المحلية وإشراك جميع أصحاب المصلحة. وهي تشمل أيضاً مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الفرص

- لا يركز التحول إلى اقتصاد أخضر على البيئة فقط بل إن لهذا التحول مبررات اجتماعية واقتصادية. إن النظم الإيكولوجية المحسنة وأمن الطاقة وأساليب كسب العيش هي عوامل ذات أهمية خاصة للبلدان النامية. والخطر الأكبر يتمثل في الإبقاء على الوضع القائم.
- وفيما يتعلق بتوفير التمويل للتحول إلى اقتصاد أخضر، فإن هناك مجالاً لخفض الموارد المالية الداخلية، وذلك مثلاً من خلال جمع ضرائب على الموارد الطبيعية والبيئية وإعادة توجيهها إلى الاستثمارات البيئية في شكل قروض واعتمادات. وهناك اقتراح بمبادلة الدين السيادي بالاستثمار في البيئة.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى من الجلسة

- يتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر جهوداً تنسيقية مستدامة من جانب القادة في الحكومات ومن المجتمع المدني والشركات التجارية بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز رفاه الإنسان.
- يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم تحول البلدان النامية إلى الاقتصاد الأخضر، ويشمل ذلك تفادي الحماية التجارية ووضع شروط على المساعدة الإنمائية التي تتنكر في ثوب الاقتصاد الأخضر. ويتعين على المجتمع الدولي أيضاً أن يقدم الدعم على صعيد الوصول إلى الأسواق وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا الملائمة وتعزيز المعارف الأصلية والتكنولوجيا والثقافة والأخلاق، بما في ذلك تعليم الطرق التقليدية لإدارة الموارد الطبيعية من جانب المجتمعات المحلية الجبلية، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاع الزراعي.
- ويتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم بدور فعال من خلال إيجاز ونشر الخبرات ذات الصلة على مستوى العالم. كذلك يتعين على البرنامج أن يوفر التكنولوجيا النظيفة والمساعدة التكنولوجية والقدرات والوعي الجماهيري للبلدان النامية. علاوةً على ذلك، يتعين على البرنامج أن ينشر المسائل المتعلقة بالتكيف البيئي مع الناتج المحلي الإجمالي، كما أن وجود البرنامج على المستوى دون الإقليمي والدعم الخاص للبلدان الخارجة من الصراع مطلوب أيضاً.
- يتعين أن تستند الاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأخضر إلى الوعي بتغير طلب المستهلك وبالتحول في الاقتصاد العالمي. علاوةً على ذلك فإن هناك حاجة إلى الذهاب لما وراء فرادى القطاعات نظراً لوجود تآزر بين القطاعات.
- لا بد من اعتبار الاستثمار في المرأة ذا أولوية في الاقتصاد الأخضر، ولا بد من تعميم هذا الأمر. وهناك اقتراح بضرورة وجود تمثيل دائم للمجموعات النسائية في منظومة الأمم المتحدة.
- علاوةً على ذلك تم التأكيد على دور التعليم بوصفه عاملاً مميزاً وضرورياً على صعيد التحول إلى اقتصاد أخضر. وفيما يتعلق بالتحول، هناك أيضاً حاجة لسياسات لإزالة الحواجز مثل حصول الشباب على وسائل الإنتاج والتكنولوجيات لكي يحظوا بوظائف لائقة ويصبحوا منظمين للمشاريع عند التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وقد اقترح أن تتم الإشارة في (المشروع الأول) للوثيقة الختامية لريو + ٢٠ إلى تأكيد أقوى على التعليم في جميع المستويات.
- يتعين أن يكون لكل بلد نموذج الاقتصاد الأخضر الخاص به والمستند إلى الظروف المحلية، رغم أنه سيكون من المفيد للبلدان أن تتقاسم تجاربها، خصوصاً البلدان التي حققت بعض النتائج. ويتعين على برنامج البيئة أن ييسر هذا التبادل للخبرات.

- يتمتع الأمن الغذائي بأولوية قصوى. وقد أُشير إلى الفشل في تنفيذ خطة عمل جوهانسبرغ في هذا المجال. وقد دُعي إلى اعتماد حزمة شاملة تركز على الاستثمارات العامة في هذا المجال، حيث تتوفر كذلك فرصة لحماية النظام الإيكولوجي. وفي هذه الحزمة تم كذلك تحديد دور المشتريات العامة الذي يستهدف المنتجات العضوية المعتمدة وغير المعتمدة بشهادات. ويمكن لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي التابعة للأمم المتحدة أن توفر الأساس العلمي لمثل هذه الحزمة كما يمكن تفويض هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة باتخاذ الإجراءات.
- على مستوى المدينة والمستوى المحلي - يتعين على الاقتصاد الأخضر أن يقدم منافع على جميع المستويات ولجميع الناس داخل حدود الكوكب. وفيما يتعلق بالسلطة المحلية فإن المستوى الرئيسي للتنفيذ هو على مستوى المدينة، كما أن هناك حاجة لضمان أن تتماشى الهياكل الأساسية الحضرية مع نهج الاقتصاد الأخضر. إن الكثير من السلطات المحلية هي بالفعل اقتصادات خضراء رائدة. ويتعين على الأُطر الوطنية أن تفعل الجهود على المستوى المحلي. وقد قُدم اقتراح بأن تتم الإشارة إلى الاقتصادات الحضرية الخضراء في المشروع الأول للوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠.

موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (المائدة المستديرة هاء)

الرئيسان المشاركان:

- سعادة السيد فيلي نينستو، وزير البيئة، فنلندا
- سعادة السيدة تيريزيا لوغا هوفيسا، وزيرة الدولة للبيئة، جمهورية تترانيا المتحدة

النقاط الرئيسية في المناقشات

- بيَّن العديد من المشاركين أهمية إجراء حوار شامل وفعال مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة والإذكاء المكثف للوعي الذي يزيد، على جميع مستويات المجتمع والحكومة، من فهم الأمور المتعلقة بالاقتصاد الأخضر. وهناك تسليم بأن الحوار يجب أن يشمل القطاعات والمجتمع بكامله، خصوصاً الفقراء الذي يرتبطون بشكل مباشر بالاقتصاد الأخضر من خلال اعتمادهم على رأس المال الطبيعي. وقد أُشير إلى أن هناك حاجة لإشراك المجتمع بكافة مستوياته لتحويل هذا الزخم إلى حركة.
- وقد أشار الكثير من المشاركين إلى الظروف المواتية باعتبارها المفتاح للتحول نحو الاقتصاد الأخضر. وتشمل الظروف المواتية المشار إليها المشتريات العامة والسياسات واللوائح الطويلة الأجل ذات المصداقية. علاوةً على ذلك، أُشير إلى دور المؤسسات التي يمكنها التعامل مع العديد من المناقشات المتعددة الأطراف المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والتجارية، بوصف هذا الدور أحد الظروف المواتية المهمة للتحول نحو اقتصاد أخضر.
- وأشير إلى أن الكثير من الأدوات والموارد متوفرة وأن الأمر يتعلق بفعل الكثير باستخدام القليل وتوجيه هذا الأمر لدعم الاقتصاد الأخضر.
- ودعا المشاركون إلى أن تكون إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر ريو + ٢٠ خطة مستندة إلى العمل وتحظى بدعم مؤسسات التنمية المستدامة وبتفويض وموارد لمعالجة طبيعة الاقتصاد الأخضر الشاملة لعدة قطاعات.
- وكان هناك إجماع عام على ضرورة أن تشتمل خطة العمل على أهداف محددة المدة الزمنية ومؤشرات قابلة للقياس يمكنها أن تقيس التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتتمم الناتج المحلي الإجمالي وتقيس الرفاهية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للإنسان.
- وثمة عنصر مشترك آخر في المداخلات تمثل في فهم المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة والحاجة إلى مجتمع عالمي لتوفير القدرات والدعم التكنولوجي للبلدان النامية من أجل التحول السريع إلى اقتصاد أخضر.
- ونظراً لأن البند ٢١ من جدول الأعمال لا يزال سارياً فينبغي علينا أن ندرس أسباب فشلنا في تحقيقه.

التحديات

- أشير إلى تحدي رئيسي يتمثل في الحصول على التكنولوجيات الخضراء والقدرات على مختلف المستويات في المجتمع.

- بدأت أمثلة ونماذج وحلول الاقتصاد الأخضر في الظهور لكن هناك حاجة إلى فعل المزيد لتقاسم ونشر هذه النماذج بين البلدان والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة.
- لا يزال هناك الكثير مما يجب فعله لزيادة فهم الاقتصاد الأخضر فيما وراء الدوائر البيئية. ويشمل ذلك تعاريف وأمثلة واضحة ومحلية الطابع لما يعنيه الاقتصاد الأخضر لمختلف قطاعات ومستويات المجتمع. إن من الأهمية بمكان نشر الوعي العام ودعم الانتقال نحو اقتصاد أخضر مستدام من أجل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج بصورة فعالة.

الفرص

- تحويل الأدوات والموارد الموجودة (مثلاً الإعانات والضرائب) لدعم التحول نحو اقتصاد أخضر. تقديم حوافز واستخدام المشتريات العامة في التعجيل بالاستثمار في الاقتصاد الأخضر. ويتعين على الأُطر والسياسات العامة أن تدعم الابتكار الخاص المعزز والتنافسية في الاقتصاد الأخضر.
- توحيد مختلف نظم دعم الاقتصاد الأخضر.
- الفرص التي توفرها الزراعة لخفض الفقر والتحول نحو اقتصاد أخضر.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى من الجلسة

- رغم التحديات الماثلة فإن هناك تعهد شامل نحو الاقتصاد الأخضر بوصفه الحل الأساسي للتنمية المستدامة وخفض مستوى الفقر. وعلى المدى الطويل يسير الاقتصاد والبيئة معاً جنباً إلى جنب - فالتنمية الاقتصادية تعتمد على نحو متزايد على جعل استخدام الموارد سليماً من الناحية البيئية والحد من المخاطر البيئية والتدهور البيئي.
- هناك حاجة، على جميع المستويات، للدروس والنماذج المستفادة لتفعيل الاقتصاد الأخضر. وينبغي نشر هذه الدروس والنماذج على نطاق واسع عبر قطاعات ومستويات المجتمع. ويتعين النظر إلى المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، خصوصاً النساء والشباب، بوصفها أصلاً من الأصول عند تصميم الظروف المواتية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- وهناك حاجة للأموال والتكنولوجيات لدعم تحول سريع وعادل نحو الاقتصاد الأخضر في جميع البلدان لكن من المهم أيضاً ترجمة الأدوات الموجودة لكي تكون متماشية مع التحول إلى الاقتصاد الأخضر. إن هذا الاستخدام للأدوات الاقتصادية سيكون أكثر فعاليةً أيضاً في تفعيل المجتمعات المحلية والنساء والشباب على صعيد خفض مستوى الفقر.
- ينبغي ترجمة هذه الدروس المستفادة والنماذج والأموال، في ريو + ٢٠، إلى برنامج عمل له أهداف ومؤشرات قابلة للقياس. ويجب أن تدعم خطة العمل إنشاء نهج قابل للتكييف ومرن ومعد خصيصاً للاقتصاد الأخضر.
- ومع الأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية المختلفة فإنه يتعين على استراتيجيات الاقتصاد الأخضر أن تعالج مختلف التطلعات التنموية الوطنية والمحلية والخاصة وأن تكون شاملة وأن تزيل الحواجز السوقية وأن توفر الثقة فيما يتعلق بالسياسات العامة الشفافة.

٤ - مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

الثلاثاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠ مساء - الساعة ١٨/٠٠ مساء. غرفة الاجتماعات ١

الرئيس: • رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتحدث الرئيسي: • البروفيسور عبد الحميد ذاكري، المستشار العلمي لرئيس وزراء ماليزيا
منسق حلقة النقاش: • سعادة السيد إيريك سولهيم، وزير البيئة والتعاون الإنمائي، النرويج
أعضاء حلقة النقاش: • سعادة السيد مانويل بولغار - فيدال، وزير البيئة، بيرو • سعادة السيد هنري جومبو، وزير البيئة، الكونغو • سعادة السيدة دوريس ليوذارد، عضوة المجلس الاتحادي، الإدارة الاتحادية للبيئة والنقل والطاقة والاتصالات، سويسرا • السيد جون سكانلون، الأمين العام، اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض

المائدة المستديرة ألف	المائدة المستديرة باء	المائدة المستديرة جيم	المائدة المستديرة دال	المائدة المستديرة هاء

موجز حلقة النقاش بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

النقاط الرئيسية المطروحة

- هناك تأييد كاسح للحاجة للتغيير لكن تظل هناك أسئلة بشأن الهيكل المحدد لنظام حوكمة بيئية معدل.
- كانت الطريقة التي عولجت بها قضية التنمية المستدامة على المستوى الوطني بعد مؤتمر ريو عام ١٩٩٢، طريقة غير فعالة. وكان يمكن لتلك الطريقة أن تكون أكثر فعاليةً لو عملت الدول من خلال المؤسسات الدولية وتعاونت من خلال قواعد ملزمة مع وجود آليات ملائمة للرصد والاستعراض.
- وأحد الأسئلة المهمة عند وضع نظام حوكمة بيئية جديد هو كيفية التعامل مع إدارة الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف - وإلى أي درجة يمكن لوكالة متخصصة أن تستوعب هذه الوظائف؟
- تم الوصول إلى الكثير من الاتفاقيات ووضع الكثير من البرامج لكن الموارد المالية هي التي تكون غير متوفرة في الغالب لضمان تنفيذ هذه البرامج.

التحديات

- في عالم يعاني من شح الموارد لا بد أن يضم أي هيكل معزز للبيئة مختلف الموارد استناداً إلى اشتراكات مقررة وطوعية وإلى الاستثمار من جانب القطاع الخاص.
- هناك حاجة ملحة لإيجاد رابط أقوى بين السياسات البيئية العالمية والتمويل البيئي العالمي.
- يعاني النظام الحالي للإدارة البيئية العالمية من التشتت والضعف وعدم التماسك ويفتقر إلى القيادة ويتميز بالاستخدام غير الفعال للموارد.
- إذا تفشى وباء فإن منظمة الصحة العالمية ستعمل مباشرةً. ولا تتطلع الدول إلى المساعدة من جانب الجمعية العامة.

الفرص

- يتعين أن يعالج إصلاح النظام أوجه القصور الحالية وأن يشتمل على: إنشاء مؤسسة راسخة ذات عضوية دولية؛ تقديم التوجيه والتنسيق مع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف؛ تعزيز أوجه التآزر بين مجموعات هذه الاتفاقيات لزيادة فعاليتها وكفاءتها؛ وضع استراتيجية للبيئة تشمل كل منظومة الأمم المتحدة تحدد الأولويات وتبت في تقاسم العمل وتسند الأدوار إلى الجهات الفاعلة ذات الصلة في المنظومة.
- عند الانتقال من التفاوض إلى التنفيذ فإننا نحتاج إلى تطبيق آلية فعالة لبناء القدرات لضمان وفاء البلدان النامية بتعهداتها.
- هناك حاجة لمؤسسة راسخة يمكنها أن تربط بين الاستثمارات الخاصة والسياسات العامة.
- وحتى الآن، دارت المناقشات بشأن أوجه التآزر حول الوفورات الإدارية لكن يتعين علينا أيضاً أن ننظر في فرص تحقيق التآزر المبرمج الذي من شأنه أن يحقق فوائد أكبر. ويمكن أن يؤدي تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى التركيز على دعم تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف على المستوى الوطني من خلال عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومساعدة تلك

الاتفاقيات في الحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية وتمكينها من استخدام آليات بناء القدرات، التابعة للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، لصالح الأطراف فيها.

- يتعين أن يكون للنظام المعدل صندوق يركز على التنفيذ الوطني للتعهدات بشأن الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وأن يعزز النظام المعدل أوجه التآزر على نطاق المنظومة عبر آليات مثل فريق إدارة البيئة وأن يعزز الشراكة مع الوكالات المتخصصة الأخرى والهيئات غير التابعة للأمم المتحدة.
- ويتعين، في النظام المعدل، أن يغطي مرفق البيئة العالمية جميع الاتفاقيات.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى من الجلسة

- تتاح الفرص من حين لآخر. واليوم نجد أنفسنا بعيدين جداً عما هو مطلوب. لقد حان الآن وقت العمل.
- ومنذ إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٧٢ اتسعت مجموعة المؤسسات لكن الآباء ظلوا كما هم. والآباء هي الدول، ولذلك يتعين علينا أن ندرك بأننا ننشئ تلك المؤسسات.
- هناك حاجة ملحة لشيء من التنظيم في الحوكمة البيئية الدولية.
- نحن في حاجة إلى تعهدات واضحة وأهداف واضحة مستندة إلى العلوم وقابلة للقياس من أجل تحقيق الاستدامة.
- نحن جميعاً نعيش في قرية واحدة!

موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (المائدة المستديرة ألف)

الرئيس

- السيد كارستن ساش، وزارة البيئة، الحفاظ على الطبيعة والسلامة النووية، ألمانيا

النقاط الرئيسية المطروحة

- هناك إجماع على الحاجة لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة على جميع مستويات الإدارة، بما في ذلك المستوى الوطني والمحلي على وجه الخصوص.
- هناك آراء متباينة بشأن الكيفية التي يتعين أن يتم بها تعزيز البرنامج. وسواء أكان التعزيز عبر منظمة الأمم المتحدة للبيئة أم لا فإن من المهم أن يتم على نحو أفضل تعريف وتعزيز وظائف برنامج البيئة ومن ثم تحسين التنفيذ والعمل باتجاه تكوين وصلة بينية أفضل للعلوم والسياسات.
- أشار المتناقشون بوضوح إلى أهمية تحسين قدرة برنامج البيئة على التنفيذ وناقشوا مختلف الوسائل بشأن كيفية القيام بذلك.

التحديات

- لا بد من الوصول إلى إجماع بشأن الإطار المؤسسي.
- لا يزال التنفيذ غير كاف على المستويين الوطني والمحلي ولا بد من تحسينه، بما في ذلك إن أمكن عبر المكاتب المحلية لبرنامج البيئة التي ترمي إلى تطبيق مثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعبر قصص النجاح العملية. ولا بد لبرنامج البيئة أن يعزز خبرته على صعيد التنفيذ على أرض الواقع.
- تحسين مستوى التمويل هو عامل مهم ومطلوب. وسيمثل تحسين مستوى التمويل على الرغم من القيود الوطنية تحدياً، مثلاً الأزمة المالية.
- هناك حاجة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار، بهدف تعزيز المحاسبة والشفافية كأحد العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة. ويمكن أن يتم ذلك على سبيل المثال من خلال صك عالمي ينفذ المبدأ العاشر من اتفاقية ريو ومن خلال وصول أصحاب المصلحة من المجتمع المدني للعدالة بشكل أفضل في النظم القانونية الوطنية.
- وهناك تحديات أخرى تشمل المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي كجزء من جدول الأعمال الأوسع للتنمية المستدامة، الذي يتعين أن يأخذ في الاعتبار على نحو أفضل اهتمام الأجيال القادمة، مثلاً من خلال إيجاد أمين مظالم أو مبعوث خاص.
- هناك تحدي يتمثل في تحقيق نتائج واضحة في مؤتمر ريو لتفادي إضعاف برنامج البيئة في المفاوضات التي تلي مؤتمر ريو.
- لا بد من تعزيز الواجهة البينية للعلوم والسياسات على نحو لا يقصر عملها على جمع بيانات أفضل وحسب بل يتعداه إلى إنشاء مِلكية داخل البلدان وبين الجهات الفاعلة ذات الصلة من خلال عمليات ملائمة للتحقق من صحة البيانات.

الفرص

- يمثل مؤتمر ريو + ٢٠ فرصةً فريدةً لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعدة وسائل من بينها البناء الأفضل للقدرات وتمويل أكثر استدامةً وتعزيز الواجهة البينية للعلوم والسياسات.
- يمثل مؤتمر ريو فرصة لتغيير الهياكل بطريقة تمكن من إدماج البيئة بشكل أفضل في سياق أوسع للتنمية المستدامة، وتعزيز تماسك السياسات والتقليل إلى الحد الأدنى من التداخل في وظائف مختلف المؤسسات.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى من الجلسة

- هناك إجماع بوجود حاجة ملحة لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يتعين أن يضم عضوية دولية وتمويل محسن.
- يمثل مؤتمر ريو + ٢٠ فرصةً نادرة في هذا الصدد.
- يجب أن تعمل الدول بشكل عاجل للوصول إلى إجماع بشأن أي أنواع الهياكل التنظيمية سيعمل بشكل أفضل على تعزيز برنامج البيئة.
- يجب ألا ينصب التركيز فقط على المؤسسات بل يجب أن يتم التركيز أيضاً على تعزيز فعالية برنامج البيئة وتوسيع نطاق وظائفه.
- لا بد أن تعالج نتائج مؤتمر ريو + ٢٠ الثغرات في التنفيذ، بما في ذلك التنفيذ الأفضل على المستوى القطري والمحلي وبناء القدرات والواجهة البينية المحسنة للعلوم والسياسات مع توفير بيانات أفضل وتعزيز عمليات جمع البيانات.

موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (المائدة المستديرة باء)

الرئيسان المشاركان

- سعادة السيدة أدريانا سوتو، نائبة وزير البيئة، كولومبيا
- سعادة السيدة ميشيل مارتينيز، نائبة وزير البيئة، غواتيمالا

النقاط الرئيسية المطروحة

- هناك اتفاق عام على أن ''الوقت ليس في صالحنا''. وبسبب ضيق الوقت يتعين على مؤتمر ريو + ٢٠ أن يتخذ إجراءً عاجلاً وسريعاً للاستجابة للأزمة البيئية الحالية. وتشدد الوفود على ضرورة اتخاذ قرار بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة والإدارة البيئية الدولية.
- كان هناك دعم قوي لتعزيز برنامج البيئة أعقبته مناقشات بشأن ما يستوجبه ذلك.
- اقترح غالبية المشاركين أن يُرفع مستوى برنامج البيئة إلى وكالة متخصصة مع زيادة التمويل وإعطاء تفويض أقوى للتنفيذ. وتساءل بعض المشاركين عما إذا كان من الأفضل تحويل برنامج البيئة إلى كالة متخصصة أم أن تعزيزه فقط سيحقق نفس الأهداف المرجوة.
- أقر الفريق أيضاً بأن إدارة التنمية المستدامة تحتاج إلى تعزيز ونظر في رفع مستوى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة إلى مجلس معني بالتنمية المستدامة أو تغيير تفويض المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليشمل المسائل البيئية ومنحه سلطة وضع سياسات التنمية المستدامة واستعراض تنفيذها.
- ألحت المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة على ضرورة زيادة المشاركة العامة في الحوكمة البيئية الدولية والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، كما ألحوا على زيادة مشاركتهم في التحضيرات لمؤتمر ريو + ٢٠ وأي هياكل جديدة تنتج عن ذلك المؤتمر.

التحديات

- طُرح سؤال بشأن ما إذا كان تغيير تفويض المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليشمل البيئة وتوليته المسؤولية عن التنمية المستدامة، سيتطلب تعديل ميثاق الأمم المتحدة.
- ورغم أنه كان هناك اتفاق على أن هناك حاجة لتعزيز برنامج البيئة أو تحويله إلى وكالة متخصصة في البيئة فقد كانت هناك شواغل بشأن ضمان أن يؤدي أي من الخيارين إلى الحصول على تمويل كاف للقيام بأعباء ولاية البرنامج.
- هناك اتفاق على أن التنمية المستدامة تحتاج إلى تعزيز لكن المشاركين عبروا عن عدم اليقين بشأن كيفية إدماج الركائز الثلاث بالشكل الأفضل. وكان هناك قلق، على وجه الخصوص، من أن كل ركيزة من الركائز الثلاث للتنمية المستدامة يجب أن تحظى بنفس القدر من القوة.

الفرص

- إن إصلاح النظام هو فرصة لتعزيز مشاركة جميع المجموعات الرئيسية، بما في ذلك السكان الأصليين والنساء والشباب، في عملية اتخاذ القرارات والتنفيذ على المستويين الإقليمي والوطني.

- من شأن إدراج حقوق الإنسان ومبادئ المساواة في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف أن يحمي بصورة كبيرة المجتمعات المحلية الضعيفة وأن يعزز فرص نجاح تحقيق التنمية المستدامة.
- تشارك السلطات المحلية بالفعل عن كثب في القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، لذلك فإن تعزيز مشاركتها في عملية وضع السياسات العالمية وتنفيذ المقررات الدولية على المستوى المحلي يمكن أن يعزز إلى حد كبير التنمية المستدامة.
- وثمة فرصة أخرى لتعزيز مبادئ المساواة هي إيجاد دور لأمين مظالم للأجيال القادمة، على المستوى الإقليمي و/أو الوطني مع تزويده بالموارد الكافية للقيام بدوره/دورها.
- كان هناك اقتراح بأن يتم إصلاح الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ليشمل هيئة تقيم وترصد التكنولوجيات الجديدة لضمان كونها آمنة لصحة الإنسان والبيئة.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى من الجلسة

- يتعين على الحكومات في مؤتمر ريو + ٢٠ أن تنظر بصدق في القيمة المضافة لكل خيار.
- لحماية الأجيال الحالية والمستقبلية لا بد من تجاوز المصالح الوطنية واختيار ما هو أفضل للمجتمع العالمي.
- يتعين علينا في مؤتمر ريو + ٢٠ أن نتخذ قراراً نهائياً بشأن الحوكمة البيئية الدولية والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. علاوةً على ذلك، لا بد أن نتأكد من اكتمال أي إصلاحات في غضون عام واحد.
- لا بد في مؤتمر ريو + ٢٠ أن يُتخذ قرار ينص على أن يُعزَّز برنامج البيئة وأن تُطلق عملية لتحديد ما إذا كان البرنامج سيتحول إلى وكالة متخصصة وما إذا كانت ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستُغير لتشمل ركيزة البيئة. ولا بد أن يكون الأجل النهائي للعملية المذكورة هو سنة واحدة.

موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (المائدة المستديرة جيم)

الرئيسان المشاركان

- سعادة السيد عدنان أمين، المدير العام، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.
- سعادة البروفيسور بلثاسار كمبوايا، وزير البيئة، إندونيسيا

النقاط الرئيسية المثارة

- ينبغي أن تكون إحدى نتائج مؤتمر ريو + ٢٠ تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة مع تحديد دورها وتوصيف عملية التحويل.
- الوكالة لن تحل جميع القضايا.
- هناك دعم لقرار الاتحاد الأفريقي في اجتماعه السابع عشر لتقديم المزيد من الدعم بشأن المسائل البيئية (وكذلك تغير المناخ والتنمية المستدامة) ويشمل ذلك الدعم التقني وبناء القدرات.
- ظلت التنمية الإضافية بطيئة للغاية و لم تعالج طبيعة أو حدة القضايا البيئية التي تواجه العالم.
- هناك حاجة لتضمين المبدأ ١٠.
- رفع مستوى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

التحديات

- إشراك المجتمع المدني والمكونات الاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات البيئية.
- إدماج الحكومات المحلية في عملية اتخاذ القرارات البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.
- وضع أُطر عمل حكومية متعددة المستويات للبيئة.
- إذا تم تحويل البرنامج إلى وكالة فإنه قد يصبح أضعف لأنه كلما ازدادت أهمية قضايا البيئة وأبرمت الاتفاقيات فإن الإدارة يمكن أن تصبح أكثر تشرذماً.

الفرص

- إن الوكالة المتخصصة ستستخدم الموارد بطريقة أكثر كفاءةً ويشمل ذلك أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.
- تمكين وزارات البيئة على صعيد اتخاذ القرارات من أجل التنمية وكذلك في تحديد الأولويات كما أن جعل هذه الوزارات أكثر استجابةً للمجتمع الأوسع نطاقاً سيعالج التشرذم الحالي في عملية اتخاذ القرارات البيئية.
- تعزيز الركائز الثلاث للتنمية المستدامة ودور البيئة في التنمية المستدامة بما في ذلك الاقتصاد الأخضر.
- تعزيز وتقوية عمل برنامج البيئة.
- الإقرار بمساهمة البلدان النامية.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى من الجلسة

- الوكالة مهمة للبيئة والاقتصاد الأخضر وهما المحركان للتنمية المستدامة.

- عقد مؤتمر ريو + ٢٠ - يجب أن تُستغل الفرصة الآن أو لن تُستغل أبداً، فنحن نتعامل مع التنمية المستدامة بكافة جوانبها وقد حان الوقت لاتخاذ قرار بشأن عالم مستدام.
- مؤتمر ريو هو الفرصة التي سنحت منذ مؤتمر ستكهولم - لا بد أن تُستغل هذه الفرصة الآن أو لن تُستغل أبداً، فسيناريو العمل المعتاد لم يعد صالحاً بما يكفي (السلطات المحلية - المجموعات الرئيسية لأصحاب المصلحة).

موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (المائدة المستديرة دال)

الرئيسان المشاركان

- الدكتور بندو ن. لوهاني، نائب رئيس البنك الآسيوي للتنمية
- سعادة الدكتور حسن محمود، وزير الغابات والبيئة، بنغلاديش

النقاط الرئيسية المطروحة

- قُدمت آراء بشأن أهمية استخدام مؤتمر ريو + ٢٠ كفرصة فريدة لاتخاذ قرارات تحولية لتطبيق نظام حوكمة بيئية دولية قادر على الاستجابة للتحديات البيئية المتزايدة في عالم تغير على نحو مثير منذ ٤٠ عاماً مضت، عندما عقد مؤتمر ستكهولم بشأن البيئة البشرية وأُنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ١٩٧٢.
- ومع الإقرار بمساهمة البرنامج المتميزة فإن الوظائف اللازمة لأدائه من أجل التعامل مع مثل هذه الاحتياجات المتغيرة تتطلب إدخال إصلاحات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- وأبرزت العديد من المداخلات الحاجة إلى مبادئ ومميزات أساسية لإدارة بيئية دولية معدلة يأتي بيانها في الرسائل السياسية الرفيعة المستوى أدناه. كذلك قدمت بعض الاقتراحات المحددة مثل تعيين أمين مظالم وإنشاء آلية لتقييم التكنولوجيا وتعزيز مبدأي ريو ١٠ و١٥ وإنشاء نظام للتعقب المالي.
- أيد العديد من المشاركين بقوة رفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة. وكانت هناك آراء تقول بدعم الوظائف الرئيسية لحوكمة بيئية دولية فعالة بدلاً من إيجاد أشكال محددة. وعبرت العديد من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة عن دعمها لزيادة مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية. كذلك كان هناك دعم قوي للإدارة على المستويين الإقليمي والوطني.
- تم التعرض أيضاً بشكل وجيز للرابط بين الحوكمة البيئية الدولية والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وكان هناك دعم عام لضرورة معالجة كلا الموضوعين في مؤتمر ريو + ٢٠ الذي يمثل فرصة فريدة لاتخاذ قرار لا يمكن تأجيله.

التحديات

- أهمية إشراك جميع البلدان في عملية اتخاذ القرارات.
- ضرورة عدم تجاهل الشواغل التنموية والاجتماعية في الجهود الرامية لإصلاح الحوكمة البيئية الدولية.
- الإقرار بأن الحوكمة البيئية الدولية بهيكلها الحالي ليست في وضع يمكنها من الاستجابة للتحديات البيئية للعالم اليوم وللاحتياجات القطرية. وفي هذا الصدد يصل تحدي إصلاح الحوكمة البيئية الدولية إلى ما وراء مجرد تغيير أسماء المنظمات بل يتطلب تغييراً فعلياً وتحولياً.
- يحتاج الهيكل المؤسسي المعدل إلى الدراسة المتأنية في ضوء الآثار الأوسع نطاقاً داخل منظومة الأمم المتحدة.

الفرص

- يمثل مؤتمر ريو + ٢٠ منتدى يمكن أن يُتخذ فيه قرار بإحداث تغير فعلي وتحولي.
- يمكن لإنشاء مؤسسة بيئية عالمية مركزية أقوى ذات ولاية قانونية معززة في نفس مستوى وكالات الأمم المتحدة الأخرى أن يساهم في تحقيق توازن أكبر بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.
- من الضروري أن يتم تعزيز العمل على المستويين الإقليمي والوطني لتعزيز الاستدامة البيئية، ولا بد من إنجاز هذا العمل بالكامل ضمن نظام معدل للحوكمة البيئية الدولية.
- إن وجود منظمة بيئية عالمية أقوى مدعمة بنظم إدارة وطنية وإقليمية أقوى سيسمح بتوفير احتياجات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية على المستوى الوطني.
- كذلك سيسمح وجود هذه المنظمة بإنشاء آليات جديدة مثل آليات لتقييم التكنولوجيات الناشئة لتعزيز المحاسبة والأخذ في الاعتبار كل التوقعات.
- توفر أوجه التآزر بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف فرصةً لتحقيق استخدام أكثر كفاءةً للموارد ومعالجة القضايا البيئية على نحو أكثر فعالية.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى من الجلسة

- هناك حاجة للتطبيق الفوري لنظام إدارة حوكمة معزز يتركز حول مؤسسة عالمية ذات ولاية قوية ورؤية سياساتية ولها القدرة على أداء الوظائف الرئيسية الضرورية للتصدي للتحديات البيئية التي يواجهها عالمنا اليوم.
- ومنذ أربعين عاماً من عقد مؤتمر ستكهولم وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة تغير العالم كما أن الهيكل المؤسسي الذي يهتم بقضايا البيئة العالمية يحتاج إلى الإصلاح على نحو عاجل، بما في ذلك تعزيز دور برنامج البيئة.
- إن أي نظام لحوكمة بيئية دولية معدل وأقوى وأكثر فعاليةً وأي منظمة بيئية دولية أقوى لا بد أن تعتمد على سلسلة من ''المبادئ'' وأن تتمتع بمميزات معينة:
  - القدرة على التعامل على قدم المساواة مع المنظمات الأخرى من أجل إيلاء اعتبار عادل لركائز التنمية المستدامة الثلاث.
  - الشمول
  - التماسك والتنسيق المعززان عبر البرامج البيئية، بما في ذلك الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والتكامل عبر القطاعات؛
  - الاستخدام الفعال للموارد؛
  - القدرة على تطبيق خطط متماسكة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتصدي للشواغل البيئية؛
  - موارد مالية مستقرة وكافية يمكن التنبؤ بها لدعم الولاية المعززة لمنظمة بيئية عالمية تستجيب بشكل كامل للتحديات البيئية الكبيرة واحتياجات البلدان النامية؛
  - القدرة على تعقب التمويل لصالح البيئة من أجل التقييم الأفضل للتقدم المحرز ومعالجة الثغرات؛
  - ربط التمويل بعملية وضع السياسات.
  - تعزيز الواجهة البينية للعلوم والسياسات العملية.

- هناك دعم كبير لرفع مستوى برنامج البيئة إلى وكالة متخصصة مع وجود بعض المشاركين الذين يدعمون بدلاً من ذلك إدخال إصلاحات واسعة على نظام الحوكمة البيئية الدولية والمؤسسة القائمة، لكن دون تحديد شكل تلك الإصلاحات. كذلك هناك تأييد كبير للعضوية العالمية لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- إنشاء حوكمة بيئية أقوى على المستويين الإقليمي والوطني، بما في ذلك عبر تطبيق ''المبادئ'' أعلاه واستنساخها على المستويين المذكورين.
- إعطاء حيز أكبر ضمن نظام معدل للحوكمة البيئية الدولية لمشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة والمجتمع المدني، بما في ذلك عبر تعزيز تطبيق مبدأ ريو العاشر.
- إدخال آليات أوسع نطاقاً للمحاسبة والتوقعات على المدى البعيد مثلاً عبر إنشاء أمين مظالم عالمي للأجيال القادمة، بحيث يمكن استنساخ هذه الآليات على المستوى الوطني.
- الضغط لاغتنام الفرصة التي يوفرها مؤتمر ريو + ٢٠ لاتخاذ قرارات ملموسة بشأن تعزيز الحوكمة البيئية الدولية والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، بما في ذلك وفق ما اقترحه بعض المشاركين، من خلال تحويل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة إلى مجلس معني بالتنمية المستدامة.

موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (المائدة المستديرة هاء)

الرئيسان المشاركان:

- سعادة السيد ثومبسون هاروكاكفيه، وزير البيئة والحفظ، بابوا غينيا الجديدة
- سعادة السيدة فلافيا مونابا نابوغيري، وزير الدولة للبيئة، غينيا

النقاط الرئيسية المطروحة

- العضوية العالمية كوسيلة لتعزيز مشروعية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكفاءته.
- هل التحول إلى وكالة متخصصة أمر واقعي من الناحية السياسية؟
- الحاجة إلى استراتيجية للأنشطة البيئية على نطاق المنظومة.
- الإصلاح على المستويين الوطني والدولي مرتبطان ببعضهما البعض، ويمكن استخلاص دروس هامة من كلا المستويين.
- منح برنامج الأمم المتحدة للبيئة صوتاً قوياً في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما لزيادة ما يحصل عليه من الموارد المالية.
- أهمية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إقامة علاقات التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
- من المهم اتباع نهج متصاعد في إصلاح الحوكمة البيئية الدولية لكي يتسنى فهم كيفية إيجاد الآلية الأفضل لتحقيق هدفنا.

التحديات

- الحاجة إلى آلية للمساءلة ترمي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
- ينبغي لإصلاح الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة أن يحسن تنسيق الأنشطة البيئية ضمن منظومة الأمم المتحدة، وأن يحسن إدماج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة ضمن عملية صنع القرار في الأمم المتحدة، وأن يتمخض عن مزيد من الالتزام السياسي.
- تشتمل الركيزة الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة على آليات قوية (منظمة التجارة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية). بيد أنه لا توجد مؤسسة قوية تمثل الركيزة البيئية.
- ينبغي لإصلاح الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة أن يمر بمراحل مختلفة هي: تحديد حجم التدهور البيئي، تصميم إجراءات التدخل، حشد الموارد اللازمة لمعالجة هذه المشاكل.
- ثمة حاجة إلى زيادة المشاركة العامة وفرص الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالمسائل البيئية.
- تحقيق نتائج ملموسة في الميدان.
- تحسين الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على جميع المستويات، بما في ذلك المستويين الوطني والمحلي.

- ينبغي إجراء تحليل لمواطن القوة والضعف في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف تحديد الثغرات. وإذا ما تم التحليل بسرعة، سيكون في وسعنا أن نقدم مبررات مقنعة للارتقاء ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مستوى وكالة متخصصة إبان مؤتمر ريو.
- ما من شك في أن الارتقاء بالبرنامج إلى مستوى وكالة متخصصة أمر ضروري نظرا للحاجة الماسة إلى تعزيز بناء القدرات وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وهو أمر سيستدعي منح ولاية جديدة ومركز جديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ينبغي تعزيز التمثيل الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي تخفيض بعض الوظائف إلى مستوى يتيح الحصول على نتائج ملموسة.

الفرص

- تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة سييسر الحصول على الموارد المالية.
- تغيير مركز البرنامج سيعزز وضع وزراء البيئة في المشاورات العالمية.
- للبرنامج سجل يمنحه مكانة فريدة للاضطلاع بالركيزة البيئية.
- ينبغي النظر إلى الحوكمة البيئية الدولية في ضوء نظام الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة الأوسع نطاقاً. وينبغي لتعزيز الركيزة البيئية أن يعزز بدوره البنية العامة.
- ستساهم العضوية العالمية في كسب مشروعية أوسع نطاقاً ضمن المنظومة.
- سيتيح الارتقاء بمستوى البرنامج إقامة علاقة تآزر قوية مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
- إذا كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكثر استقلالاً وذاتية في الإدارة فإن ذلك سيمكنه من تنظيم العمل على المستوى العالمي بصورة أفضل ورصد تنفيذ ما اتخذ من قرارات.
- إذا كان البرنامج أكثر قوة فإن ذلك سيزيد من امتثال الأطراف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يعد مؤتمر ريو فرصة تتيح للبلدان الإعلان عن التزامات عامة وتنشيط الالتزام السياسي الرامي إلى تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى الصادرة عن الجلسة

- البيئة شاغل جماعي، وثمة حاجة لمؤسسة قوية تضطلع بهذه المشكلة المتعددة الأوجه.
- لا توجد مؤسسة في منظومة الأمم المتحدة يمكنها إيلاء المستوى الملائم من الأهمية للمسائل البيئية والإشراف على القرارات البيئية والبرامج.
- يعد تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف عاملاً حاسماً. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم بما كان منتظراً منه عند إنشائه.
- الأمر الأهم هو نشر الدعم السياسي، أيا كان الخيار الذي سنتبعه.
- ينبغي أن نركز على تحديد الترتيب الأكثر سهولة للتنفيذ على المستوى الوطني.
- ينبغي إشراك المرأة في عملية صنع القرار وينبغي إدماج المسائل الجنسانية في عملية تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٥ - جلسة الإفطار: ”المناعة للإنسان والكوكب معاً: أفضل خيار للمستقبل“. تقرير الفريق الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستدامة العالمية

الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، من الساعة ٩/٠٠ إلى الساعة ١٠/٠٠، قاعة الاجتماعات ١٣

الميسّر:

- السيد أولاف كيورفن، مدير مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساعد الأمين العام

ضيوف الشرف:

- السيد يانوس باستور، المدير التنفيذي لفريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية
- معالي السيدة إيزابيللا تيكسيرا، وزيرة البيئة في البرازيل وعضو فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية
- معالي السيدة كارولين سبيلمان، وزيرة الدولة في وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية، المملكة المتحدة

موجز جلسة الإفطار: ''المناعة للإنسان والكوكب معاً: أفضل خيار للمستقبل''. تقرير الفريق الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستدامة العالمية

النقاط الرئيسية في المناقشة

- يتمثل الهدف الرئيسي لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية في تدارس ووضع رؤية جديدة للنمو والازدهار المستدامين، وللآليات اللازمة لتحقيقهما.
- يجب أن يكون التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة عملية دينامية، تتجاوب مع عمليات التكييف والتعلم وتتبعها إجراءات على جميع مستويات المجتمع من خلال طرائق عدة، منها اعتماد أنماط أكثر استدامة في الاستهلاك والإنتاج، وتعميم التنمية المستدامة ضمن ما يقوم به القطاع الخاص والمجتمع المدني من عمل.
- تمكين الناس من التوجه نحو اختيارات مستدامة، فلا يمكن الاختيار بصورة حقيقة إلا إذا تم تأمين حقوق الإنسان والحاجات الأساسية والأمن البشري والمرونة. ولا تكمن المشكلة في الاختيارات غير المستدامة فحسب، بل في الافتقار إلى الاختيارات المستدامة في المقام الأول.
- العمل على تحقيق اقتصاد مستدام يستدعي إجراء تحول حاسم إلى النمو الأخضر، ليس في النظام المالي فقط، بل في الاقتصاد الفعلي أيضاً.
- ينبغي النظر في اعتماد نهج أكثر شمولاً لتحقيق الاستدامة. فالواقع أكثر تعقيداً من الركائز الثلاث المكونة من البيئة والاقتصاد والقضايا الاجتماعية.
- يجب على الحكومات أن تشجع على اعتماد عمليات أكثر استدامة في مجال المشتريات العامة.
- من المفيد إعداد تقرير للتوقعات يسلط الضوء على التقييمات الدورية للتنمية المستدامة في العالم.

التحديات

- يتطلب الانتقال إلى التنمية المستدامة إيلاء المزيد من الاهتمام للمساواة بين الجنسين، بيد أنه لم تتخذ إجراءات كافية لتمكين المرأة اقتصادياً.
- ينبغي وضع إطار فعال من المؤسسات وعمليات صنع القرار بغية تحقيق التنمية المستدامة، فما هو النموذج الأفضل لتحقيق ذلك؟
- بالنظر إلى عدد سكان العالم الذي سيتزايد خلال السنوات القادمة، ينبغي إيجاد نهج مبتكر ومتكامل لمعالجة قضايا الطاقة والأمن الغذائي والإمداد بالمياه النظيفة.
- التمويل، وبخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية، لا يوجّه على الدوام إلى القطاعات المحتاجة. ولا بد بالتالي من التحول إلى نموذج آخر.

الفرص

- لقد تبيّن أن التمويل من خلال مصارف التنمية الوطنية أكثر فعالية من حيث المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، إذا ما قورن بالجهات المانحة الثنائية وغيرها من آليات التمويل الدولية.

- ينبغي أن تحتل المساواة مكانة الصدارة على جدول أعمال التنمية المستدامة، ويعتبر إشراك المرأة والشباب في الاقتصاد والمجتمع والحياة السياسية وأسواق العمل والمشاريع التجارية عنصراً أساسياً لتحقيق الاستدامة الطويلة الأجل.
- ينبغي المواءمة بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي النظر في هذا الأمر عند وضع أهداف التنمية المستدامة.
- ينبغي تقديم تقرير الفريق عن الاستدامة العالمية إلى الحكومات خلال مؤتمر ريو، بما يكفل إعطاءه الانتشار السياسي الذي يستحق.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى الصادرة عن الجلسة

- لا تقع مسؤولية تحقيق التنمية المستدامة على عاتق الحكومات فحسب، بل هي هدف يجب أن يساهم الجميع في تحقيقه، لا سيما القطاع الخاص.
- لكي تكون عملية صنع السياسات موثوقة، ينبغي أن تستند إلى معلومات علمية سليمة.
- يمكن لعرض تكاليف العمل وتكاليف الجمود أن يساعد في تكوين الإرادة السياسية اللازمة للعمل على تحقيق مستقبل مستدام والقضاء على الفقر.
- إن وضع رؤية للتنمية المستدامة يتطلب استشرافاً طويل الأجل بدلاً من نظرة قصيرة الأجل.
- يحتل الإنسان مكانة مركزية في التنمية المستدامة. وقد حان الوقت للانتقال من النظرية إلى التطبيق على جميع المستويات.
- ينبغي أن ينتقل موضوع التنمية المستدامة من الهامش إلى المسار الرئيسي.
- يعد الزخم المتواصل والإرادة السياسية عاملين رئيسيين لتحقيق الأهداف التي حددها تقرير الفريق المعني بالاستدامة العالمية.

٦ - مناقشات عامة أدارها منسق بشأن مؤتمر ريو + ٢٠ وما بعده: الاستجابة للتحديات

الأربعاء ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠، قاعة الاجتماعات ١

الرئيس: • رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الملاحظات التمهيدية: • معالي السيد ستيفن كالونزو موسياكو، نائب رئيس كينيا المتحدث الرئيسي: • السيد شا زوكانغ، الأمين العام للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
منسق أعمال الفريق: • السيد مارك هالي، مدير المعهد الدولي للتنمية المستدامة
أعضاء الفريق • معالي السيدة آيدا أوكن، وزيرة البيئة في الدانمرك • معالي السيد حسن محمود، وزير الغابات والبيئة في بنغلاديش • معالي السيدة رودا بيس توموسيمي، مفوضة الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الريفي والزراعة • معالي الدكتورة كيري آن جونز، نائبة وزير الدولة للمحيطات والشؤون البيئية والعلمية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية • معالي السيدة أدريانا سوتو، نائبة وزير البيئة في كولومبيا الملاحظات الختامية: • السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكيل الأمين العام

موجز المناقشات العامة أدارها منسق بشأن مؤتمر ريو + ٢٠ وما بعده: الاستجابة للتحديات

التحديات

- ثمة حاجة للارتقاء بمستوى الطموحات المحمولة إلى مؤتمر ريو، وتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.
- تعبئة الإرادة السياسية الوطنية والتضامن الدولي بما يكفل الخروج بنتائج قوية من مؤتمر ريو وما بعده.
- ينبغي للوزارات الأخرى من غير وزارات البيئة أن تنضم إلى مجتمع التنمية المستدامة للعمل على توجيه جدول أعمال الاستدامة.
- لكل بلد مساره التنموي الخاص، ويتطلب بالتالي نهجاً مختلفاً.
- لا بد من توافر قاعدة مالية سليمة يمكن الانطلاق منها للتصدي للتحديات المتصلة بالبيئة وبالاستدامة.
- ينبغي تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا كوسيلتين لدعم انتقال البلدان النامية إلى الاقتصاد الأخضر والحوكمة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- الانشغال بالأزمات القصيرة الأجل يعيق المعالجة المتعمقة للآثار الطويلة الأجل والمشتركة بين مختلف الأجيال.
- تعزيز مشاركة الجميع، ومنح المجال على وجه الخصوص لمشاركة مجموعة أوسع نطاقاً من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص.
- تتوفر في الوقت الحاضر وسائل محدودة لرصد تحقيق الأهداف والغايات والتقدم المحرز.
- تواجه أفريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية مواطن ضعف خاصة بها، لا سيما في مجال تغير المناخ.
- يجب تعزيز الحوكمة وتبسيطها على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة.
- ينبغي لمؤتمر ريو أن يسلط الضوء على القضايا القائمة والناشئة وأن يعالجها، ويشمل ذلك الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، لا سيما النفايات الإلكترونية، وإدارة المياه.

الفرص

- يمكن الحصول على البيانات واكتساب المعارف باستخدام تكنولوجيا المعلومات والترابط. وتتوافر منتديات المعارف ومجموعات الأدوات والنماذج الناجحة، لاستخدامها في دعم البلدان عند صياغة السياسات وفي مجال الحوكمة.
- لم تبد الشركات والقطاع الخاص يوماً هذا القدر من الاهتمام الذي تبديه اليوم بدعم الاستدامة والتنمية المستدامة. وقد شهدت سوق المنتجات والخدمات الخضراء والتي تركز على الاستدامة نمواً مطّرداً.

- للحكومات مكانة هامة، لكنها لا تستطيع العمل بمفردها، وينبئ ذلك عن فهم عميق لأن الشراكات هي فرص تتيح الجمع بين خبرات وآفاق وموارد مختلفة ومتكاملة.
- تتوافر الفرص لتحقيق مكاسب عديدة إذا ما نظرنا إلى القضايا من منظار اجتماعي واقتصادي وبيئي مشترك. وقد أوردت أمثلة على ذلك، من بينها مثال عن مبادرة مواقد الطهي التي تعالج مسائل كصحة المرأة وإزالة الغابات وتنمية الصناعات الصغيرة وتغير المناخ.
- يعدّ التعاون على الصعيد الدولي عنصراً هاماً، سواء من خلال التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.
- ينبغي الاعتراف بالمدن كعناصر فاعلة يمكنها التحرك بسرعة وتحسين سياسات الاستدامة المبتكرة والمتشعبة.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى الصادرة عن الجلسة

- ترتبط الركائز الثلاث للتنمية المستدامة فيما بينها، كما هو حال البنية اللولبية المزدوجة الثلاثية الأبعاد للحمض النووي الريبي المنقوص الأكسجين (الدنا)، وتعدّ البيئة رابطة مدمجة لها. ويجب أن تضم التنمية المستدامة الركائز الثلاث في جدول أعمال واحد وأن تقيم فيما بينها صلات وثيقة لا يمكن كسرها.
- ليس في وسع وزراء البيئة وحدهم أن ينفذوا جدول أعمال التنمية المستدامة. وثمة حاجة كبيرة لفهم الثقافة السائدة في وزارات المالية والتخطيط والتنمية وإقناعها بأن الاقتصاد الأخضر هو جزء من التنمية الاقتصادية. وينبغي إيصال هذه الرسالة أيضاً إلى رؤساء الدول بمعايير اقتصادية تقنعهم وتقنع الجمهور العريض.
- ثمة حاجة ملحة لأن يرتقي مستوى عملنا وطموحاتنا إلى مستوى التحديات التي تواجهنا، ولا بد من تحويل الأزمات إلى فرص، ومثال ذلك إيجاد فرص العمل من خلال تخضير الاقتصادات.
- الانتقال السلس إلى الاقتصاد الأخضر سيقود إلى تنمية ذكية تشتمل على ضمانات لحماية المجتمعات المحلية المستضعفة وتكفل تحقيق نمو شامل من الناحية الاجتماعية.
- لا بد لمقياس ثروتنا الجماعي من أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ليأخذ في الاعتبار البعدين البيئي والاجتماعي، وليحقق فهماً أكثر دقة لما يعنيه رفاه الإنسان.
- تنطوي أهداف التنمية المستدامة على إمكانات لتطويع الإرادة السياسية، ولا بد من ربطها بالمشهد السياساتي لما بعد عام ٢٠١٥.
- ينبغي للبنية التحتية المؤسسية الجديدة أن تقوم على مضمون جوهري. ولا بد لنا من أن نعيد النظر في دور المجتمع المدني. وعلينا أن نتخلى عن أفكارنا التقليدية وأن نشرك القطاع الخاص في عمليات صنع القرار.
- لا بد من تقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بطرائق عدة، من بينها العضوية العالمية والتمويل المستدام.

- لا لمؤتمر ريو أن يتمخض عن أكثر من مجرد الكلام، ولا بد من أن تكون هناك التزامات وشبكات تقود إلى إجراءات عملية وإلى التنفيذ على نحو يلبي احتياجات الأفراد في الميدان، ولا يحدث تغييراً على المستوى المتعدد الأطراف فقط.
- علينا أن نعمل في مؤتمر ريو + ٢٠ على إزالة ''الأقواس المعقوفة'' التي تطوق أفكارنا، كي يتسنى لنا الاستفادة من الفرص المتاحة للمضي قدماً في تحقيق التنمية المستدامة على كوكب الأرض ولجميع الشعوب على نحو عادل.
- عالمنا اليوم مختلف تماماً عن العالم في عام ١٩٩٢. فتكنولوجيا الترابط الجديدة تتيح لنا استقاء المعرفة والاستفادة مما يجول في مخيلة مجموعة أكثر أتساعاً وأوسع نطاقاً من الأطراف الفاعلة. وخلال المؤتمر، لا بد للحكومات من أن تلتزم بترسيخ المساءلة بطرائق عدة، من بينها إنشاء آليات رصد محددة كنظام للإنذار المبكر ينبّهنا إلى المشاكل المتعلقة بالتنفيذ. ولا بد لعملية صنع القرار أن تكون أكثر شفافية.

المرفق الرابع

بيان الأمين العام

يسرني أن أتوجه بالتحية إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأن أتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة الذكرى الأربعين لإنشاء البرنامج.

ينعقد اجتماعكم هذا قبل أربعة أشهر من موعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠). وبعد مرور أربعين عاماً على إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة و٢٠ عاماً على انعقاد قمة الأرض في ريو، حان الوقت اليوم للنهوض بجدول أعمال التنمية المستدامة والانتقال به من مرحلة النظريات والتقدم المتفاوت إلى مرحلة التنفيذ الحاسم.

ينطوي أول موضوعي مؤتمر ريو + ٢٠، وهو الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، على تطور منطقي لروح مؤتمرات ستكهولم وريو وجوهانسبرغ. وقد حان الوقت للبدء بتنفيذ ما كنا نعدّ له منذ ٤٠ عاماً.

أما الموضوع الثاني، وهو الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، فهو دعوة لكم، أنتم الوزراء المسؤولون عن البيئة، لتجدوا وسيلة للارتقاء بصوتكم في مجال الشؤون الدولية إلى مستوى يوازي حجم التحديات التي تطرحها الاستدامة وما توفره من فرص.

لقد جعلتُ من التنمية المستدامة إحدى أولويات فترة عملي باعتبارها موضوعاً يشمل لجميع القضايا ويؤثر بصورة مباشرة على رفاه كل فرد من أفراد الأسرة البشرية. وسوف تسنح لنا الفرصة في ريو لنضع العالم على مسار مستدام، لكن حذار من أن تخامرنا أي أوهام عن حجم التحديات التي نواجهها. فالعثور على حلول طويلة الأجل لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ليس بالأمر السهل. والربط بين أمن الماء والغذاء والطاقة، وتغير المناخ، والتوسع الحضري، والفقر، وعدم المساواة، وتمكين نساء العالم، سيتطلب من جميع قطاعات المجتمع رؤية متعمقة وشجاعة راسخة وعزيمة لا تقهر.

إننا نحتاج إلى أن يخرج مؤتمر ريو + ٢٠ بنتائج تعالج شواغل الجميع، وأن تكون هذه النتائج واضحة وعملية وتحوليّة، وأن تُقنع حتى أكثر الناس تشكيكا. ولا بد من أن نكون على أهبة لاتخاذ القرارات واعتماد السياسات التي ستعزز التنمية الطويلة الأجل لمجتمعاتنا مستندين في ذلك إلى العلوم وإلى حاجات الأجيال القادمة. وإني أحث الوزراء المسؤولين عن البيئة على المجيء إلى ريو مسلّحين بحلول جريئة ومبتكرة تمكننا من تحقيق المستقبل الذي نتطلع إليه.

أتمنى لاجتماعكم النجاح.